جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
جامعة الأزهر

العدد الثالث والأربعون
أبريل ٢٠٢٤م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة -الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

http://fshariaandlaw.edu.eg

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

١٨٠٥٣ / ٢٠٢٤

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812–4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812–5282

الجوانب الإجرائية والموضوعية

لإلكترونية القضاء في القانون الإجرائي المعاصر

في ضوء التحول الرقمي وإنجاز العدالة

إعداد

د. أحمد شوقي يوسف

مدرس قانون المرافعات

والمدير التنفيذي لمعهد معاوني القضاء

جامعة الأزهر - فرع طنطا

الجوانب الإجرائية والموضوعية لإلكترونية القضاء في القانون الإجرائي المعاصر في ضوء التحول الرقمي وإنجاز العدالة

أحمد شوقي يوسف
قسم القانون الخاص، كلية الشريعة والقانون، طنطا، جامعة الأزهر
البريد الالكتروني: ahmed.shawky@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

تناول البحث ظهور التقاضي الإلكتروني كوسيلة للتقاضي باتباع إجراءات حديثة ومتطورة من أجل إنجاز العدالة بأقرب وأيسر الطرق؛ وذلك باستخدام وسائل التكنولوجيا في التعامل باتباع طريقة لتقديم الخدمات للجمهور المتعاملين داخل منظومة القضاء دون الاعتماد على الوجود المادي للأشياء، وبينت من خلاله أن عملية حوسبة إجراءات التقاضي وفق ركب التكنولوجيا خلقت العديد من التساؤلات حول مدى قبول تطبيق التكنولوجيا في مراحل سير الدعوى والفصل فيها، وهل سيتم استيعاب فكرة إجراءات التقاضي الإلكترونية من قبل العاملين في مجال العدالة، وذكرتُ أن الاعتماد على شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتميز بعدد من الخصائص التي يختلف فيها عن التقاضي بالطريقة التقليدية، فضلاً علي أن حوسبة إجراءات التقاضي خلق العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية تطبيق المفاهيم الجديدة في إجراءات قيد الدعاوى وإعلانها، وكيفية حضور الخصوم وغيابهم، ومدى إمكانية إثبات إجراءات الدعوى والحكم فيها، كما أشرتُ إلي محاولة تطويع القواعد العامة باتجاه يواكب التطورات التقنية الحديثة من خلال مجموعة من المبادئ القضائية التي تعتبر من المسلمات والثوابت الأساسية في مرفق القضاء لتحقيق الأداء الأمثل من خلال اتباع إجراءات حديثة ومتطورة في القانون ابتداءً من قيد الدعوى تمهيدًا لصدور حكم فيها أو انتهائها بغير حكم في موضوعها ، وذكرتُ أن استخدام الوسائل الإلكترونية ليس بالأمر الهين، فتوجد العديد من العوائق التي تحول دون استخدام التقاضي بالوسائل الإلكترونية، ووضحتُ من خلال البحث القواعد المنظمة لآلية التقاضي التي تتمايل بين رؤية الدولة لرقمنة الجهاز الإداري بشكل عام، وبين بعض القوانين والقرارات التي صدرت منظمة بشكل جزئي في إلكترونية القضاء المصري على نحو تدريجي ، الأمر الذي يجعلنا نبحث إمكانية الاستفادة من عملية التقاضي الإلكتروني من الناحية الموضوعية من خلال الدعاوى التي تحقق التقاضي الإلكتروني الثمرة من تطبيقه، والتغلب على معوقاته في ظل تنامي المواجهة التشريعية الوطنية والدولية بتبني قانون محدد ينظم التحول الإلكتروني للدعوى القضائية .

كلمات مفتاحية: التحول الرقمي، انجاز العدالة، الرقمنة، التكنولوجيا، التقاضي الالكتروني.

Procedural and substantive aspects of judicial e-commerce in contemporary procedural law in light of digital transformation and justice delivery

Ahmed Shawky Youssef
Department of Private Law, Faculty of Sharia and Law, Tanta, Al-Azhar University
Email: ahmed.shawky@azhar.edu.eg

Abstract:

The research dealt with the emergence of electronic litigation as a means of litigation by following modern and advanced procedures in order to achieve justice in the nearest and easiest way, using technology in dealing with a way to provide services to the public dealing within the judicial system without relying on the physical presence of things, and showed through it that the process of computerizing litigation procedures according to technology created many questions about the extent to which the application of technology is accepted in the stages of the case and its adjudication. Will the idea of electronic litigation procedures be absorbed by justice workers, and stated that reliance on the communications and information technology network is characterized by a number of characteristics that differ from litigation in the traditional way, as well as that the computerization of litigation procedures has created many questions about the extent to which new concepts can be applied in registration procedures Lawsuits and their announcement, and how to attend the litigants and their absence, and the extent to which it is possible to prove the procedures of the lawsuit and rule on them, and measure the extent of absorption of the idea among workers in justice facilities, as I referred to the attempt to adapt the general rules in a direction that keeps pace with modern technical developments through a set of judicial principles that are considered one of the basic axioms and constants in the judicial facility to achieve optimal performance by following modern and sophisticated procedures in the law, starting from the registration of the lawsuit in preparation for the issuance of a judgment in it or its end without a ruling on its subject, and stated The use of electronic means is not easy, as there are many obstacles that prevent the use of litigation by electronic means, and clarified through research the rules governing the litigation mechanism that oscillates between the state's vision of digitizing the administrative apparatus in general, and between some laws and decisions that were issued partially organized in the electronic Egyptian judiciary gradually, which makes us discuss the possibility of benefiting from the electronic litigation process objectively through lawsuits that achieve electronic litigation The fruit of Applying it, and overcoming its obstacles in light of the growing confrontation National and international legislation to adopt a specific law regulating the electronic transformation of the lawsuit.

Keywords: Digital transformation, Justice delivery, Digitalization, Technology, Electronic litigation.

مقدمة

الحمد لله فاطر السماوات والأرض جاعل الملائكة رسلاً، خلق الخلق لعبادته، وتكفل بأرزاقهم، وبعث لهم رسلاً وأنبياء لهدايتهم إليه، ورفع أولى العلم من عباده درجات؛ فلا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، فبالعلم يعرف الإنسانُ ربَّه فيخشاه، وبالعلم يحقق المرء من التقدم ما يتمناه.

أما بعد، ، ، ، ،

إن التطور التقني الذي يشهده العالم في مجال الاتصالات نتج عنه ثورة معلوماتية في العديد من التطبيقات التي أثرت كثيرًا في أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والتقاضي من جملة هذه التطبيقات، فضلًا على فرض سياسة التباعد أثناء جائحة وباء كورونا بين الأفراد في الأماكن العامة و المقار الحكومية، وتجنب تعطيل المصالح كانت الحاجة ماسة إلى العمل بالقضاء الإلكتروني، وبرغم زوال الجائحة إلا أنه استمر القضاء عقد جلساته ومداولاته الإلكترونية يلتمس منه سرعة الفصل في الدعاوى وتوفير الوقت والجهد والنفقات.

ونظرًا لكون التقاضي الإلكتروني من المستجدات التي لم يتم إشباعها من ناحية البحث والتدقيق القانوني والفقهي لسرعة الانتقال إليه؛ مما دعا دول العالم إلى المسارعة في تطور منظومة التقاضي مسايرة للركب التكنولوجي المتطور؛ مما خلق في مجال القضاء ما يُسمى (بحوسبة إجراءات التقاضي) الأمر الذي خلق العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية تطبيق المفاهيم الجديدة في إجراءات قيد الدعاوى وإعلانها، وكيفية حضور الخصوم وغيابهم، ومدى إمكانية إثبات إجراءات الدعوى والحكم فيها، وقياس مدى استيعاب الفكرة لدى العاملين بمرافق العدالة.

الأمر الذي حدا إلى محاولة تطويع القواعد العامة بطريقة تواكب التطورات التقنية الحديثة من خلال مجموعة من المبادئ القضائية التي تعتبر من المسلمات والثوابت الأساسية في مرفق القضاء لتحقيق الأداء الأمثل من خلال استثمار الوقت باتباع إجراءات حديثة ومتطورة في قانون المرافعات بواسطة اتباع وسائل الاتصال الإلكترونية وتحقيق العدالة بين الخصوم بأقصر الطرق وما يستتبع مغادرة المنظومة الورقية في إجراءات التقاضي وتفضيل النظام الإلكتروني ابتداءً من قيد الدعوى تمهيدًا لصدور حكم فيها أو انتهائها بغير حكم في موضوعها.

وبالرغم من ذلك إلا أن استخدام الوسائل الإلكترونية ليس بالأمر الهين فتوجد العديد من العوائق التي تحول دون استخدام التقاضي بالوسائل الإلكترونية.

لذا كانت الحاجة ماسة إلى الوقوف حول مدى إمكانية استخدام الوسائل التقنية في مجال القضاء وتشخيص المعوقات التي من شأنها عرقلة استخدامه من خلال التطبيقات الدولية الأجنبية والعربية للتقاضي الإلكتروني وتحديثه تماشيًا مع الخطة الاستراتيجية للدولة في ظل التحول الرقمي تحقيقًا وإنجازًا للعدالة، فأشد أنواع الظلم تأخير الفصل في الحصول على الحق لصاحبه.

وخاصة أن العديد من المفاهيم والمستندات الورقية باتت لا تواكب تطور وسائل وتقدم العصر، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى العمل على تسهيل إجراءات التقاضي لتواكب التقدم التكنولوجي بإدخال تلك الوسائل في إجراءات التقاضي وصولًا إلى إنشاء فكرة المحكمة الإلكترونية.

واعتماد التقاضي على شبكة الاتصال بالمقارنة بالتقاضي التقليدي وإن كان له ما يميزه إلا أنه يحتاج في ممارسته إلى مجموعة من المراحل كي يحقق الأهداف المرجوة منه والتي تمثل البنية الأساسية التي يستطيع من خلالها المشرع وضع القوانين التي تمكن القضاة من مباشرة أعمالهم القضائية الإلكترونية.

كما أن اتباع الوسائل الإلكترونية في مجال القضاء يستلزم استخدام وسائل إثبات تختلف عن ما يعتمد عليه التقاضي التقليدي فلم يعد الاعتماد على الدعامة الورقية في إثبات إجراءات التقاضي الأمر الذي يستلزم استخدام الإثبات عبر المستند الإلكتروني المتمثل في الكتابة والتوقيع الإلكتروني الذي يتبلور فيه حقوق والتزامات طرفيه، وبيان موقف قوانين الدول ذات الأنظمة الإلكترونية باعتباره أسلوبًا حديثًا للتقاضي يحمل في طياته العديد من الإيجابيات التي تعود بالفائدة في مجال العمل القضائي، فالوقوف حول حدود تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني يكشف لنا اختلافهم في طبيعة المستوى الذي وصلت إليه في انتهاجها للنظام القضائي الإلكتروني.

فقواعد الإثبات من أدق المسائل القانونية؛ لما تمثله قواعدها من أهمية في مجال القانون والقضاء، فكان لزامًا بحث مدى توافر المحررات الإلكترونية لإنشاء الدليل الكتابي للاعتداد به، ولكي يعتبر المحرر دليلًا فلا بد من التوقيع عليه فما مضمون هذا التوقيع؟، الأمر الذي دفعنا إلى الوقوف حول تنظيم التشريعات إلى هذه المحررات من حيث مفهومها ومدى اعتبارها دليلًا كتابيًا في الإثبات.

فالتقدم التكنولوجي وما أسهم به من تغيير في طبيعة الحياة القضائية يفتح الباب للاعتماد بشكل أساسي باستخدام أساليب تكنولوجية هي بلا شك تعد أدلة في ذاتها عن الجريمة، وتؤثر بشكل أساسي في سير الدعوى بمراحلها المتعددة وإغفال الأدلة الناتجة عن الجريمة الإلكترونية يفتح الباب أمام الجناة للإفلات من العقاب.

فالتطور التكنولوجي أدى إلى تطور أساليب الجريمة وارتفاع نسبة الجرائم المعلوماتية ورغم تطور العديد من برامج الحماية ومكافحة هذا النوع من الجرائم إلا أن المجرمين يزدادون مهارة باستعمال كافة الوسائل الاحتيالية من قرصنة للمعلومات والبرامج واختلاس البيانات الرقمية لأصحابها، ويزداد الأمر صعوبة حول طبيعة هذه الجرائم غير المرئية، وكذلك الصعوبات التي تثيرها من حيث الإثبات الجنائي.

لذا فدراسة الآليات التشريعية التي وضعتها الدولة للحماية الجنائية لبرامج الحاسوب، وبحث أهم صور الاعتداء عليه من الأهمية بمكان، وخاصة أن المجرم الذي ينفذها يكون مجهول الهوية باستعماله أسماء وهمية أو مستعارة.

وإن كان نظام التقاضي الإلكتروني في مصر لا زال في طوره الأول إذ لا زالت القواعد المنظمة لآلية التقاضي تتمايل بين رؤية الدولة لرقمنة الجهاز الإداري بشكل عام، وبين بعض القوانين والقرارات التي صدرت منظمة بشكل جزئي في إلكترونية القضاء المصري على نحو تدريجي كتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية، والتوقيع الإلكتروني دون صدور قانون محدد ينظم عملية التقاضي الإلكتروني بشكل عام.

الأمر الذي يجعلنا نبحث إمكانية الاستفادة من عملية التقاضي الإلكتروني من الناحية الموضوعية من خلال الدعاوى التي تحقق التقاضي الإلكتروني الثمرة من تطبيقه، والتغلب على معوقاته في ظل تنامي المواجهة التشريعية الوطنية والدولية بتبني قانون محدد ينظم التحول الإلكتروني للدعوى القضائية.

وبالتالي كانت الكتابات في مجال التقاضي الإلكتروني من المواضيع الحديثة وتطبيقاته في البلاد العربية تطبيقات خجولة ومتواضعة؛ لذا كان لزامًا على الفقهاء من الدراسة والتأليف من خلال بحوث تساهم في تطوير وهيكلة عملية التحول إلى التقاضي الإلكتروني لتكون النواة الأساسية التي تخول المشرع من خلالها وضع القوانين التي تمكن القائمين في العملية القضائية من مباشرة أعمالهم إلكترونيًا سواء من الناحية الإجرائية أو الموضوعية.

وقد استعنت بالله - عز وجل - في كتابة هذا المؤلف ليكون ضمن خطة التطور التي تستهدف تكوين منظومة رقمية مميكنة في مجال إنجاز العدالة في القانون الإجرائي المعاصر والله من وراء القصد وهو هادي السبيل.

رجب ١٤٤٥هـ

المؤلف

مشكلات وتساؤلات الدراسة:

الفجوة التكنولوجية في النظام القضائي وخاصة وأن عملية التقاضي الإلكتروني لازالت في طورها الأول، والتي تتمثل في نقلة نوعية وتغيير جذري للتقاضي التقليدي الذي يعتمد على الدعامة الورقية في إثبات الوجود المادي للتقاضي إلى قاضٍ يعتمد على وسائل التكنولوجيا في نظر الدعوى والفصل فيها وما يستتبعه ذلك من هيكلة النظام الإداري والوظيفي للعاملين داخل المؤسسة القضائية، فضلًا عن استحداث أقسام إلكترونية وتقسيم إجراءات العمل، فبعض الإجراءات غير مدون على ورق أو مدون منذ فترة طويلة ولم يتطور مع الأخذ في الاعتبار قلة التكلفة، وجودة الإنتاج، وضعف البنية التحتية للإدارة.

فضلًا على أن التغيير ليس فقط للعاملين في مؤسسة القضاء بل جهات مختلفة تمثل حلقات كاملة لتحقيق هذه النقلة، كربط شبكة المعلومات القانونية لوزارة العدل بالشبكات المحلية، كالشرطة، والنيابة العامة، والطب الشرعي، ومجلس الشعب، وغيرها من الجهات التشريعية والتنفيذية.

فحداثة الموضوع تنبني عن قلة المراجع ونظرة التشريعات المتعلقة بإجراءات التقاضي الإلكتروني، وإن كان البعض تطرق له بالبحث إلا أن ذلك كان قاصرًا على الجانب الإجرائي فقط المتمثل في قيد الدعوى وإعلانها، وبيان كيفية الاستفادة من التحول الإلكتروني دون بيان مدى الاستفادة من تطبيق التقاضي الإلكتروني من الناحية الموضوعية.

تساؤلات الدراسة:

سعيًا لتحقيق العدالة بين المواطنين بأقصر الطرق وأسرعها، ولما كان التقاضي الوسيلة المثلى لاستعادة الحقوق وقطع دابر النزاع والخصومة في مجملها نتائج للتطور المجتمعي، ومدى تأثره بالتقنيات المعاصرة، فلابد من أن يتعاطى التقاضي مع هذا التطور بطريقة تجعل له القدرة على مواكبة هذا التطور التقني وظهر ذلك من خلال فكرة المحاكم الإلكترونية كوسيلة لتمكين قطاع العدالة من تحقيق أهدافه المنشودة؛ لذلك كان مجال الدراسة يدور حول الإجابة على التساؤلات الآتية: -

- ما هي الوسائل التي يتطلبها النظام القضائي الإلكتروني من أجل إنجاز العدالة؟.
- ما مدى إمكانية استخدام الوسائل التقنية الحديثة في مجال النظام القضائي

المعاصر؟.

- آلية تطبيق التكنولوجيا في إجراءات الدعوى القضائية.
- بيان الدعوى الإلكترونية ومقوماتها ومعوقاتها.
- بيان مدى إمكانية الاستفادة من التقاضي الإلكتروني من الناحية الموضوعية.

وعليه يمكننا القول بأن مضمون تساؤل الدراسة يكمن في: هل نستطيع استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في مجال القضاء؟ وكيف يتم ذلك؟، وما هي الآثار المترتبة على استخدام التطورات التقنية في مجال القضاء في القانون الإجرائي المعاصر؟.

الفصل الأول
وسائل إلكترونية القضاء ومعوقاته

تمهيد وتقسيم:

ظهر التقاضي الإلكتروني كوسيلة للتقاضي باتباع إجراءات حديثة ومتطورة من أجل إنجاز العدالة بأقرب وأيسر الطرق في السبعينيات من القرن الماضي، وذلك باستخدام وسائل التكنولوجيا و تقنية حديثة في التعامل باتباع منهج وطريقة لتقديم الخدمات للجمهور المتعاملين داخل منظومة القضاء دون الاعتماد على الوجود المادي للأشياء.

ونظرًا لحداثة هذه التقنية أدى ذلك إلى كثير من التشتت واللبس في التعاريف والمصطلحات رغم وحدة الهدف، وبالرغم من جهود الدولة لميكنة الخدمات في العديد من المحاكم فإن هذه الميكنة تظل خطوة أولى في تطبيق إلكترونية القضاء؛ لاحتياج هذه الخطوة - التحول من الممارسة التقليدية للإدارة إلى الإلكترونية - إلى مجموعة من المراحل لكي تحقق الثمرة المرجوة منها على أكمل وجه.

فعملية حوسبة إجراءات التقاضي وفق ركب التكنولوجيا خلقت العديد من التساؤلات حول مدى قبول تطبيق التكنولوجيا في مراحل سير الدعوى والفصل فيها، وهل سيتم استيعاب هذه الفكرة - إجراءات التقاضي الإلكترونية - من قبل العاملين في مجال العدالة، علاوة على أن كل تقدم يحتاج دومًا إلى تدقيق متواصل ومستمر لضمان استمرار أدائه على أكمل وجه، و بأفضل شكل ممكن من خلال استراتيجية الخطط البديلة في حالة تغير الإدارة لأسباب فنية أو سلبية.

فالاعتماد على شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتميز بعدد من الخصائص التي يختلف فيها عن التقاضي بالطريقة التقليدية كسرعة الاتصال وإمكانية إرسال البيانات، فضلًا على سرعة إتمام الإعلان بما فيه من توفير للوقت والجهد والنفقات مما لا يخفى.

لذا سوف أقسم الحديث في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول
مدلول التقاضي الإلكتروني

التقاضي الإلكتروني يعد من الأمور التي بدأت في أوائل الألفية الثالثة كمصطلح وفق التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة؛ لذا لم ينظم تنظيمًا دقيقًا؛ مما جعل اللبس والغموض يحوم حول مفاهيم إلكترونية القضاء وخاصة وأن المشرع لم يضع تعريفًا تاركًا وضع التعريفات إلى الفقهاء؛ لذا اختلفت أقوال الفقهاء إلى التعريفات التالية:

فمنهم من عرفه بأنه "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيًا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص"[١]

وعرفه اتجاه آخر بأنه" الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري"[٢]

أو "سلطة المحكمة القضائية المختصة للفصل إلكترونيًا بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية الإنترنت والاعتماد على أنظمة إلكترونية وآليات تقنية فائقة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين"[٣]

ولنفس المعنى حيث عرف بأنه" نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق إجراءات التقاضي كافة عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني"[٤].

نخلص مما سبق بأن التعريف الأول أقرب منه إلى تعريف الدعوى القضائية الإلكترونية، فوفقًا لنظام التقنية يستطيع المدعي أن يرفع دعواه وتسجيلها إلكترونيًا وإرسالها عبر البريد الإلكتروني، ومن الناحية التقنية تسلم العريضة ومستندات الدعوي

---

(١) الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم / خالد ممدوح إبراهيم - دار الفكر الإسكندرية ط ٢٠٠٨، ص(١٢).

(٢) التقاضي عن بعد دراسة قانونية/ أسعد فاضل - مجلة الكوفة للعلوم القانونية العدد ٢١ مجلد ٧، ص ٢٠١٤، ص(٤).

(٣) التقاضي عن بعد/ الوليد بن عيسى الحميد - مجلة الجمعية الفقهية مجلة ٥٦ ط ٢٠٢٢، ص (٥٨٢) العدد ٥٦

(٤) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون - قسم الخاص - جامعة بابل نصيف الكرعاوي، ط ٢٠١٤م، ص(٩)

إلى القائم على إدارة الموقع الذي يقوم بإرسالها إلى المحكمة المختصة الذي يتسلمها كاتب الضبط المختص بفحص الوثائق وتسجيل القضايا بتسجيلها وإرسالها للمتقاضين برسالة إلكترونية عبر البريد.

الأمر الذي جعل البعض يقول بأن فكرة التقاضي الإلكتروني مستمدة من فكرة الإدارة الإلكترونية والتي تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص بشكلها التقليدي الورقي إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت[١]

وبالتالي فاتباع أسلوب حديث للجوء إلى القضاء عبر الوسائل الإلكترونية باستخدام الحاسوب والإنترنت لغرض تحديث العدالة وإدارة مرفق القضاء عن طريق نقل بيانات عريضة الدعوى من حاسوب إلى آخر بدلًا من الاعتماد الورقي فيه من تسهيل للإجراءات وتقليل من أمد ونفقات التقاضي ما لا يخفى[٢].

التعريف السابق عرف التقاضي الإلكتروني بمفهومه الواسع حيث يعد آلية حديثة تنسجم مع مقتضيات العصر الحديث وهو استخدام التكنولوجيا في كافة المجالات، ولكنه يبالغ في استخدام الآلية الإلكترونية وهجرة التقاضي التقليدي بشكل عام[٣].

وعرف أيضًا بأنه "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة فمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية الإنترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها، وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع للدعاوى والتسهيل على المتقاضين[٤].

فهذا التعريف شامل جامع لمفهوم التقاضي الإلكتروني وإجراءاته ابتداءً من قيد

(١) التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية / محمد الشرعة -دار الثقافة الأردن ٢٠١٠، ص(٥٧).

(٢) خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية/ يوسف سيد عواد -رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة عين شمس ط ٢٠١٢، ص(٢٩).

(٣) التقاضي الإلكتروني / قصي ساعدي - مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية - الناشر كلية التربية الأساسية مجلد ١٨ العدد ٣٥ ط ٢٠١٩، ص(٣٨٤).

(٤) تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية/ محمد عصام الترساوي -دار النهضة - ط ٢٠١٣ - ص(٦٦)، الإطار القانوني المعقد المبرم عبر شبكة الإنترنت/ بشار محمود دورين - دار الثقافة - ط: الثانية عمان ٢٠١٠ ص (٢٤).

الدعوى، وصدور حكم فيها، وتنفيذها، إلا أنه يعاب عليه هجرته للنظام التقليدي.

فالتحول إلى نظام التقاضي الإلكتروني ليس بالأمر الهين واليسير بل لا بد من وجود نظام معلوماتي لجمع بيانات قطاعات مرفق القضاء منظمة بأحدث نظم البرمجة؛ لكي تنسجم المحاكم مع مواكبة التطور والقيام بالعمل المنشود على أكمل وجه فضلا على احتياجه إلى قاعدة تشريعية يستمد القضاة سلطتهم بموجبها لنظر الدعاوى ومتابعتها وإصدار الأحكام وفق هذه الإجراءات الملزمة بموجب القانون(١).

تقديرنا لتعريف التقاضي الإلكتروني: مباشرة الدعوى القضائية أمام المحكمة المختصة التي يعينها القانون للنظر في النزاع المعروض أمامها من خلال استخدام شبكة الإنترنت ووسائلها بالاستفادة منها في إجراءات الدعوى مما ينعكس على سرعة التقاضي وجودة إجراءاته(٢).

وإذا كان الفقه تطرق في العديد من المحاولات على نحو ما سبق حول إعطاء تعريف لمدلول تقنية التقاضي والتي تعني تطوير أداء أجهزة القضاء سواء من ناحية الخدمات الإدارية أو القضائية؛ مما يقال إن فكرة التقاضي الإلكتروني مستمدة من فكرة الإدارة الإلكترونية التي تعني الانتقال من الخدمات والمعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت(٣).

ووفقا للتعريفات السابقة نستطيع القول بأن استخدام الوسائل الإلكترونية في مجال العدالة ينتج لنا ثلاثة مصطلحات قانونية:

القضاء الإلكتروني

تكون فيه الوسائل الإلكترونية هي التي توفر الحماية القضائية دون التدخل

---

(١) التقاضي في المحكمة الإلكترونية / رباب محمود عامر - مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية جامعة الكوفة مجلد ١٣ عدد ٢٥، ص ٣٩٤ السنة ١٣/ ٢٠٩

(٢) إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية/ أحمد محمد عصام - المجلة القانونية للدراسات والبحوث القانونية، المشاكل القانونية التي يثيرها اختصاص المحاكم الاقتصادية مجلة القانون والاقتصاد كلية الحقوق جامعة القاهرة العدد ٩١ سنة ٢٠١٨ - ص ٧٤٣ وما بعدها

(٣) التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري/ محمد خليل - المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية - مجلد ٧ - العدد ١ - سنة ٢٠٢٢ - ص(٣).

البشري باستثناء القاضي الإلكتروني الذي يباشر عمله بإصدار الأحكام وتوفير سبل الحماية القضائية للمتقاضين[١].

فدراستنا للتقاضي الإلكتروني تجعلنا نستبعد فكرة المحاكم الرقمية الكاملة المحكمة الافتراضية التي تستبعد في تطبيقها العنصر البشري معتمدة على الوسائل الإلكترونية ابتداءً من قيد الدعوي وإعلانها ونظرها والفصل فيها، كما هو الحال في الولايات المتحدة والصين والبرازيل على نحو ما نبينه في إطار مجهودات الدول في الأخذ بالوسائل الإلكترونية في مجال التقاضي.

فالأجهزة الإلكترونية في نطاق بحثنا لا تقوم بدور أصلي وبديل عن القاضي إلا في بعض القضايا التي تستلزم ذلك كالحسابات البنكية والنفقات وقضايا الميراث[٢].

إلكترونية القضاء

ويقصد بها اعتبار الوثائق الإلكترونية وسائل معاونة للقاضي، وبالتالي ينحصر دورها في إجراءات الدعوى ذاتها والاستعانة بها من أجل الحصول على الحماية القضائية للحقوق وإنجازًا للعدالة[٣].

فالمدعي يقوم بتسجيل دعواه إلكترونيًا بإرسال العريضة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان الإلكتروني المختص باستقبالها من قبل شركة قائمة على إدارته التي تقوم بإرسالها - أي العريضة الافتتاحية - إلى المحكمة المختصة والتي تمكن كاتب الضبط في المحكمة بفحص المستندات وتسجيل الدعوى والذي يقوم بإرسالها برسالة إلكترونية للمدعي بالعلم باستلام وثائق والإجراء المتخذ بشأنها، ثم يقوم بإعلان الخصم الآخر بها من خلال استخدام البطاقة الذكية المزودة بنموذج توقيع إلكتروني وبريد إلكتروني معتمد وموثوق[٤]

---

(١) نحو إلكترونية القضاء المدني / محمود محمد عبد العزيز - مجلة كلية الحقوق الجامعة البريطانية - المجلد ٢ العدد ٢ - أكتوبر ٢٠٢٠م.

(٢) إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني/ سيد أحمد محمود - دار الفكر المنصورة - طبعة ٢٠١٥ - ص ٤٩ وما بعدها

(٣) إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق / محمد عصام الترساوي - رسالة دكتوراه الحقوق - عين شمس ٢٠١٩ - ص ١٦٠ وما بعدها

(٤) م ١٨ من القانون ١٥ لسنة ٢٠٠٤ " ويتمتع التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية والمحررات =

المحكمة الإلكترونية

إن الوصول إلى مصطلح للمحكمة الإلكترونية يبرمج معنى إلكترونية القضاء والتقاضي الإلكتروني ليس بالأمر الهين وخاصة بأنه مصطلح حديث تم صياغته بعد استخدام الحاسب في أداء الخدمات الحكومية، ونظرًا لما حققه من نجاح في تقدم الخدمات بشكل ميسر وسريع للمتعاملين من خلاله؛ مما شجع على نقل الفكرة إلى ميدان العدالة التي تعاني من بطء في الإجراءات وتعقيدها، ولكي تتم عملية التقاضي الإلكتروني لا بد من وجود حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يعكس الظهور المكاني الإلكتروني للأجهزة والوحدات الإدارية والقضائية للمتقاضين في مجال العدالة.

لذا يمكننا تعريف المحكمة الإلكترونية بعبارات واضحة تعكس هذا الحيز المكاني لها بأنها "حيز تقني ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية ويتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبنى المحكمة الإلكترونية لوحدات قضائية وإدارية يباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية وحفظ وتداول ملفات الدعوى"[(١)].

وعرفها البعض بأنها "سلطة المحكمة القضائية للفصل إلكترونيًا في النزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية بالاعتماد على أنظمة إلكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة"[(٢)].

فالتقدم العلمي والتكنولوجي يفرض علينا الانتقال إلى عالم وواقع جديد يتفق مع المستجدات والمصطلحات التي فرضتها مستلزمات وآليات وقوانين التقدم في الاتصالات بين المؤسسات القضائية.

وباستعراض المصطلحات الثلاثة السابقة وإدماجها في معنى واحد وصولًا إلى مصطلح شامل لعملية إلكترونية القضاء يمكن القول بأنه:-" نظام إلكتروني خاص يسمح

الإلكترونية بالحجة في الإثبات" والمادة ١٣١٤ /٤ من التقنين المدني الفرنسي المضافة بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٧ والمادة الأولى من قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية الذي قررته لجنة القانون التجاري الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة ٢٠٠١ وفي المادة ٢/١٠٢ قررت أن التوقيع الإلكتروني هو" الذي يصدر في شكل إلكتروني ويرتبط بسجل إلكتروني"

(١) التقاضي في المحكمة الإلكترونية - رباب محمود عامر - مرجع سابق - ص ٤٠٣

(٢) التقاضي عن بعد / أسعد فاضل قنديل - مرجع سابق - ص(٣).

من خلاله بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الإلكترونية، وتؤدي هذه النافذة بصفة أساسية ذات الوظائف التي تؤدى في التقاضي التقليدي مع الاختلاف و التغيير في وسيلة الدعوى، أو كيفية النظر فيها أو الآليات المستخدمة التي تحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق إجراءات التقاضي والموصلة إلى شبكة الإنترنت دون تطلب حضور المتخاصمين بأنفسهم للمحكمة اختصارًا للوقت والجهد والنفقات في مباشرة الدعوى وإصدار الحكم.

فالمحكمة الإلكترونية نظام أراد به المشرع أن يدخل التطور التكنولوجي ويختبر مدى نجاح تجربة العمل بآلية التقاضي الإلكتروني تعمل جنبًا إلى جنب مع استمرار التقاضي التقليدي كخطوة جادة نحو تطور المنظومة القضائية بأكملها من خلال فكرة رقمنة الدولة، وخاصة بعد نجاح فكرة التحكيم الإلكتروني وفعالياته في تسوية المنازعات الذي نشأ في المحاكم الأمريكية استجابة لتطور الأوضاع الاقتصادية، وزيادة حجم التجارة الدولية في ظل صعوبة التقاضي التقليدي، وانتشار الشركات الدولية في ممارسة نشاطها، فضلا عن توافر الوسائل التكنولوجية التي يسمح من خلالها بعقد جلسات فض المنازعات عن طريق إلكتروني مثل نظام عقد الجلسات بالفيديو كونفرانس - حيث يتم الاستغناء عن الحضور المباشر أمام هيئة التحكيم وتبادل الأوراق وتقديم المذكرات، وإرسالها على موقع التحكيم الافتراضي بالطريق الإلكتروني، وقد أخذ بهذه الطريقة المحكمون الأمريكيون والمنظمات الدولية لحماية الملكية الفكرية[١].

وقبول ونجاح الفكرة في التحكيم هو ما يفسره اتجاه بعض الدول إلى تطور نظام التقاضي الذي يعد بمثابة القاضي الافتراضي جزءًا من منظومة أكبر هي المحكمة القضائية، والتي تقدم خدمات للمتقاضين في مجال العدالة من بدايتها إلى نهايتها عن طريق وسائط إلكترونية [٢].

وعليه يمكننا تعريف إلكترونية القضاء بكونها" استخدام وسائل تقنية الاتصال المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى والفصل فيها عن بعد"

(١) لمزيد من التفاصيل حول نشأة المحاكم الإلكترونية انظر: إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية- دكتور أحمد محمد عصام - مرجع سابق - ص ١٩٥ وما بعدها

(٢) التقاضي في المحكمة الإلكترونية / رباب محمود - مرجع سابق - ص ٤١٣ وما بعدها

المبحث الثاني
إلكترونية القضاء وإنجاز العدالة في القانون الإجرائي

نظام إلكترونية القضاء يحقق العديد من المزايا في مجال العدالة الناجزة بالعمل على التقليل في الجهد والوقت والنفقات في ضوء تقنية وتكنولوجيا الاتصالات[١] حيث واكب هذا التطور واعتماده على شبكة الإنترنت بدلًا من الطريقة التقليدية من المميزات والخصائص ما لا يخفى، وهذا ما سوف نعالجه من خلال المطالب التالية: -

المطلب الأول
إسهامات إلكترونية القضاء في مجال العمل القضائي

تساعد استخدامات الوسائل التقنية الحديثة في حل المشاكل الناتجة عن قلة عدد القضاة في المحاكم، وبالتالي إلى زيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي حيث يكون تعامله من خلال المستندات الإلكترونية[٢].

فضلًا عن تطوير الاطلاع على المعلومات، سواء ما تعلق بالأحكام أو بالقوانين؛ مما يسهم في الارتقاء بأداء القضاة، فحينما يستخدم القاضي البرامج الإلكترونية يسهل عليه الحصول على النصوص القانونية والاجتهادات التي تمكنه من إصدار الأحكام في الدعاوى فضلا على السرعة في إصدارها[٣].

كما تساهم هذه الوسائل في تيسير مهمة التفتيش القضائي، وعملية تدقيق

---

(١) إن التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية المستحدثة في نظر الدعوى والفصل فيها لا زال في طوره الأول وخاصة في الدول التي تتقارب في مستواها القضائي الإلكتروني مستوانا القضائي لا سيما في ظل عدم وجود تشريع قضائي متكامل كما أن القواعد المنظمة لآلية التقاضي الإلكتروني في مراحلها الأولى سواء كانت ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل سواء كانت تلك المنظمة لإجراءات التقاضي الواردة في تعديل قانون المحاكم الاقتصادية أو قانون التوقيع الإلكتروني في هذا تعديل جزئي ولكن القضاء في حاجة إلى حدوث تعديل كامل يشمل جميع إجراءات التقاضي تتبناه الدولة بشكل عام.

(٢) المحكمة الإلكترونية -الواقع والمأمول -محمد الألفي - مؤتمر الإمارات العربية ١١-١٢-٢٠٠٧م - ص (١١) وما بعدها.

(٣) التقاضي الإلكتروني / محمد فتحي رزق الله - محاضرات لمعهد معاوني القضاء - جامعة الأزهر ط: ٢٠٢٠ - ص (٣٠).

الدعاوى من خلال محاكم النقض، كما يتم الحصول على الأحكام دون تعطيل من الخصم المماطل في الحضور بسبب تعنته والنكاية من خصمه وكسبًا للوقت؛ ولذلك تمتاز هذه الوسائل بسرعة الاتصالات وسهولتها وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين المحاكم والأطراف؛ مما فيه من توفير في الوقت والجهد والنفقات بل يمكن للمفتش القضائي الدخول على الموقع والحضور المباشر للجلسات حال نقلها مباشرة عبر الإنترنت دون الحاجة إلى تكبد عناء السفر والانتقال من مكان إلى مكان المحاكمة.

علاوة على أن التقاضي الإلكتروني بمثابة المرحلة اللاحقة لإنشاء مرفق القضاء الإلكتروني، فلا يمكن رفع الدعوى والتداعي دون المرور على بوابة الهيئة القضائية - أي وجود موقع على شبكة الإنترنت - أو كونها متصلة بنظام حاسوب خاص[١].

كما من شأن التقاضي الإلكتروني التقليل من التجاوزات التي تحصل سواء من القضاة أو من الخصوم أثناء التقاضي، فالتسجيل التقني يجعل أطراف الدعوى في حالة من الاتزان اللفظي والسلوكي فضلا عن مراعاة التعليمات المنظمة لعملية التقاضي، فيكون بمأمن من العبث والاختراق المحتمل حدوثها من استخدامها ضدهم[٢]

التقاضي الإلكتروني وكفالة حقوق الدفاع

يساهم التقاضي الإلكتروني في تعزيز الثقة بين المتقاضي ومحاميه من جانب وبين المواطنين والقضاة من جانب آخر.

فاستخدام الوسائل التكنولوجية في إجراءات التقاضي يقلل من المشكلات التي تؤدي إلى غش أو فساد إداري، وهو ما يعبر عنه بالإخلال بواجب الصدق والمصارحة الذي يفرضه القانون، كالكذب في الإدلاء بالمعلومات وبالوقائع أو التعطيل وإطالة أمد التقاضي من جانب الموظفين بالتواطؤ مع الخصم، أو فرص الإهمال المتعمد الذي من شأنه فقد أو تلف الملفات، أو تعرض أوراق الدعوى ومستنداتها إلى الفقد أو الضياع من جانب الموظفين أو المحاباة والمجاملة بين الخصوم والقضاة، أو بين المتقاضين أنفسهم، أو العمل على تأخير إعلان الدعوى للخصوم من قبل المحضرين، وكذلك تأخير تنفيذ الأحكام مما يضيع على صاحب الحق حقه إما لإهمال الموظف أو شوكة المحكوم عليه

(١) نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية/ ليلى عثماني - مجلة المفكر - العدد ١٣ سنة ٢٠١٦ كلية الحقوق والعلوم السياسية - بسكره.

(٢) التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري/ خليل محمد - مجلة معهد العلوم القانونية رقم ٧ - عدد ١ - سنة ٢٠٢٢

وعلو شأنه، وكل ذلك من الأمور ما لا يخفى على كل فطن من السلبيات.

فالعمل بنظام إلكتروني من شأنه تحقيق مبدأ الشفافية، ويساهم في تعزيز الثقة بين كل المتعاملين في مرفق العدالة؛ مما ينعكس بدوره على تحقيق وإنجاز العدالة.

فالتعامل مع الأجهزة وما تحتويه من أدلة أفضل من التعامل مع الإنسان فهي لا تفرق بين متقاضٍ وآخر، كما لا يمكنها تلقي الرشوة لتغليب طرف على آخر[١] وبالتالي يتم تداول الملفات والمحافظة على المعلومات وعدم إفشائها للعامة ؟

كما في التقاضي بواسطة الوسيط الإلكتروني يمكن للجميع الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمراحل سير الدعوى، وبالتالي يعزز ثقة المواطنين في القضاء ويقلص من فرص تلاعب المحامين وتواطئهم مع الخصم والإهمال في تقديم المستندات والأدلة؛ مما يقلل من ظاهرة البطء في التقاضي ويساهم في تحقيق العدالة وكفالة حقوق الدفاع، وراحة المتقاضين ووكلائهم[٢].

القضاء على ظاهرتي الغش الإجرائي والفساد الإداري

فالسرية والأمان من خلال التقاضي الإلكتروني يجعل سجلات المحكمة أكثر ثقة، وذلك من خلال عملية تداول ملفات الدعاوى والمعلومات المدونة والسرية في نقل المعلومات من خلال تشفيرها بمفاتيح معينة على نحو ما سوف نذكر عند الحديث عن الجوانب الإجرائية في الفصل الثاني، فضلا على السرية في تداولها.

كل ذلك يساعد في القضاء على الغش والفساد من قبل المتعاملين، وإحكام الرقابة على أعمال الجهاز الإداري، فاستخدام الوسائل التكنولوجية يعمل على التقليل من الآثار السلبية على المجتمع وسلوكيات الأفراد[٣].

وإذا كان إثبات الوجود المادي في التقاضي التقليدي يعتمد على الدعامة الورقية لتحديد الواجبات العقدية فإن اعتماد القاضي الإلكتروني بشكل أساسي على المستند الإلكتروني كمرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان هو ما يضفيه حجية لهذا المستند[٤]

---

(١) التقاضي في المحكمة الإلكترونية - مرجع سابق - ص ٤٠٥

(٢) المحكمة الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر/ أشرف جوده محمد - مجلة الشريعة والقانون - العدد ٣٥ الجزء الثالث - سنة ٢٠٢٠ - ص ٥٣

(٣) نحو إلكترونية القضاء المدني المصري - مرجع سابق - ص ١٧٠

(٤) التقاضي عن بعد دراسة مقارنة / نصيف الكرعاوي - رسالة ماجستير- كلية القانون - جامعة =

المطلب الثاني
إسهامات إلكترونية القضاء للإجراءات الإدارية في المحاكم

يساهم حلول الإجراء التقني بواسطة الحاسب الآلي محل الإجراء التقليدي في المحاكم في خلق بيئة إدارية مختلفة ومتميزة، ويظهر ذلك واضحًا في التنفيذ في شكل الدعامة باستخدام الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية، وتسليم المستندات والعرائض عبر شبكة الإنترنت والاعتماد على الوسيط الإلكتروني من شأنه تبسيط الإجراءات والسرعة في نظر الدعاوى، والفصل فيها ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

حلول الوثائق الإلكترونية في الإجراءات واختفاء الوثائق الورقية

يمتاز التقاضي الإلكتروني بخلق مجتمع المعاملات اللاورقية بين كافة درجات التقاضي بحيث تكون كافة المراسلات تتم بين طرفي التقاضي إلكترونيًا دون استخدام أوراق الإجراء الذي من شأنه التخفيض من عملية تداول وتخزين الملفات، والتقليل من إمكان حفظها في المحاكم - أي القضاء على الأرشيف الورقي - وما يستتبع من إنشاء أرشيف إلكتروني باستعمال أقراص ليزرية ونسخ لها التي لا تشغل حيزًا في المكان بالمقارنة بالأرشيف الورقي، كما يقلل من فرص فقدها أو تلفها ومن ثم القضاء على مشكلة فقد وتلف الملفات في أدراج المحاكم وارتفاع مستوى الأمن لها.
فالنظام الإلكتروني يحل محل النظام الورقي وتصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني بين المتقاضين ومن خلال تلك الدعامة يسهل الرجوع إلى المعلومة وقت الحاجة إليها في أسرع وقت وبأقل تكلفة[1].

رفع مستوى الأداء بطريق تداول وانتقال السندات إلكترونيًا

فتسليم المستندات إلكترونيًا يحسن من جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين في مجال العدالة حيث يقلل من مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم ورفع فاعلية دورة العمل وإمكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم، فإدارة الدعوى من خلال مجموعة من التطبيقات وقواعد البيانات تستخدم لتجميع وتنظيم ومعالجة وتخزين وتوزيع

=
بابل - ط: ٢٠١٤ - ص ١٢

(١) مجلة القانون والتكنولوجي تصدرها كلية القانون بالجامعة البريطانية بمصر صفحة ١٦٩ - نحو إلكترونية القضاء المدني المصري / محمود محمد عبد العزيز - المجلد الثاني - العدد الثاني - سنة ٢٠٢٢م

بيانات الدعوي داخل المحكمة والجهات الخارجية[١]، بحيث يتم انتقال الوثائق بشكل انسيابي ومرن ودقيق بين طرفي التقاضي بشكل يقضي على الازدواجية وتداخل البيانات، ويمنع من دخول بيانات وهمية؛ وذلك لأن البرمجة من خلال الحاسب لا تزود إلا ببيانات ومعلومات صحيحة ومن ثم يقلل من احتمالية التلاعب والتزوير في المحررات وينفي الخطأ بشأنها[٢].

فإرسال واستلام المستندات والمذكرات باستخدام التكنولوجيا يساعد في رفع مستوى الأمان في سجلات المحكمة؛ إذ يسهل اكتشاف أي تغيير أو تحريف فيها، علاوة على سهولة الاطلاع والوصول إليها وإمكانية ربطها بين المحاكم[٣].

واصطلح على عملية تسليم المستندات والعرائض إلكترونيًا عبر النت أو الإكسترانت بعملية التسليم المعنوي أو التسليم عن بعد أو التنزيل عن بعد، ويعني نقل أو استقبال وتنزيل أحد البرامج أو البيانات عبر الإنترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالعميل بحيث يمكن نقل الوثائق إلى الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي[٤].

تبسيط وسرعة تنفيذ إجراءات التقاضي

تتم عملية إرسال وانتقال المذكرات والوثائق عبر الإنترنت دون حاجة إلى انتقال أطراف الدعوى إلى المحكمة لحضور جلسات المرافعة، والاطلاع على قرارات وأحكام المحاكم، كما يتم سماع أقوال الخصوم وشهادات الشهود واستجوابهم بواسطة الوسيط الإلكتروني، كما من شأنه سرعة نظر الدعاوى، كما يمكن المتقاضين و ممثليهم من التواجد في أكثر من محكمة في آن واحد في اليوم الواحد وفي ذلك من التطوير وتوفير سبل الراحة للعاملين في مجال العدالة ما لا يخفى حيث يتم من خلال التقاضي الإلكتروني تجاوز مشكلة البعد الجغرافي وتكاليف السفر الباهظة، وما يستتبع ذلك من تلافي التأجيل والتأخير وكثرة التكاليف وتوفير للوقت والجهد، ومن ثم يغلق الباب أمام

(١) الوسائط المتعددة بين الواقع والقانون/ أسامة أحمد بدر - دار النهضة العربية - ط: ٢٠٠٤ - ص (٢٥٤).

(٢) التقاضي الإلكتروني /مجلة ميسان للدراسات الأساسية- كلية التربية الأساسية - المجلد الثامن عشر- العدد ٣٥ - سنة ٢٠١٩م.

(٣) التقاضي الإلكتروني في المحكمة - مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية - العدد ٢٥ - مجلد ١٣ - السنة ١٣ - سنة ٢٠١٩م

(٤) التقاضي الإلكتروني / محمد فتحي رزق الله - مرجع سابق - ص(٢٨).

التخلف عن حضور جلسات المحاكم، والعمل على تقليل تكدس الدعاوى؛ مما من شأنه تحسين الوضع القائم في النظام القضائي وإجراءاته خصوصًا في الدعاوى التجارية والإدارية والمالية ومسائل الأحوال الشخصية[١].

فمباشرة كافة الإجراءات حتى إقفال باب المرافعة والحكم إلكترونيًا فضلًا عن إمكانية تنفيذ ما يصدر عن القضاء من قرارات وأحكام دون الانتقال إلى مقر المحاكم من شأنه القضاء على التكدس والازدحام، ويساهم في الاستغلال الأمثل للوقت والجهد المستغرق في إنجاز الدعاوى والحكم فيها وعدم التقيد بأوقات الدوام الرسمي؛ لما فيه من بساطة إجراءات التقاضي في مجال إنجاز العدالة[٢].

سرعة سداد المصاريف القضائية

باستخدام الموقع الإلكتروني website الذي تحدده الجهة المختصة تحل آلية الدفع الإلكتروني في سداد المصروفات محل آلية الدفع العادي لها، وبالتالي حلت وسائل الدفع الإلكتروني محل النقود بالتطور التكنولوجي في التقاضي كأسلوب مبتكر لسداد المدفوعات في كل المجالات والمعاملات المالية والإدارية في الدولة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق وتقدم ملموس في سداد قيمة المعاملات الإلكترونية والتي تعد عنصرًا حيويًا في رفع الدعاوى وقيدها إلكترونيًا نظرًا لارتباط هذه الإجراءات بسداد رسوم ومصاريف رفع الدعوى أو الغرامات والمطالبات القضائية من قبل المتعاملين في مجال القضاء [٣].

استخدام الوثائق الإلكترونية للإجراءات

حيث يتم اتخاذ إجراءات التقاضي عبر شبكة الإنترنت من خلال جهاز كمبيوتر متصل بالشبكة أو شبكة اتصال خارجية خاصة " الإكسترانت " التي تقوم بنقل التعبير عن الإرادة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم البعد بين أطراف النزاع والوسيط

---

(١) انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء / سحر عبد الستار إمام - مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - العدد ١٠ - ص ٥٣ وما بعدها.

(٢) الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني الصادر من وزارة العدل - الإصدار الأول - ص٧ - مشار إليه لدى التقاضي عن بعد - مجلة الجمعية الفقهية السعودية - عدد ٥٦ لسنة ٢٠٢٢ - ص(٥٨٦).

(٣) التقاضي في المحكمة الإلكترونية - مرجع سابق - ص (٤٠٥).

الإلكتروني عبارة عن برنامج اتصالات عالي التقنية يمكن أطراف النزاع من الاتصال المباشر مع المتعاملين في مجال القضاء بالسماح للوصول الإلكتروني للمركز، وإمكانية الحصول على المعلومة والتزود بها والاستفسار عن إجراءات التقاضي بمراحله المختلفة، فتلك الوثائق هي التي دفعت إلى اختفاء الكتابة التقليدية لتحل محلها الدعائم الإلكترونية [١].

ومما تجدر ملاحظته أن هذا من شأنه الاختلاف في طريقة إجراءات التقاضي وكونها تنفذ بوسائل إلكترونية فقط، فالحقوق المتنازع عليها لا تتغير حقيقتها بتغير وسيلة الدعوى أو كيفية نظرها والفصل فيها والآليات المستخدمة في ذلك حتى وإن تتبع ذلك تغيير الوصف الذي لحق الدعوى، فطبيعة النزاع ذاته لا تتغير نتيجة تغير وصف الدعوى كذلك التنفيذ في وصف الإجراءات، فالشهادة الإلكترونية لا تختلف عن العادية إلا كونها تتم بطريقة إلكترونية وكذلك المستندات التي تقدم في الدعوى لأنها تقدم بوسيلة إلكترونية[٢].

فوجود الوسائط الإلكترونية لإنجاز جميع إجراءات التقاضي فتح المجال للكثير من التساؤلات حول مدى صحة وقبول المستندات الإلكترونية، ومدى قبولها في عملية التداعي أمام القضاء من جانب المتقاضين والقضاة على نحو ما سوف نتعرض له في الفصل الثاني إن شاء الله عند الحديث عن كيفية إثبات إجراءات التقاضي[٣].

---

(١) التقاضي والمحاكم الإلكترونية - موقع إلكتروني تاريخ ٢٥-١-٢٠٢٤م www.alhawar.org

(٢) المحكمة الإلكترونية/ عبد العزيز بن سعد الغانم - ط: دار جامعة نايف - ط: ١٤٣٩ هـ-٢٠١٧ م - ص ١٨ وما بعدها

(٣) فإثبات التقاضي الإلكتروني عن طريق الكتابة الإلكترونية لا يعد دليلًا كاملاً للإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي؛ لذا فالتوقيع الإلكتروني هو الذي يضفي الحجية على المستندات الإلكترونية.
لمزيد راجع مادة ١٤ و١٥ من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات الصادر في ٢١-٤-٢٠٠٤م.

المبحث الثالث

مخاطر إلكترونية التقاضي بمبادئ القضاء وركائزه وكيفية معالجتها

توطئة:

نظرًا لكون غالبية الدول ليست مصدرة للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بل دول مستوردة ومستعملة لها بالرغم من المتخصصين في مجال التكنولوجيا من العرب أو على الأقل من أصل عربي؛ الأمر الذي يجعلنا نعتمد على التكنولوجيا الواردة إلينا من الغرب، فضلًا عن عدم وجود إطار تشريعي ينظم ويقنن إجراءات إلكترونية القضاء بشكل مستقل وشامل باستثناء صدور بعض التشريعات الفرعية فإنها لا تكفي للاعتماد عليها لدى القائمين في مجال القضاء.

فضلًا على ضعف الموارد المخصصة لتمويل عملية التحول لمنظومة القضاء، وعدم وجود بنية تحتية للدولة، علاوة على أن المجتمع لا زال غير مستوعب أو متقبل فكرة الإدارة الإلكترونية.

فكل تقدم تقني يخلق المجال لاختراقه بنفس وسائل التقدم التي تحول إلى تعطيل عملية التقاضي والتعدي على بيانات المحكمة واختراقها، وصعوبة معرفة مرتكبها؛ مما يشكل خطرًا على سرية الموقع وخصوصيته ومحتواه.

الأمر الذي يستلزم من القائمين بتطبيق استراتيجية التقاضي الإلكتروني الأخذ بالخطط البديلة أو الطارئة لإمكانية التغلب على السلبيات التي تتعلق بأشخاص القائمين على عملية التقاضي من خلال فكر شامل ومحيط بكافة المتغيرات التي تظهر والعمل على تفاديها واتخاذ حلول مناسبة لها من أجل أداء العدالة على الوجه المنشود والأمثل.

فالمناخ التكنولوجي من شأنه زعزعة استقرار القانون والعقول القانونية فهي فرصة لتطور الموارد القانونية وتعزيز دور الاهتمام التشريعي بالتطور الذي ألقى ظلاله على الأفكار والأنظمة، وتغيير حقيقي في بنائها وتكوينها بعد انتقالها للواقع الإلكتروني وإرساء الإجراءات الإلكترونية[١].

ونظرًا لكون إلكترونية القضاء وليدة ظروف معينة[٢]، الأمر الذي يستلزم معه عند

---

(١) نحو إلكترونية القضاء المدني المصري - مرجع سابق - ص(١٩٣).

(٢) فانتشار أنماط متحورة من فيروس كورونا واختراقه جميع دول العالم فما فرض سياسة =

نقلها إلى بيئة دول معينة لا بد أن تراعى ظروف وإمكانية تلك الدول فالتكنولوجيا تكون فعالة وتحقق هدفها إذا تناسبت وكانت متلائمة مع ظروف وثقافة تلك الدول.

مما يقال بأن اتباع منظومة إلكترونية القضاء يلازمه مجموعة من المخاطر والصعوبات سواء كانت أمنية أو معوقات سياسية وقانونية وهذا ما سوف نبينه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مخاطر إلكترونية القضاء بالمبادئ الأساسية للنظام القضائي.

المطلب الثاني: معوقات إلكترونية القضاء وسلبياته.

المطلب الثالث: جهود الدولة لبناء وإرساء الإجراءات والقواعد الإلكترونية.

=

التباعد الاجتماعي والتقليل من فرص التكدس والمخالطة البشرية مين ما خلق فرصة التقاضي عن بعد أتى ذلك في أعقاب مشاركة وزارة العدل في معرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا في ٢٢ / ٥ / ٢٠٢٢ وقدمت مشروع التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم وعاملت مصر على تفعيل التعديلات التشريعية ونظم إجراءات رفع الدعوة ومباشرتها إلكترونيا ووضع خطة لإتمام مشروع التقاضي عن بعد في المحاكم الاقتصادية ومن ثم عملت مصر على غرار تلك المباشرة بتقديس الجهود نحو تطوير وتحديث نظام التقاضي تماشيا مع الخطة الاستراتيجية للدولة من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠ والتحول الرقمي للدولة وللسعي نحو الأفضل دائما ومواكبة التطور والعمل على إزالة القيود والعوالق المالية التي تحول القيام بمثل ذلك.

المطلب الأول

مخاطر إلكترونية القضاء بالمبادئ الأساسية للنظام القضائي

مجال العدالة شأنه شأن أي مجال من مجالات الدولة الإدارية يؤثر ويتأثر بالمستجدات التي تطرأ على حياة المجتمع التي جعلت وسائل الاتصال تنقل الإرادة بين أفراد المتعاملين في الحياة القضائية المتباعدين متماثلا مع حال اجتماعهم المادي مما يؤثر على بعض مبادئ النظام القضائي وركائزه الأساسية ويأخذ هذا التأثير الصور التالية: -

الفرع الأول: إلكترونية القضاء ومبدأ علانية الجلسات

فالأصل في القضاء هو علانية الجلسات حيث يتم التقاضي على رؤوس الأشهاد؛ فيكون القاضي أبعد ما يكون عن التهمة والتقصير؛ فضلًا عن انبعاث الثقة في نفوس المتقاضين وتكفل لهم حق الدفاع[١].

وهذا لا يمكن تحققه ويتنافى مع التقاضي الإلكتروني فقاعات الجلسات يجب أن تكون مفتوحة أمام الجمهور لمراقبة أعمال القضاة إلا في الحالات المنصوص عليها قانونًا[٢].

ويمكن التغلب على ذلك بالعمل على نقل الجلسة حية على موقع المحكمة عبر الوسيط الإلكتروني المتصل بشبكة الإنترنت بغية الوصول إلى الحق[٣] قال الطرابلسي في معين الحكام أنه يستحب للقاضي أن يراقب أحوال الخصوم عند الأداء بالحجج ودعوى الحقوق فإن توسم في أحد الخصمين أنه أبطن شبهة أو اتهامه بدعوى الباطل إلا أن حجته في الظاهر متجهة وكتاب الحق الذي بيده موافق لظاهر دعواه فليتلطف القاضي في الفحص والبحث عن حقيقة ما توهم فيه فإن الناس اليوم كثرت مخادعهم، واتهمت أمانتهم فإن لم ينكشف له ما يقدح في دعواه فحسن أن يتقدم إليه بالموعظة إذا رأى لذلك وجهًا ويخوفه الله سبحانه وتعالى ويذكره قوله (تعالى):" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"، فإن

---

(١) مادة ١٨٧ من الدستور المصري، والمادة ١٨ من قانون السلطة القضائية.

(٢) وهذا ما حرصت عليه الشريعة الإسلامية فجاء فيه معين الحكام لأبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي" أنه يستحب للقاضي أن يراقب أحوال الخصوم ..."

(٣) التقاضي عن بعد ـ الوليد بن عيسي الحميد ـأ مرجع سابق ص٥٨٨

أناب وإلا أمضى الحكم على ظاهره وإن تزايدت عنده بسبب الفحص عن ذلك شبهة فليقف ويوالي الكشف ويردده الأيام ونحوها ولا يعجل في الحكم مع قوة الشبهة وليجتهد في ذلك بحسب قدرته حتى تتبين له حقيقة الأمر في تلك الدعوى أو تنتفي عنه الشبهة "[(١)].

اختفاء مظاهر الخصومة الحية والمحاكمة بحضور الخصوم والشهود في مكان واحد، ومواجهة بعضهم البعض بالدليل والبرهان، وهذا مما لا يتأتى في المرافعة عن بعد إلا حكمًا وفرق بين الأمرين. (٢).

وكذلك إلى موقع نقابة المحامين، مع إمكانية تزويد الراغبين في مشاهدة الجلسة برابط يمكن الحصول من خلال الرقم السري الخاص بكل محامٍ أو من غيرهم مما هو معني بذلك بغرض التدريب والاطلاع والاستفادة من أعمال القضاة وفي ذلك تحقيق للعلانية وضمان للعدالة.

الفرع الثاني: إلكترونية القضاء ومبدأ حصول الإجراءات في مواجهة الخصم وحرية المناقشة والدفاع

الحضور الجسماني للخصم يمكنه من الاطلاع على الأدلة التي يقدمها خصمه ومناقشتها، وتقديم أوجه الدفوع والدفاع، وتقديم الأدلة وكذلك مواجهة خصمه حتى يتمكن من الرد عليه حماية لمصلحته ولحقوقه، كما يوجب القانون على القاضي أن يمتنع عن قبول طلبات جديدة لم يطلع عليها الخصم، وكذلك منعها في غيبته كما يمكن كل خصم من الاطلاع الحقيقي على المستندات والأوراق، ومنع قبول أي ورقة لم يطلع عليها الخصم.

كما يكفل مبدأ حرية الدفاع والمناقشة وإعطاء كل خصم فرصة كافية لإبداء وجهة نظره أمام القضاء فيما يقدمه خصمه من ادعاءات والرد عليها، كما يتطلب مبدأ حرية الدفاع إعطاء الخصم بعد حضوره فرصة لإبداء وجهة نظره و أسانيدها وهذا لا يتأتى في إلكترونية القضاء.[(٢)]

---

(١) معين الحكام الطرابلسي - ص(٢٢، ٢٣).

(٢) مادة ٩٨ من الدستور المصري الحالي ٢٠١٤ والمادة ١٠٢ مرافعات مصري " يجب الاستماع إلى أقوال الخصوم حال المرافعة ولا تجوز مقاطعتهم إلا إذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو مقتضيات الدفاع فيها ويكون المدعي عليه آخر من يتكلم".

ويمكننا التغلب عن ذلك من خلال برمجة قضاة المعلومات أو ما يطلق عليه مصطلح دائرة المعلوماتية القضائية، حيث يعمل القاضي من خلال موظفين مختصين يطلق عليهم كتبة المواقع الإلكترونية، حيث يقومون بتحضير أطراف النزاع وممثليهم ومباشرة النظر في الدعوى، ثم يدون القاضي من خلالهم الإجراءات ضمن ملف الدعوى، ثم يقوم بمباشرة الدعوى بالصوت والصورة وفق برنامج حاسوبي يمكن القاضي من الاستماع لأقوال الخصوم و مرافعاتهم، ووفقًا لذلك النظام يكون القاضي قد سمع الخصوم وأعطى لهم الحرية في إبداء أدلتهم ومناقشتها، وبالتالي يصدر الحكم في القضية على نحو ما سوف نبينه عند الحديث عن مقومات وأساسيات التقاضي الإلكتروني في المبحث القادم إن شاء الله.

الفرع الثالث: إلكترونية القضاء والإخلال بقواعد الاختصاص

يستلزم التنظيم القضائي عدم جمع المحاكم في مكان واحد، بل العمل على تواجدها في أرجاء الدولة، وجعل كل محكمة لها نصيب من الولاية تبعًا لمقرها[١].

ومراعاة لمصلحة الخصوم وما يقتضيه حسن سير الدعاوى يعقد الاختصاص لمحكمة غير محكمة موطن المدعى عليه، وقد يجعل الاختصاص مشتركًا[٢].

فضلًا على إخلاله بمبدأ مجانية القضاء الذي قررته الدولة تمكينًا للأشخاص من الحصول على الحماية القانونية، فلا تكون الأعباء المالية سببًا في تقاعس الدولة عن القيام بوظائفها[٣].

وهذا ما لا نجد له مراعاة في إلكترونية القضاء فينجم عنه توسيع دائرة التقاضي لتشمل أقاليم خارج نطاق الاختصاص المقرر سابقًا بموجب القانون ليصل إلى أقاليم دولية.

ويمكننا الرد على ذلك: وحتى لا يقال عنا بأننا دعاة للنظام التقليدي فهناك من يردد أن التقدم التكنولوجي ينال من الاستقرار القانوني إلا أنه في الاتجاه المقابل يمكن

---

(١) مادة ١/٤٩ مرافعات" يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع بدائرتها موطن المدعى عليه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

(٢) المواد من ٥٠ إلى ٦٢ من قانون المرافعات المصري.

(٣) قانون المرافعات /حامد أبو طالب، وأحمد الشرقاوي - محاضرات لطلاب الفرقة الثالثة - كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر.

القول بحدوث آثار قانونية لتكنولوجيا القانون من خلال العمل على تطويع القوانين لتلائم البيئة الحديثة، فضلًا على المجهود الابتكاري لدى شراح القانون واجتهاداتهم على نحو يخلق تقديم حلول مناسبة للتساؤلات المتولدة عن التطور بما يتوافق مع تكنولوجيا العصر.

والعمل على إحداث ثورة تشريعية للقوانين لتواكب التطور، كما هو الشأن في التعديل في إجراءات التقاضي أمام المحاكم الاقتصادية والتوقيع الإلكتروني وإن كان ذلك فتح نواة التحديث في القوانين من جانب الشراح والفقهاء القانونيين(١).

وفي تقرير مبدأ مجانية القضاء قررت بعض الدول الأخذ به في مجال التقاضي الإلكتروني وجعلت باب التقاضي مفتوحًا بالمجان ودون أي قيد في مختلف درجات ومستويات التقاضي(٢).

فقد وافق مجلس الشورى السعودي المنعقد في ٢٠٢٢/٦/٣م على استثناء التقاضي عن بعد من نظام التكاليف القضائية وجعله بدون رسوم، وخارج أوقات العمل الرسمي مع جعل التقاضي بالرسوم في التقاضي التقليدي مع جعل التقاضي عن بُعد بالخيار تشجيعًا للمتخاصمين في التعامل بإلكترونية في القضاء(٣).

الفرع الرابع: إلكترونية القضاء واستقلال القضاء وهيبته

إذا كانت وظيفة القضاء الفصل في الخصومات بين الناس وقطع دابر النزاع فيستلزم النهوض بهذه الوظيفة على أكمل وجه أن يكون القاضي بمنأى عن كل تأثير أو تدخل يؤدي إلى ميل الميزان في يده أو انحرافه في إمساكه بحياد ونزاهة(٤).

وفي التقاضي عن بعد قد تظهر انفعالات للخصوم بشكل دقيق ولا يمكن إثبات ذلك إلا بصعوبة، وبالتالي يجب مراقبة أحوال الخصوم وانفعالاتهم عند الإدلاء بالحجج والبراهين، وبالتالي إذا رأى في أحد الخصوم أنه ذو شبهة واتهام بالباطل وحجته متجهة فليتريث في الفحص والبحث عن حقيقة ما توهم، فإذا لم تظهر بينة أو صدق الدعوى تقدم بالموعظة إذا رأى لها وجهة، فالناس في زماننا هذا كثرت مخادعهم

(١) نحو إلكترونية القضاء المدني المصري - مرجع سابق - ص(١٩٤).
(٢) النظام القضائي في المملكة العربية السعودية / حامد أبو طالب - ص (٣٨).
(٣) التقاضي عن بعد - مجلة الجمعية الفقهية السعودية - العدد ٥٦ - ص (٥٩١) - سنة ٢٠٢٢م.
(٤) مادة ١٨٦ من دستور ٢٠١٤م.

وزادت اتهاماتهم بالباطل، ولا سبيل في ذلك عند ورود شبهة للقاضي إلا الموعظة والتخويف من عقاب الله في أكل أموال الناس بالباطل والدلو بها إلى الحكام.

فالتقاضي الإلكتروني يحقق ذلك أيضًا ويأمن فيه القاضي من عبث الخصوم باستبعاد كون الحاسب الآلي بديلًا عن القاضي إلا في بعض القضايا ذات الطابع المالي كقضايا النفقات والميراث والوصية والقضايا الحسابية، فعن طريق الاستعانة بالدوائر التليفزيونية وما يسمى بالدوائر الإلكترونية من خلال الإنترنت وسيلة لإثبات وتوثيق ما يدور في الجلسة وتعتبر دليلًا لإثبات العلانية.

فضلًا على تجهيز قاعات المحكمة بحاسوب رئيسي بجانب أجهزة أخرى موزعة في عدة أماكن من المحكمة ترتبط بجهاز القاضي والذي بواسطته يقوم بتدوين كل الإجراءات بواسطة التسجيل المرئي الذي يظهر كل الحاضرين على الجهاز الرئيسي والأجهزة الموزعة، وذلك بالضغط على اختيار علانية المحاكمة الموجودة على الموقع، وفي حالة أن يقرر القاضي سرية الجلسة فيتم التوقف عن التصوير ثم يعاد تشغيله بعد ذلك[١].

الفرع الخامس: إلكترونية القضاء ومبدأ السرية في المداولة

العمل بوسائل التكنولوجيا في مجال العدالة يفتح المجال لظهور ظاهرة التعدي على المعلومات وإفشاء الأسرار التي تمكن بعض الخصوم من الحصول والاطلاع على الأدلة والتلاعب بها.

فالقرصنة المعلوماتية هي عملية يراد بها اختراق لأجهزة الحاسوب ويقوم بها أشخاص متمكنون في برامج الحاسوب وذوي خبرة كبيرة يستطيعون من خلالها بواسطة برامج اختراق الأجهزة اختراق كافة الأجهزة المرتبطة معها في نفس الشبكة.

علاوة على اختراق المداولة المفترض سريتها ومعرفة ما يدور بين القضاة تجاه القضايا وبحثها بطريقة أوتوماتيكية تمكن مستخدم الحاسب الآلي من التصحيح والتعديل والمحو والتخزين والاسترجاع والطباعة[٢].

---

(١) إثبات عقود التجارة الإلكترونية / حسام الأهواني - مؤتمر كلية الحقوق - الكويت- ١٩٩٩ - ص ٤٣٥ وما بعدها.

(٢) يطلق على ذلك مصطلح التزوير المعلوماتي الذي يمكن من خلاله تغيير الحقيقة في المحررات أو الوثائق الإلكترونية التابعة للمحكمة Electronic fraud

كما أن انتشار الفيروسات في الأجهزة الإلكترونية يؤدي إلى إتلاف كل محتويات البرامج ويعوق القيام بالمهام الموكلة للغرض المرجو القيام به؛ مما يشكل خطرًا على مرفق العدالة[١].

وفي مجال التقاضي عن بعد توجد حماية معلوماتية لبيانات المحكمة الإلكترونية باتخاذ تدابير وإجراءات تمكن من خلال إرسال وسائل إلكترونية تعطل عملية التعدي على بيانات المحكمة ومعلوماتها علاوة على إمكانية تحديد هوية مرتكب هذا التعدي[٢].

من بين هذه التدابير عملية تشفير البيانات وتأمين خصوصية المعلومات وسريتها، فضلًا على النسخ الاحتياطي لعملية تأمين ومكافحة فيروسات الحاسب الآلي[٣].

وخلاصة ما سبق أن تطبيق إلكترونية القضاء يكفل للمتقاضين في مجال العدالة الناجزة جميع مبادئ القضاء وركائزه الأساسية في مباشرة الدعوى والحكم فيها بذات الإجراءات التي يتم مراعاتها في التقاضي التقليدي مع اختلاف طريقة وكيفية أدائها، وكذلك كافة الضمانات يمكن مراعاتها بتقنيات حديثة في إطار تقنين معلوماتي مؤمن على أعلى مستوى وفي ذلك من المزايا ما لا يخفى من أجل الحصول على عدالة ناجزة في أقرب وقت، فتأخير الحصول على العدالة يضر بالعدالة ذاتها بأسرع إجراء وفق أسس ومبادئ النظام القضائي المعاصر.

---

(١) الإثبات الجنائي في الجريمة الإلكترونية / أشرف عبد القادر طه - دار الجامعة ٢٠١٥م -ص ٩٣ وبعدها

(٢) الحكومة الإلكترونية / عبد الفتاح حجازي - دار الكتب ط ٢٠٠٧ - ص ٩٣ وما بعدها

(٣) ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات /الشوا - ط: دار النهضة - الطبعة الثانية - طبعة ٢٠٠١ - ص ١٩٠ وما بعدها

المطلب الثالث

السلبيات القانونية و الاجتماعية والاقتصادية لإلكترونية القضاء

يكون للتكنولوجيا قيمة عالية إذا تناسبت مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المتلقية لها، الأمر الذي يستلزم مراعاة بيئة هذه الدولة فإتاحة التكنولوجيا في مجتمع في مجالاته المختلفة نابعة عن الإمكانيات المتاحة لدى هذا المجتمع، ولكي يمكن اعتبار الحاسب الآلي أحد معاوني منظومة القضاء في الفصل في الخصومات بإجراءات إلكترونية لابد من وجود مقومات لإنجاح المنظومة[١].

لذا اعتقد البعض أنه بتطبيق الإدارة الإلكترونية في منظومة العدالة ستزول كل المعوقات والمشاكل الإدارية والفنية سواء المتعلقة منها بالموظفين أو الخصوم أو حتى القضاة، وحتى منها المتعلق بالبنية الإدارية، فضلا عن المقاومة الاجتماعية والاعتبارات السياسية والقانونية في هذا المجال، لذا سوف أتناول معوقات إلكترونية القضاء من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: المخاطر الأمنية والفنية لإلكترونية القضاء

وتتمثل تلك المخاطر في الصور التالية:-

١ - الأمية الحاسوبية أو المعلوماتية

إن تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني والانتقال دفعة واحدة من النظام الورقي دون اعتماد التسلسل والتدرج في عملية التحول من شأنه شلل في وظائف الإدارة القائمة على عملية التحول، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل المهمة التي يؤديها القائمون على تحريك إجراءات التقاضي وانهيار لمنظومة القضاء.

فالاعتماد على التكنولوجيا رغم قلة أو عدم الإمكانيات المتاحة من المستوى التعليمي والثقافي، وعدم معرفة قراءة المعلومات وكيفية التعامل معها وتوجيهها على النحو المنشود من شأنه أن ينشأ ما يعرف بمصطلح الأمية الحاسوبية التي تبين عدم القدرة من بعض المتعلمين على استخدام الحاسوب، والوصول إلى معلوماتهم أو حتى التعامل معها[٢].

---

(١) جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية/ سحر عبد الستار إمام- دار النهضة -٢٠٢٠، ص ٩٠

(٢) التقاضي الإلكتروني - مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية - مرجع سابق - ص ٣٩٠

فبذل المجهود الابتكاري من جانب القانونيين ذلك من أجل دفع ثقافتهم نحو آفاق واسعة يتسنى من خلالها خلق الحلول المناسبة بما يفتح آفاقا جديدة في البحث التقني المعلوماتي[١].

فالقضاء على الأمية المعلوماتية هدف تسعى إليه الدول لكي يصبح المجتمع قائمًا على المعرفة من خلال كسب المهارات الأساسية التي يتمكن من خلالها من التفاعل واستخدام واستعمال الحاسوب في شتى المجالات، وخاصة في مجال القضاء من أجل الحصول على العدالة الناجزة و بأيسر الطرق وأقل التكاليف.

ويطلق على المجموعة من القدرات التي تتطلب من الأفراد معرفة مدى الحاجة للمعلومات والقدرة على التحديد والتقسيم والاستخدام الأمثل والفعال للمعلومات اللازمة مصطلح محو الأمية.

٢- ضعف انتشار الإنترنت واختراق مواقعه

الاستفادة من الأجهزة التقنية الحديثة على الوجه الأمثل والفعال على نحو يحقق المرونة في الوقت وسرعة الحصول على المعلومات متوقف على الإنترنت فضعف انتشاره يعوق ليس فقط مشكلة التقاضي بل شتى المجالات في الدولة.

كما تكمن الخطوة ليس باستخدام تقنية معلومات بل من اختراقها وعدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الإلكترونية في مجال القضاء وهو ما يعرف بالتجسس الإلكتروني.

والتجسس أو القرصنة سواء كان من الأفراد العاديين أو أجهزة الاستخبارات العالمية للدول، ومن خلالهم عن طريق برامج مساعدة اختراق أجهزة الحاسوب والتعرف على محتوياته، كما يتم اختراق باقي الأجهزة المرتبطة معها في نفس الشبكة، وهذا من شأنه الاقتصار على التخريب أو الإيقاف ويتم معالجة ذلك باستخدام تأمين خصوصية وتأمين المعلومات والنسخ الاحتياطي عن الموقع.

أما في حالة إذا ما تعدى التجسس إلى مرحلة الاطلاع الكامل على الوثائق الحكومية ووثائق الأفراد، إما بنقل أو تصوير أو بيع هذه الوثائق هذا لا يشكل تهديدا لمنظومة التقاضي و المتعاملين في مجال العدالة فقط بل يشكل تهديدا للأمن القومي

(١) إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق - مرجع سابق - ٢٩٠

للدولة[١].

٣- ضعف البنية التحتية للجهاز القضائي في الدولة وعدم وجود الخبرة البشرية

يقصد بالبنية التحتية الجانب المادي في الإدارة الإلكترونية في عملية التحول الرقمي لا تتم بين ليلة وضحاها، فالموظف وهو العنصر الأساسي في الإدارة لابد أن يكون متأهلا حتى يتمكن من إنجاز الأعمال عبر الوسائل الإلكترونية فضلا على التقبل و القناعة لدى المسؤولين لكي يكون لديهم الحافز في تقديم الأعمال بالإمكانيات اللازمة وفق التقدم التقني.

فإجراءات التقاضي الإلكتروني تُصادم بالإجراءات العادية نظرا لكونها غير مدونة أو مدونة ولم يطرأ عليها تعديل مع الأخذ باعتبار قلة التكلفة وجودة العمل المتواضعة.

فإنشاء إدارة إلكترونية يستلزم معدات وأجهزة حاسوبية وتواجد شبكة اتصال داخلية بين جميع المحاكم والمكاتب وقاعات المحكمة، علاوة على إنشاء إدارة لمواقع وتعميم تلك الأجهزة على كافة الإدارات بالدولة، وربط الشبكة بالشبكات المحلية والدولية مع ضعف بنية الإدارة من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل المهمة التي يؤديها القائمون على تحريك إجراءات التقاضي وربما يأخذنا إلى العودة للنظام التقليدي؛ مما يتعارض مع تطبيق استراتيجية الإدارة الإلكترونية في مجال تحقيق العدالة الناجزة.

الفرع الثاني :المعوقات القانونية والاجتماعية لإلكترونية القضاء

إن اتباع منظومة إلكترونية القضاء بعد التحول بها من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني يستلزم تقبل مجتمعي لفكرة التحول فضلا عن وضع إطار قانوني ينظم ويقنن إجراءات التقاضي الإلكتروني رغم محاولات الدولة في إصدار القوانين والقرارات المعدلة لمواكبة مثل ذلك، وفضلا عن كوننا دولة مستوردة للتكنولوجيا مما يزيد من تباعيتنا للخارج وسوف نتناول ذلك بالتفصيل من خلال البنود التالية:

- تأخير التشريع القانوني وقصوره

رغم مجهودات الدولة في سبيل الإصلاح التشريعي لمواجهة ومواكبة التطورات

(١) التقاضي الإلكتروني / محمد فتحي رزق - مرجع سابق - ٦١ وما بعدها.

والمستجدات في المجتمع مع وضع الخطط الاستراتيجية والبدائل لمواجهة الظروف الاستثنائية، ومع تفشي جائحة كورونا وما استتبع ذلك من التباعد الاجتماعي، وما ترتب أثر ذلك شلل حركة الأداء لجميع المرافق الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في الواقع وتحديد آلية جديدة للتعامل مع التحويلات المتلاحقة في الواقع، وسبب التأخير في وضع قوانين لمواجهة الظروف الطارئة مما سبب وعكة صحية داخل منظومة العمل القضائي.

فلا يغني صدور بعض التشريعات الفرعية التي صدرت عن وزارة العدل بل لابد من تبني الدولة لقانون يحدد وينظم عملية التحول الرقمي ليس فقط في مجال العدالة بل في كل مرافق الحياة [١].

- التقبل المجتمعي لإلكترونية القضاء

تطور المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في مصر لا يزال ضئيلا مقارنة بدول أخرى فالتعلق في سماء التقدم العلمي كفيل بأن يجعل حياتنا أفضل مما سبق، فالتكنولوجيا حولت العالم إلى قرية صغيرة بإمكانية التواصل بين الأشخاص في أماكن مختلفة صوت وصورة، هذا ما يطلق عليه بالعولمة أو حوكمة تكنولوجيا المعلومات[٢].

فإن الخطر الناتج عن الحوكمة وإن كان يجب تدنيه بقدر الإمكان إلا أنه لا يقارن بالإسهامات التي قامت بإضافتها في مجال تسهيل الأعمال من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات من خلال ممارسة الإجراءات عن بعد، وهذا هو الهدف الأسمى من التكنولوجيا، وبالرغم من ذلك فلا يزال المجتمع غير مستعد لتقبل فكرة التحول الإلكتروني في مجال العدالة.[٣]

لذا يجب على الدولة العمل على نشر ثقافة التطور وأهميتها عامة، والعمل على ربط شبكة الإنترنت بين كافة مؤسسات الدولة في مجال القضاء، وهذا ليس بمستحيل في الوقت الراهن مع الرؤية الرقمية للدولة التي تتبناها.

---

(١) كتعديل إجراءات التقاضي أمام المحاكم الاقتصادية ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، وقانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، و قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨م.

(٢) دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين كفاءة الأداء الاستراتيجي/ خالد فتحي جابر- مجلة كلية التجارة عين شمس - العدد (١) - سنة ٢٠١٠ - ٣٦١ وما بعدها.

(٣) نحو إلكترونية القضاء المدني- مرجع سابق - ١٩٦، ١٩٧.

المبحث الرابع
النظام القانوني الإلكترونية القضاء

تمهيد:

بالرغم من القصور التشريعي الذي ينظم إلكترونية القضائي إلا أنه بمثابة عنصر أساسي و ركن من أركان منظومة التقاضي، فالقاضي لا يستطيع تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني وإجراءاته بدون تشريعات تنظمه، وكذلك يجب على الدول والمنظمات الدولية الإسراع في إصدار المعاهدات الشرعية التي تجيز استخدام التكنولوجيا في مجال العدالة، وتضمن تنفيذها على أرض الواقع.

فضلًا على تواجد الموارد البشرية فالتقاضي الإلكتروني لا يختلف عن التقاضي التقليدي إلا باستخدام وسائل مختلفة، علاوة على توافر الأجهزة التي تساعد على استخدام التكنولوجيا من حاسوب وملحقاته، كما ساعد على إتمام تلك المنظومة إمكانية الربط بين كافة الإدارات التي تعمل في مجال العدالة، و بينها وبين الأجهزة والجهات الأخرى في الدولة باعتبار أن التكنولوجيا ساعدت على التقارب في عملية الربط الشبكي بين مؤسسات الدولة أمر ممكن وليس بمستحيل.

وعليه تقوم إلكترونية القضاء على ثلاثة أركان رئيسية نوضحها من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول
الركن البشري (القضاة وأعوانهم)

يمثل العنصر البشري في إدارة المحكمة الإلكترونية مجموعة من الأشخاص الطبيعيين يناط بهم القيام بكل إجراءات التقاضي وذلك بصورة متكاملة فلا يستطيع أحد منهم العمل بمفرده فلا يكون عمل أحد منهم منفصلًا، فالقاضي لا يعمل بعيدًا عن الكتبة، وإن كان للكتبة عملهم الفني فلا يستطيعون القيام به بعيدًا عن المتعهدين بإدارة المواقع والمبرمجين وبذلك تكتمل الحلقة التي من خلالها يباشر المحامون عملهم وذلك على النحو التالي:

- الدائرة المعلوماتية القضائية أو القضاة الإلكترونيون

وهم مجموعة من قضاة المعلومات يناط بهم مباشرة المحاكمة الإلكترونية

بمقتضى أسس تقنية عالية، فلا يستطيع القاضي العادي القيام بها؛ لذا يجب أن يتوافر في القاضي مهارات التعامل مع أجهزة الحاسوب والعلم التكنولوجي والوثائق الإلكترونية، والقدرة على مباشرة وإجراء الدعاوى عبر شبكة الاتصال من خلال الحساب الشخصي.

ويباشر القاضي عمله بواسطة كتبة المواقع الإلكترونية بتحضير أطراف النزاع وتدوين الإجراءات ضمن ملف الدعوى من خلال برنامج حاسوبي، ثم يقوم بسماع أقوال الخصوم و مرافعاتهم بالصوت والصورة ضمانًا للعلانية ثم تدون إلكترونيًا.

وباستخدام الوسائط الإلكترونية يتمكن القاضي من إدارة الجلسات وإصدار ما يشاء من قرارات فيها، وتوضيحها للخصوم، كما يمكنه التواصل بالموظفين المختصين بالاستفسار عن أي معلومات تتعلق بإجراءات الدعوى المنظورة، ويطلع على ملف الدعوى، ويتولى دراستها تمهيدًا لإصدار الحكم المناسب في الدعوى[١].

- كتبة المواقع الإلكترونية - أمناء الضبط-

إن استخدام إلكترونية القضاء وإثبات فاعليتها في تسوية فض الخصومات وفق التطور التقني يستلزم مجموعة من الموظفين تتوافر لديهم مهارات التعامل مع الأجهزة والبرمجيات وإدارة المواقع الإلكترونية.

ويجب أن يخضعوا لدورات تعليمية في البرمجيات ونظم الضبط الإلكتروني وتصميم المواقع، حيث إن نجاح منظومة العدالة الإلكترونية لا يرتبط بالأجهزة والمعدات بقدر ما هو مرتبط بعنصر بشري مؤهل يمكن استخدامه بطريقة فعالة.

ويناط بكتبة المواقع الإلكترونية تسجيل الدعاوى وما تشمله من وثائق ومستندات، وتجهيز جدول تحديد مواعيد الجلسات، واستيفاء رسوم الدعوي إلكترونيا عن طريق وسائل الدفع المختلفة سواء بواسطة النقود الرقمية أو المحفظة الإلكترونية أو بواسطة الأوراق التجارية الجديدة، والاتصال بأطراف النزاع ومتابعة الدعاوى وعرض الجلسات والتأكد من هوية الحاضرين قبل السماح لهم بالدخول إلى موقع القاضي[٢].

---

(١) مستشار حاتم جعفر -دور التقاضي الإلكتروني في رسم وتطوير العدالة - بحث مقدم لمحكمة الإسكندرية الاقتصادية ضمن فاعليات مؤتمر المناخ القضائي لدعم الاستثمار ٢٠١٥ - ص ٤ وما بعدها.

(٢) إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية - مرجع سابق - ص ١٩٥

- المبرمجون و إدارة المواقع

ويطلق على هذه الفئة الدعم الفني الإلكتروني الذي يناط بهم حسن سير وانتظام العمل الإلكتروني بالمحاكم، والمحافظة على السرية المطلوبة أثناء تداول الدعاوى و يباشرون عملهم من أقسام مجاورة للكتبة أو من خارج المحكمة ومن أهم مهامهم ما يلي:

متابعة سير إجراءات المحاكمة ومعالجة الأعطال الناتجة عن استخدام الأجهزة أثناء المرافعة سواء كانت فنية أو ناتجة عن خطأ في استخدام الأجهزة والمعدات.

حماية النظام القضائي من الفيروسات وإحباط أعمال القرصنة الإلكترونية.

مساعدة الكتبة في تنفيذ أعمالهم ومنع محاولات الدخول على موقع المحكمة من قبل المخربين والفضوليين.

المحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى أطراف الدعوى من إفشائها على العامة[1].

- المحامون

يختلف المحامي المعلوماتي أو الإلكتروني عن المحامي التقليدي حيث يمثل نوعًا جديدًا ومتطورًا من ممارسة مهنة المحاماة، ولقيام المحامي بالدور المنوط به في تسجيل الدعاوى وحضور الجلسات والمرافعة وفق التطور التقني لأعمالهم ما يأتي:

- الحصول على دورات مكثفة في برمجة المواقع ونظم الاتصالات الحديثة حيث يستطيع المحامي بالتسجيل في الموقع من خلال بريده الإلكتروني بواسطة برنامج day doud وبالتالي فور التسجيل يصله رابط التفعيل إلى بريده ثم يتبع الخطوات بتفعيل حسابه على موقع المحكمة الإلكترونية من خلال الرابط بالدخول إلى حسابه ثم فتح رابط متجر التطبيقات ويقوم بتنزيل التطبيقات التي تساعده على ترتيب أعماله وفق الأولويات المطلوبة بشكل إلكتروني.
- تجهيز مكاتب المحاماة بالأجهزة الحاسوبية التي يتم من خلالها رفع الدعوى، وحضور المرافعة وتحضير الشهود وأداء الأقوال، وأوجه الدفوع والدفاع بطريقة إلكترونية وللتأكد مما إذا كان هذا المحامي مجدولًا ضمن النقابة، وبالتالي صالح

(١) المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر - مرجع سابق - ص ٨١ وما بعدها.

لمباشرة الأعمال الإدارية والقضائية أمام المحاكم والجهات الحكومية ضرورة وجود رابط إلكتروني بين المحكمة ونقابة المحامين للتأكيد من استفاء المحامي من الشروط اللازمة التي تجعله صالحًا لمباشرة الحقوق نيابة عن أصحابها ضمانًا لحسن سير العدالة الناجزة[١].

وخلاصة ما سبق نرى ضرورة استحداث بوابة إلكترونية خاصة بالمحاكم تهدف إلى وضع إرشادات ومعلومات منظمة في خدمة المتعاملين في منظومة التقاضي، وتحدد من خلالها حقوق وواجبات وإجراءات وتدابير يجب احترامها فيما يتعلق بالخدمات التي تعمل المحاكم على تقديمها مما يجعل ويسهل للمتقاضين الحصول على ما يريدونه في أي وقت وفي أي مكان ضمانًا لتحقيق العدالة الناجزة المرجوة من المثول أمام القضاء.

(١) التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية - مرجع سابق - ٦٤

المطلب الثاني
الركن المادي لإلكترونية القضاء

إن تطبيق إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية يستلزم أجهزة حاسوب مرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني، ومن ثم تكون أمام نظام قضائي معلوماتي بغرض سرعة الفصل في الدعوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام إلكترونيًا[١].

فباستخدام الحاسوب من خلال تقنيات المعلومات والاتصال إنجازا لإجراءات التقاضي وتزول الآلية التقليدية لتدوينها، وتحل محلها آليات برمجية متطورة تختلف من حيث الشكل والمضمون وتقديم البيانات بنفس الآلية الأمر الذي يؤدي إلى سرعة البت في الدعاوى، وتوفير الوقت والجهد والنفقات على المتقاضين ووكلائهم[٢].

فأجهزة الحاسب الآلي عبارة عن أجهزة قادرة على تخزين وحفظ ومعالجة المعلومات والبيانات من خلال برامج أو أنظمة بأي شكل سواء كان في صورة كمبيوتر أو أجهزة لاب توب أو أجهزة لوحية أو هواتف ذكية[٣].

ويتكون الحاسوب من مكونات مادية تتمثل في وحدات التشغيل والإدخال والإخراج، ومكونات معنوية تتمثل في البرامج وهي مجموعة من الأوامر والتعليمات المكتوبة بلغة ما والموجهة إلى جهاز تقني بغرض الوصول إلى نتيجة محددة أو إنجاز عمليات معينة[٤].

وعرفه البعض بأنه "جهاز إلكتروني يتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها وبرمجتها وإظهارها وحفظها وإرسالها وتسليمها بواسطة برامج وأنظمة معلومات

---

(١) التقاضي عن بعد لكل من: أسعد فاضل - مجلة الكوفة - العدد ٢١ - مجلة ٧ سنة ٢٠١٤، نصيف الكرعاوي - جامعة بابل - كلية القانون رسالة ماجستير ٢٠١٤ - ص ٧، الوليد بن عيسى الحميد - مجلة الجمعية الفقهية - السعودية العدد ٥٦ صفحة ٥٨٢

(٢) التقاضي الإلكتروني / أحمد عوض هندي - دار الجامعة الجديدة ط: ٢٠١٤ - ص ٥٣ وما بعدها.

(٣) دور التقاضي الإلكتروني في دعم وتطوير العدالة /حاتم جعفر - مرجع سابق - ص٤.

(٤) الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي / محمد حسام لطفي - دار الثقافة القاهرة ١٩٧٨ - ص٦ وما بعدها.

إلكترونية"[١].

أو هو جهاز إلكتروني له القدرة على تقبل كم هائل من البيانات وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة[٢].

ويحقق استخدام الحاسوب العديد من المهام الإجرائية في مباشرة الدعوى والفصل فيها والتي من شأنها تبسيط وسرعة وتسهيل القيام بها تجمل فيما يأتي:

١- تجميع وتخزين كافة المعلومات والإجراءات فضلا عن إمكانية استرجاعها.

٢- توثيق وتخزين كل ما يخص القضايا كل على حدة من أول ميلادها حتى صدور شهادة وفاتها إما بحكم من القضاء أو إقضائها بدون حكم.

٣- يمكن كل ذوي الشأن في التعامل عن بعد مع ملف القضية وحفظ كافة المذكرات والمستندات للاستفادة بها من خلال أشخاص القضية[٣].

٤- كما يمثل الدعامة الأساسية كدليل للإثبات الإلكتروني.

٥- يفسر الحاسوب إجراءات من إجراءات التقاضي التي تتم عبر الإنترنت كاعتماد التوقيع الإلكتروني[٤].

٦- رفع المستندات والأوراق والشهادات على موقع التقاضي الإلكتروني وإقرار المستخدم بمسؤوليته عن صحتها.

٧- الإسهام في إعلان وإنذار الخصوم ووكلائهم وإعلان أوراق التنفيذ

٨- يعتبر محققًا لمبدأ علانية الجلسات والنشر الإلكتروني في الدوائر التلفزيونية المغلقة بمثابة توثيق لما يدور في الجلسة.

٩- يقوم الحاسب الآلي مقام القاضي الإلكتروني و بديلا عنه في القضايا ذات الطابع

(١) التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري - مرجع سابق - ٦، والتقاضي في المحكمة الإلكترونية - مرجع سابق - ص ٤٠٧

(٢) عالم الكمبيوتر والإنترنت/ أشرف أحمد حامد - ص٩ - مشار إليه لدى المرجع السابق - ص ٤٠٧.

(٣) التقاضي الإلكتروني - محمد فتحي رزق الله - مرجع سابق هامش ١ - ص ٤٦

(٤) مادة (٣) من قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ - منشور في الوقائع المصرية العدد ٢٧٩ ديسمبر٢٠٢٠م

المالي شريطة أن تستند إلى عمليات حسابية وتكون القواعد العلمية الحسابية مخزونة ومجمعة على الكمبيوتر(١).

١٠- كما يلعب دورًا هامًا في نشر الثقافة القانونية لدى المتعاملين في مجال العدالة والمهتمين بالدراسة القانونية(٢).

فنظام المحاكم الإلكترونية يستلزم فضلًا عن أجهزة الحاسوب اتصالها بشبكة اتصال داخلية بين جميع المكاتب والأقسام وقاعات المحاكم بحيث تمكن المتعاملين بها من إرسال الملفات إلكترونيًا، وترتبط هذه الحواسب بجهاز القاضي الذي بواسطته يقوم بالاطلاع على ملف القضية بواسطة التسجيل المرئي والذي يظهر ملف الدعوى من خلال برنامجه أمام كل الحاضرين على الجهاز الرئيسي والمتواجدين خارج القاعة إلكترونيًا.

(١) التقاضي الإلكتروني - مرجع سابق هامش ١ - ص ٤٦ وبعدها.
(٢) دور الحاسوب أمام القضاء المصري - دار النهضة سنة ٢٠٠٩ - ص ٢٤ وما بعدها.

المطلب الثالث
الركن التقني لإلكترونية القضاء

إن تنمية الوعي الإلكتروني وتدريب وتأهيل القضاة وأعوانهم على الحاسوب لمعرفة محتوياته ونظم تشغيل، وتنمية قدراتهم باستمرار من الأهمية بمكان من أجل الحصول على العدالة الناجزة إلا أن توافر الركن المادي على هذا النحو لا يكفي لإنجاح المنظومة بل لا بد من توافر وسائل تقنية حديثة فضلا عن وسائل حمايتها والمحافظة عليها من الاختراق وأعمال التعطيل والإتلاف سواء كانت لتحقيق مصالح شخصية أو من قبل أشخاص هدفهم شل حركة التطور والتقدم؛ لذا كانت وسائل الحماية المعلوماتية لا تقل أهمية عن الوسائل البشرية.

المقومات الفنية لإلكترونية القضاء

فضلا عن توافر أجهزة الحاسب الآلي والتدريب وتأهيل المتعاملين من خلالهم كي يتمكنوا من إنجاز الأعمال الموكلة لهم عبر الوسائل الإلكترونية ولكي يتمكنوا من إتمام إجراءات التسجيل للدعاوى والتقاضي دون الحاجة إلى الحضور الشخصي لقاعات المحاكم والمكاتب الإدارية يلزم ما يأتي:

١- ضرورة تواجد موقع للمحكمة على شبكة الإنترنت الدولية w.w.w.

فإنشاء موقع إلكتروني للمحكمة يمكن لكل ذي شأن من خلال تصفح الموقع من معرفة ما تم من إجراءات بخصوص دعواه، ويمكنه من الاتصال المباشر مع الموظف المختص للاستفسار عن ملف القضية دون حاجة للحضور إلى مقر المحكمة.

فتواجد وتعميم أجهزة الحاسب على كافة الإدارات القانونية وجميع الأقسام والأقلام والمكاتب من شأنه تمكين تحرير الصحف والدعاوى وكيفية إيداعها وتبادلها بين الخصوم وممثليهم والمحكمة وذلك من خلال لوائح عبر وسائط إلكترونية تحتوي على تقنية "أجاكس فورم" توجد على شكل نموذج مفرغ من البيانات مع وجود خانات تملأ البيانات المراد تدوينها ومزودة بخاصية تنبيه في حالة وجود نقص أو خطأ في البيانات وبذلك تكون الدعوى المبرمجة مستوفية كافة أوضاعها الشكلية التي تجعل القاضي ينظرها بعد استيفاء الوضع الشكلي لها، وأن كافة الإجراءات قد روعيت وتم

استيفاؤها دون حاجة إلى الحضور الشخصيpersonal attend. an co[١].

إنشاء بريد إلكتروني L adresse electronique

يمثل البريد الإلكتروني الخدمة الأكثر استعمالا ومن أهم دعائم شبكة الإنترنت فتواجده يساعد على إرسال واستقبال الرسائل أيا كان شكلها سواء كانت نصوصًا ورسومات، أو رموزا للملفات بين المتقاضين باتباع بروتوكول الإنترنت الموحد (IP) و بروتوكول نقل الملفات(Ftp) من خلال مواقع الويب على الشبكة لكل منها عنوانه الخاص والذي يشار إليه بأحرف مقتصرة والذي يقوم مقام العنوان العادي أو رقم الهاتف[٢].

إنشاء السجلات الإلكترونية

ضرورة أن يتم إنشاء سجل لكل محكمة إلكترونية يحتوي على قاعدة بيانات لكل دعوى (التوكيلات - العرائض - كافة الوثائق التي أرسلها الخصوم على شكل صيغة (pdf))وذلك تجنبًا للتلاعب والتغيير في الملف وفي إجراءات الدعوى من أول التسجيل حتى تاريخ صدور الحكم ضمن أسس وآليات مبرمجة على أعلى مستوى تقني[٣].

---

(١) فالثورة العلمية التقنية جعلتنا نواجه تحديات عدة في وقت أصبح من الممكن تنتقل المعلومات بشكل آلي دون ضوابط وهنا تزداد الخطورة للحفاظ على السرية والعدالة في التعامل من خلال الإنترنت بتطبيقات المختلفة كالبريد الإلكتروني والقوائم البريدية أو خدمة الويب - والتيلي نات.

(٢) التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري - مرجع سابق - ص ٦، ومن أجهزة النظام المعلوماتي جهاز التوجيه ويعمل من خلال كلمة الواي فاي في إطار شبكة معلوماتية تسمح بتحويل المعطيات بين الأشخاص وهو نوع من أنواع التكنولوجيا اللاسلكية يسمح للأجهزة بالاتصال بالإنترنت دون الحاجة إلى أسلاك.

(٣) وتتنوع نظم المحادثة المرئية والسمعية لإلكترونية القضاء إلى نظام الاتصال المباشر عبر المحادثة عن بعد بين قاعة المحكمة ومكان آخر وسمى بطريق الاتصال من نقطة إلى أخرى أو عن طريق نظام السويتش أو المتحدث النشط ويكون في حالة تواجد أكثر من شخص في أكثر من مكان ولا توجه الشاشة إلا لمن يتكلم سواء كان القاضي أو غيره، أو عن طريق الحضور المستمر الثابت، وهي نفس الطريقة السابقة تختلف عنها في تعدد الأشخاص والأماكن مع مراعاة إعداد هذه الأماكن إعدادًا تقنيًا جيدًا، وطريقة المحكمة الإلكترونية مجال موضوع الدراسة بكل مقوماتها.

=

ويقصد بالسجل الإلكتروني على النحو السابق بأنه عبارة عن بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة إلكترونية يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى وإعطائها رقما معلوماتيًا متسلسلاً بحيث يمكن أن يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الإلكترونية على شكل ملفات (pdf) [١].

الربط الشبكي للمتعاملين بمنظومة القضاء

ويقصد بذلك ضرورة ربط شبكة المعلومات القانونية لوزارة العدل بالشبكات المماثلة لمن يتعامل معها كالأحوال المدنية، وأجهزة قطاعات الشرطة والنيابة العامة وأجهزة الهيئات القضائية الأخرى، ومجلس الشعب والشورى، والطب الشرعي وغيرها ممن يتعامل مع منظومة التقاضي من أجل الحصول على عدالة الناجزة.

=

لمزيد من التفاصيل راجع: التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية video conference عمادة البحث العلمي مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون المجلد ٤١ عدد) سنة ٢٠١٥م - جامعة الأردن.

(١) التقاضي في المحكمة الإلكترونية - مرجع سابق - ص ٤٨٠

الفصل الثاني
آلية إلكترونية القضاء في التشريع الإجرائي المعاصر

تمهيد وتقسيم:

اتجهت فكرة عنصرية المرافق العمومية والأجهزة القضائية التابعة لها منذ بداية الألفية الحالية؛ نظرًا لما يوفره من مزايا للمتقاضين و للعاملين بالمؤسسة القضائية، وعليه السعي إلى تطبيق إلكترونية القضاء في مختلف مؤسسات القضاء في الوقت الحالي من الأهمية بمكان وخاصة في ظل ظهور ما تحققه من سهولة في إجراءاتها وسرعة إنجازها أيسر على المتقاضين أمر المطالبة بحقوقهم من خلالها؛ لذلك كانت الحاجة ماسة إلى تطبيق قواعد جديدة لمواجهة المشكلات التي أسفرت عنها التطورات التي حصلت في مجال التكنولوجيا، وضرورة الأخذ بمعطيات جديدة وحديثة في مجال القضاء متمثلة في التقاضي الإلكتروني.

ويعد التشريع من أهم أسس تقرير وتفعيل إلكترونية القضاء، وقد بينا أن الطبيعة الخاصة للبيئة الإلكترونية تتطلب قواعد تناسبها، ونتيجة لكون حق التقاضي سمة من سمات المجتمع العادل وحق تحرص الدولة على كفالته في آليته الحديثة فقد اندفعت الكثير من التشريعات في مختلف دول العالم إلى تبني هذا النظام القضائي.

وفي التقاضي الإلكتروني يعتمد القاضي في إثبات إجراءاته على الدعامة الإلكترونية عبر المستند الإلكتروني مدعومًا بالتوقيع الإلكتروني؛ الأمر الذي اختلف معه الفقهاء في مدى جواز الاتفاق على مخالفة القواعد الموضوعية للإثبات وخاصة أن المستند الإلكتروني من الأفكار الحديثة التي ظهرت في مجال التعاملات الإلكترونية.

وإذا كانت الثورة التكنولوجية أسهمت بالإيجاب فبلا شك تؤثر بالسلب وتفتح المجال للإفلات من العقوبة فيحدث تغيير الحقيقة في المحررات والوثائق الإلكترونية، كما يتمكن البعض بأسماء وهمية أو غير حقيقية وغير مرخص له بالدخول بالحصول على معلومات المحكمة والاتصال بالشبكات الخاصة به، وبالتالي يؤثر بشكل أساسي في سير الدعوى القضائية بمراحلها المتعددة.

وعليه سوف نقسم هذا الفصل من خلال المعالجة للمباحث التالية:

المبحث الأول
الإطار التشريعي لإلكترونية القضاء

تباينت الدول في الأخذ بإلكترونية القضاء وفق طبيعة المستوى التكنولوجي والتقدمي الذي وصلت إليه في إنتاجها للنظام القضائي، فبعض الدول توسعت في نطاقه إلى القول باستبعاد العنصر البشري في العملية القضائية، والبعض الآخر اقتصر على الأخذ بإلكترونية القضاء في مرحلة قيد الدعوى، وإعلانها وصدور الأحكام وتنفيذها دون استبعاد كامل للعنصر البشري.

لذا سوف نتناول التشريعات الدولية في مطلب، والتشريعات العربية في مطلب ثانٍ:

المطلب الأول
إلكترونية القضاء في التشريعات الدولية

يتمثل التقاضي الإلكتروني دوليًا في المعاهدات والمحاكم الدولية مع ملاحظة الاختلاف في آلية تطبيقه، ومستوى ما وصلت إليه نحو الأخذ به، وفاعليته؛ لذا سوف أقتصر على أهمها كموقف منظمات الاتحاد الأوروبي وتسوية المنازعات من خلال فريق العامل الثالث بنظرة دولية، فضلًا عن عمليات التحكيم الدولي من قبل التجارة الدولية.

منظمة الاتحاد الأوروبي

اتجه الاتحاد الأوروبي في نهاية التسعينيات من القرن الماضي إلى إصدار العديد من التوجيهات المتعلقة ببعض الجوانب القانونية بالمسائل الفنية والأمنية الخاصة بالتجارة الإلكترونية والمعروف بالتوجيه الأوروبي حول التجارة الإلكترونية والذي عقد فيه ٢٠٠٠ م ويعد هذا التنظيم بمثابة تعديل لاتفاقية بروكسيل ١٩٦٨م وذلك بشأن تعديل الجوانب الإجرائية في الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام النافذة في إقليم الاتحاد الأوروبي[١].

كما صدر في عام ١٩٩٥م توجيهًا يتضمن حماية البيانات بشأن حماية المستهلكين في مجال العقود المبرمة عن بعد[٢].

---

(١) التقاضي الإلكتروني - مجلة جامعة ميسان - مجلد ١٨ - عدد ٣٥ - سنة ٢٠١٩ - ص ٣٩٤

(٢) راجع التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت - طوفي ميشال - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى

فريق العامل الثالث

يصنف فريق العامل الثالث لتسوية المنازعات بالاتصال بالجهاز الحاسوبي المباشر ضمن التشريعات الدولية وإن كان يعمل من قبل لجنة الأمم المتحدة التي أناطت الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للفريق وضع معايير قانونية للمنازعات التجارية التي تحتاج للتسويات إلى السرعة والفاعلية والإقلال من تكلفة التسوية، والتي يقصد بها حسب التوصية أن تكون متدنية القيمة وكثيرة العدد وذلك في المنازعات التي تنتشر في جميع دول العالم[١].

منظمة غرفة التجارة الدولية

ظهرت هذه الغرفة لتسوية منازعات التجارة الدولية عن طريق التحكيم الدولي، وذلك عن طريق استخدام برنامج القاضي الافتراضي[٢] تتضمن مجموعة من المبادئ حول إدارة البريد الإلكتروني مع وضع التدابير والحماية اللازمة للتواصل عبر الموقع، وقبول الأطراف شروط ومعايير غرفة التجارة الدولية[٣].

المحكمة الجنائية الدولية

تعد المحكمة الجنائية حديثة النشأة، ورغم ذلك استلزمت ضرورة استخدام الوسائل التقنية الحديثة في مجال التقاضي للمساهمة في تحقيق سرعة إجراءات التقاضي أمامها.

وجاء ذلك أعقاب الانتهاء من المؤتمر الدولي الذي عقد في روما لمناقشة مشروع لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في ١٧-٨-١٩٩٨م الذي أعلن اختصاصها في ملاحقة من يرتكب جرائم الإبادة الجماعية وفقا للمادة ٦٨ التي أجازت إجراء بعض

سنة ٢٠٠٨ - ص ١٢ وما بعدها

(١) لجنة الأمم المتحدة في دورتها "٤٣" التي عقدت في نيويورك عام ٢٠١١

(٢) نشأت هذه الفكرة في عام ١٩٩٦ من قبل المركز الوطني الأمريكي لبحوث ومعهد قانون القضاء وذلك بهدف إعطاء حلول سريعة للمنازعات عن طريق الإنترنت بواسطة وسيط معتمد وله خبرة قانونية بالتحكيم والقوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية.

(٣) الجهود الدولية في تسوية المنازعات إلكترونيًا- مجلة الكلية الإسلامية الجامعة - العدد ٤٠ مجلد (١) سنة ٢٠١٦ - ص ٢١٨ وما بعدها.

أجزاء المكالمة سرية أو بتقديم الأدلة بوسائل إلكترونية[١] وفي قواعد الإثبات قضت المادة ٦٧ بجواز الإدلاء بالشهادة بواسطة تكنولوجيا الشريط السمعي أو المرئي، وقد اعتمدت القواعد الإجرائية والإثبات في المحكمة الجنائية الدولية من قبل جمعية الدول الأطراف في روما في دورتها الأولى المنعقدة في نيويورك في الفترة من ٣ - ١٠ - ٢٠٠٢م

وقررت المبدأ ٢/٦٩ بجواز المحكمة السماح للشاهد بالإدلاء بشهادة شفوية أمامها بواسطة تكنولوجيا الاتصال شريطة أن تتيح هذه التكنولوجيا إمكانية استجواب الشاهد[٢].

(١) الاختصاص القضائي الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية - رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق جامعة النهرين ط: ٢٠٠٨ - ص ٥ وما بعدها.

(٢) المادة ٣/٨٧ ج من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية - مشار إليه لدى التقاضي الإلكتروني / الساعدي - مرجع سابق - ص ٣٩٦

المطلب الثاني
إلكترونية القضاء في التشريعات الأجنبية

اختلفت الدول وفقًا لما وصلت إليه إلكترونيًا، حيث توسعت في نطاق النظام الإلكتروني إلى حد الأخذ بما يعرف بالمحكمة الافتراضية التي تباشر من خلالها الدعوى، والفصل فيها، وتنفيذ أحكامها، وطرق الطعن عليها دون تدخل بشري معتمدين على وسيط إلكتروني فيها.

الولايات المتحدة الأمريكية

بعد نجاح فكرة "التحكيم الدولي" التي تم إرساء دعائمها عام ١٩٩٦ النواة الأولى لاستخدام التقاضي الإلكتروني في الولايات الأمريكية التي بدأت من خلال تعديل قواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية وذلك لسببين[١].

١- إنشاء نظم ومعلومات تقنية لإدارة ملفات الدعاوى إلكترونيًا.

٢- تأمين الإطار القانوني للعمل الإلكتروني في المحاكم[٢] وكان الهدف منه إعطاء حلول سريعة للمنازعات المتعلقة بالإنترنت، وذلك عن طريق إرسال الشكوى من قبل المتنازعين للهيئة عن طريق البريد الإلكتروني، ثم تقوم الهيئة باختيار قاضٍ محايد ويكون قراره مجردًا من القوة الإلزامية إلا إذا قبلته الأطراف المتنازعة[٣].

ومن ثم يتم الاستغناء عن الحضور أمام هيئة التحكيم مباشرة وهذه الآلية المتبعة في مجمع لندن المعتمد للمحكمين والمنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية.

وبدأ العمل بحوسبة إجراءات التقاضي في بعض المحاكم في "أوهايو وكاليفورنيا" وفي أواخر ١٩٩٩ ظهرت وسائل وبرامج إجراءاتية إلكترونية من خلالها أصبحت أوراق الدعاوى والصحف تسلم إلكترونيًا وذلك عبر موقع خاص يقع مركزه في مدينة "سانتا

(١) وأساس رفع الدعوى إلكترونيًا من قبل القواعد الفيدرالية قاعدة (٣-e-٥) التي رخصت برفع الدعوى لأول مرة عن طريق الوسائل الإلكترونية وتعامل الملفات الإلكترونية معاملة الدعائم الورقي. ينظر: مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية مجلة ١٨ عدد ٣٥ سنة ٢٠١٩م

(٢) المحكمة الإلكترونية / عبد العزيز بن سعد الغانم - جامعة نايف - الرياض سنة ٢٠١٧ - ص ١٦٠ وما بعدها.

(٣) القانون الواجب التطبيق على العقود التجارية الإلكترونية / صلاح المنزلاوي - دار الجامعة الجديدة ط: ٢٠٠٧ - ص ١٦٣ وما بعدها.

بوبو كاليفورنيا عام ١٩٩٠ م.

ورغم ذلك يتسم التقاضي في أمريكا بالتعقيد، حيث يمر بثلاثة مراحل: الأولى في عام ٢٠٠٠ حيث قدم مشروع محاكم الملفات الإلكترونية، والثانية في عام ٢٠٠٢ مشروع الربط التقني بين المحاكم، والثالثة في عام ٢٠٠٣ حينما تبنى المجلس القضائي مشروع اللجنة الاستشارية التابعة للمجلس القضائي قواعد إجراءات الدعوى كاملا بالطريقة الإلكترونية[١].

إلكترونية القضاء في فرنسا

بدأ العمل بمنظومة التقاضي الإلكتروني في فرنسا إثر الاتفاق المبرم بين وزارة العدل والمجلس الوطني لنقابة المحامين عام ٢٠٠٧ وتم الاتفاق على تنفيذ خطة وضع شبكة اتصال بين الطرفين ونظام الرقمنة Digitization systemوتزويد المحاكم بجهاز المسح الضوئي، وتجهيز المجالس والمحاكم بكاميرات لنقل المحاكمة بالصوت والصورة، وتبادل الملفات ومتابعة الإجراءات، وإرسالها من خلال كاتب الضبط.

وفي بداية عام ٢٠٠٨ صرحت وزيرة العدل الفرنسية بتجهيز كافة المجالس والمحاكم بأجهزة سكانر لرقمنة الملفات؛ لتسهيل فحصها وتبادلها عن طريق شبكة RPVA لإمكانية الاتصال بالخصوم ووكلائهم، وبذلك يتمكن المحامي عن طريق الشبكة بالاطلاع على ملف الدعوى وإرساله إلى كاتب الضبط عن طريق إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية[٢].

إلكترونية القضاء في الصين

قامت الصين وتحديدًا في مدينة "زيو" في إقليم شاندونج بإنشاء محكمة إلكترونية تعتمد على برنامج حاسوبي متطور يقوم بحفظ القوانين والأنظمة والسوابق القضائية، وتبدأ المحاكمة على قرصين مدمجين(CD) يملكان السعة ذاتها ثم تدخل بيانات هذين القرصين إلى برنامج الحاسوب لفرض الاحتكام للقاضي الإلكتروني وله كيفية الاستعانة بالقاضي البشري قبل قيامه بالحكم في الدعوى[٣].

---

(١) التقاضي الإلكتروني / حازم محمد الشرعة - مرجع سابق - ص ١٣٣ وما بعدها.

(٢) الإدارة الإلكترونية - مجلة الحقوق القانونية - العدد (١) - سنة ٢٠١٠م.

(٣) التقاضي الإلكتروني / قصي مجبل شنون الساعدي - مرجع سابق - ص (٣٩٢).

إلكترونية القضاء في بريطانيا

"تأسست في بريطانيا وكالة تابعة لوزارة العدل البريطانية وأطلق عليها خدمات صاحبة الجلالة للمحاكم وهي وكالة تنفيذية تابعة لوزارة العدل لتعيد النظر بآلية تقديم الخدمات إلى جمهور المواطنين بطريقة أكثر فاعلية وموائمة لواقع الحياة المتطورة في العالم، ومن أبرز أهداف هذه الوكالة إيجاد طرق جديدة للدخول والاستعلام في المحاكم إذ إن لكل مواطن حاجة سواء كان مدعيًا أو مدعى عليه أو جانيًا أو مجنيًا عليه، أو دعاوى المنازعات التجارية أن يتواصل مع المحاكم من دون الحضور الشخصي، ويؤدي ذلك إلى سرعة الإجراءات وتقليل النفقات وقد قسمت الوكالة إلى ٢٥ منطقة ضمن (٧) أقاليم للعمل مع مجموعة محاكم العدالة الملكية والتي من أبرز وظائفها إدارة محاكم الاستئناف والمحاكم العليا وخدمات التصديق على وثائق الوصاية"[١].

وبصدور القانون رقم" ٣٠٦ لسنة ١٩٩٢" المعدل بالقانون ٣٥٦ لسنة ١٩٩٢ أجاز المشرع سماع شهادة الشهود شفهيًا، ثم توسع استخدام التقنية الحديثة بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٨ فقد أجاز سماع أقوال المتهمين والتحقيق معهم عن بعد[٢]

(١) المرجع السابق الإشارة إليه.

(٢) راجع المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر - مرجع سابق - ص (٧٣).

المطلب الثالث
إلكترونية القضاء في الدول العربية

نسلط الضوء في هذا المطلب على الدول التي تتقارب في مستوى النظام الإلكتروني للنظام المصري، ثم نعرض الجهود المصرية في الأخذ بنظام التقاضي الإلكتروني.

إلكترونيات القضاء في دولة الإمارات العربية

تعتبر دولة الإمارات العربية من أكثر الدول العربية استجابة لتطورات العصر، والتي تطورت نظامها القضائي، فقد اتبع نظام إلكتروني متعلق بتلقي شكاوى المتقاضين وتنظيم إجراءات التقاضي من خلال الموقع الإلكتروني للنيابة العامة في إمارة دبي[(١)].

ويظهر استخدام التقنية الحديثة من خلال التعرف على بوابة دبي الإلكترونية التي تتمثل في موقع على الإنترنت يستطيع من خلالها الحصول على المعلومات عن التداعي أمام المحاكم من تقديم لوائح الدعوىLitigation Petition وعملية التسجيل ودفع الرسوم ووقائع الجلسات دون الحضور الشخصي لمقر المحكمة، ودون الالتزام بموعد الدوام الرسمي، كما تطور استخدام الوسائط الإلكترونية في القضاء بصدور القانون الاتحادي رقم واحد لسنة ٢٠٠٦ [(٢)].

وفي عام ٢٠١٧ صدر القانون الاتحادي رقم ١٠ معدلًا بعض الأحكام القانون رقم ١١ الصادر في ١٩٩٢ بإضافة باب سادس كاملًا يتضمن المواد ٣٣٢ - ٣٤٣ بعنوان "استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية".

وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٨ الذي تم تعديل لائحته التنظيمية بالقرار رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠٢٠، كما صدر القرار رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٩ بشأن الدليل الإجرائي الإلكتروني وفي منتصف عام ٢٠٢٠ صدر قرار وزير العدل رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن استمرارية عمل المحاكم والخدمات القضائية باستخدام الوسائل

(١) المادة (٢) من قانون المعاملات الإلكترونية حيث عرفت المعلومات الإلكترونية بأنها " معلومات ذات خصائص إلكترونية في شكل نصوص أو رموز أو أصوات أو رسوم أو صور أو برامج حاسب آلي أو غيرها من قواعد البيانات".

(٢) حيث قرر في المادة ٢/٢٤ جواز استخدام الجهات الحكومية في قبول إيداع وتقديم المستندات أو إنشائها أو الاحتفاظ بها في شكل سجلات إلكترونية.

الإلكترونية والاتصال عن بعد.

إلكترونية القضاء في السعودية

تعتبر محكمة " جدة" أولى المحاكم في المملكة تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني أتى ذلك عقب صدور قرار رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم ١٧٢٨٨بتاريخ ٥-١٠-١٤٤١ هـ حيث قرر في المادة الأولى يستأنف عقد جلسات جميع القضايا المنظورة لدى جميع المحاكم باستثناء محاكم مدينة مكة اعتبارًا من يوم الأحد ١٤٤١/١٠/١٥هـ عن طريق خدمة التقاضي عن بعد "التقاضي الإلكتروني"[١].

كما أن وزارة العدل تقوم بتطوير التقاضي الإلكتروني من خلال ثلاث خطوات: هندسة الإجراءات، والتوجيه للمركزية المعلوماتية، فضلا عن إنشاء البوابات القضائية الإلكترونية.

ولتفعيل منظومة التحول الإلكتروني صدر دليل استرشادي والذي يتضمن شرحًا لكيفية تبادل المذكرات وإبداء الدفوع والطلبات والترافع عبر الاتصال المرئي.

وفي منتصف ١٤٤١ هـ بين الإصدار الثاني من الدليل الاسترشادي كيفية انعقاد الجلسات من خلال منصة التقاضي الإلكتروني، وحيث تمكن الجلسة الكتابية الأطراف من تبادل أوجه الدفع والدفوع والمذكرات، وتوجيه الطلبات والرد عليها تمهيدًا للجلسة المرئية التي تمكن الأطراف من حضور القاعة الإلكترونية بالصوت والصورة عبر مواقع الشبكة، وتزويد الراغبين في مشاهدة الجلسة.

وقد استثنى نظام التكاليف القضائية من التقاضي الإلكتروني السعودي فيكون بدون رسوم وخارج أوقات الدوام الرسمي وذلك تشجيعًا للتعامل بآلية التقاضي الإلكتروني في منظومة العدالة[٢].

---

(١) وثالثًا: تحول جميع الجلسات المؤجلة في تاريخ ٢١-٧-١٤٤١هـ في جميع المحاكم لمسار التقاضي عن بعد. ورابعًا: تعقد المحاكم جلساتها عن بعد عبر الأنظمة الإلكترونية لوزارة العدل دون الحاجة إلى حضور أطراف الدعوى.

(٢) مجلس الشورى السعودي بتاريخ ٢٦-١٠-١٤٤١هـ.

مدى تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني في مجال الأحوال الشخصية والتصرفات الواردة على العقار

قرر نظام المعاملات الإلكتروني بسريان التقاضي الإلكتروني على التعاملات والتوقيعات الإلكترونية باستثناء التعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية والمتعلقة بالتصرفات الواردة على العقار[١].

ويتجه الرأي الراجح إلى العمل بآلية التقاضي في جميع المجالات، كما ورد في الدليل الإجرائي، فضلًا أن تاريخ صدور نظام المعاملات الإلكترونية قبل صدور نظام المرافعات الشرعية[٢].

علاوة على أن المادة (٣) خولت لوزير العدل إصدار اللوائح التنفيذية بناءً على الاتفاق المبرم بين الوزارة وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ولن يستثني من العمل بالتقاضي الإلكتروني سوى وزارة الداخلية[٣].

وبصدور قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم ٦/٢١٩ / ٣٩ وفق المرسوم الملكي رقم ١٤٣٨٨ الذي صرح بالموافقة على استعمال الوسائل الإلكترونية في جميع أنواع المعاملات[٤].

إلكترونية القضاء في العراق

استخدم التشريع العراقي الوسائل الإلكترونية في الإثبات فللقاضي أن يستفيد من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية" قانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٠م"[٥].

---

(١) مادة (٣) من نظام المعاملات والصادر بمقتضى المرسوم رقم م/١٨-١٤٢٨هـ.

(٢) التقاضي عن بعد - الوليد ابن محمد الحميد - مرجع سابق - ص (٥٩٥).

(٣) مادة ٢٤٠ والمادة ٧٢ اللتان أوضحتا جواز تدوين بيانات صحف الدعاوى والتبليغات وغير ذلك إلكترونيًا.

(٤) وقد أشار قرار اعتماد وزير العدل الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي عن بعد ولما تقتضيه مصلحة العمل رقم ٨٠٥٦ بتاريخ ١٤٤١/١٠/٥هـ.

(٥) يعتبر التشريع العراقي أولى القوانين العربية استخدامًا التقنية الحديثة حيث أجاز استخدام الوسائل الإلكترونية في التعاقد فالمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ أجاز التعاقد بالتليفون أو أي طريقة وفي قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ سنة ١٩٧٩ في المادة ١٠٤ =

وقد عرف القانون العراقي التوقيع الإلكتروني فقد أجاز توقيع سند الشحن بخط اليد أو بأي طريقة أخرى مقبولة[١].

ويعتبر أول تصريح باستخدام التكنولوجيا في التقاضي والمتعاملين في مجال العدالة فقد أجاز إجراء التبليغات بواسطة البريد الإلكتروني والفاكس، إضافة إلى وسائل التبليغ الأخرى[٢].

وفي عام ٢٠٠٨ م وفر مجلس القضاء الأعلى العراقي خدمة الاستعلام عن بعد للمتقاضين وذلك من خلال البريد الإلكتروني، وأدى ذلك إلى اعتماد التكنولوجيا في مجال القضاء م ٩/١

وقد أعلن المجلس عن إطلاق مشروع الدعوى الحديثة الإلكترونية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يطبق بشكل تجريبي في محاكم بغداد والبصرة، والذي يخول نظام نموذجي لمراحل سير الدعوى وفقًا لأحدث الأساليب الإلكترونية[٣].

وفي عام ٢٠١٢ أطلق التعامل بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية بشكل واسع[٤].

إلكترونية القضاء في الجزائر

ظهرت فكرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر في ٢٩-١٠-٢٠٠٧م في أعقاب افتتاح السنة القضائية خلال تصريح رئيس الجمهورية، حيث عرض المشروع على البرلمان وتم القبول الضمني بالموافقة على عنصرية العدالة[٥].

وقد صرح بذلك وزير العدل -حافظ للأختام - بضرورة وضع منظومة معلوماتية حديثة ومتطورة لإدخال التقنيات والتكنولوجيات في هياكلها ووسائلها وتكييفها مع

والمعدل بالقانون ٤٦ لسنة ٢٠٠٠م

(١) المادة ٨٠ من قانون النقل سنة ١٩٨٣م.

(٢) مادة ٢١ من نظام المحكمة الاتحادية العليا الداخلي رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) التقاضي في المحكمة الإلكترونية - مرجع سابق - ٤١٧ وما بعدها.

(٤) القانون رقم ٧٨ الصادر في ٥-١١-٢٠١٢م بالعدد ٤٢٥٦ في الجريدة الرسمية.

(٥) الجلسة ١٩ المنعقدة يوم الاثنين ٢٤-١١-٢٠١٤م لمواصلة مناقشة مشروع عنصرية العدالة الصادر في ١٢٠٤/١٢/٢٤لسنة ٣ رقم ١٤٠

البرامج الإلكترونية[١].

وبدأت أولى تطبيقات آلية التقاضي عن بعد في الجزائر في ٧-١٠-٢٠١٥م بمحكمة " القليعة" وفي ١١-٧-٢٠١٦م بين مجلس المسيلة ومجلس نانتير بفرنسا[٢].

ويرجع الأساس القانوني لرقمنة الإجراءات في الجزائر في التشريع الدولي فضلا عن بعد التشريعات الداخلية.

فاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة في البند الثامن عشر من المادة ١٨ تعرضت لفكرة تطبيق الرقمنة عن طريق الفيديو فيديو videoconference [٣].

والتشريع الداخلي بعد صدور القانون ١٥ / ٣ الخطوة الأولى حيث نص في بنود ثلاثة في المادة ١٦ على وضع منظومة معلوماتية مركزية الوزارة، وإرسال الوثائق والمحررات بطريقة إلكترونية، واستخدام تكنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية[٤].

إلكترونية القضاء في عمان

بدأت جهود الدولة في وضع برنامج خاص بإدارة القضايا إلكترونيًا في ٢٠١٦م، وهو برنامج نوعي يهدف إلى بيان الإجراءات المتبعة في المحاكم وإدارتها الأمر الذي يستشرف معه التحول الرقمي بصورة كاملة لإجراءات المحاكمة والعمل على الانتقال إلى المحاكم الإلكترونية، بحيث تتم المحاكمة بصورة كاملة عن بعد وهو أمر تقتضيه خطة التحول إلى عالم الحوكمة الإلكترونية[٥].

ووفقًا لذلك أقرت المؤسسات نظام قيد الدعوى إلكترونيًا وما يستتبع ذلك من إجراءات، وفي إطار سعي المملكة لمنظومة الرقمنة أصدر المشرع نظام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات أمام المحاكم ودوائر التنفيذ، وتبليغ الأطراف وسماع

(١) التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري - مرجع سابق - ص(٣٢).
(٢) المرجع السابق الإشارة إليه.
(٣) المرسوم الرئاسي رقم ٠٢ - ٥٥ الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية في ١٠ فيفري ٢٠٠٢ العدد (٩) - ص ٦١
(٤) الأمر ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ٨ جوان ١٩٦٦ الصادر في الجريدة الرسمية العدد ٤٠ - ص (٢٨) راجع: https://www.uncitraliorg.
(٥) التقاضي الإلكتروني - مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية - العدد ٣٧ - سنة ٢٠٢٢م.

الشهود[١].

ومنذ إطلاق مجلس الشئون الإدارية للقضاء بوابة المحامين في عام ١٠١٩م لكافة مكاتب وشركات المحاماة في السلطنة؛ دعمًا لمنظومة التحول الرقمي وتيسيرًا على الأطراف وتبسيطًا لإجراءات التقاضي، وسرعة الفصل في الدعاوى المدنية[٢].

(١) قانون رقم (٩٥) لسنة ٢٠١٨ - الجريدة الرسمية - العدد ٥٥٢٩ - سنة ٢٠١٨ - ص (٥٦٠).
(٢) جريدة الرؤية العمانية الصادرة في ١٧-٦-٢٠١٩م.

المبحث الثاني
إلكترونية القضاء في القانون الإجرائي المصري

تقسيم:

أخذت وزارة العدل في تتبع التطور التقني فيزداد استخدام المحاكم الإلكترونية أكثر مما قبل، بل شمل التطور التكنولوجي على عدد من الخدمات القضائية ومصالح الشهر العقاري والتوثيق، وبالرغم من جهود الدولة في تبني رقمنة العمل الإداري إلا أنه لا زال في طوره الأول، حيث لم يصدر تشريع متكامل محدد ينظم عملية التحول الإلكتروني بشكل عام.

ولم ينص على هيكلة الرقمنة سوي تعديل بعض القرارات الوزارية التي بدأت على أساسها معظم المؤسسات بتبني رقمنة العمل داخل هيئاتها.

ورغم ذلك تستهدف خطة التطوير تكوين منظومة رقمية مميكنة من خلال عقد الاتفاقات بين وزارة العدل ووزارة الاتصالات؛ لتوظيف حلول التكنولوجيا في منظومة العدالة على أن يكون ذلك تجريبيًا حتى يتم استكمال عمل المنظومة في جميع درجات المحاكم في الحدود التي تسمح بها البيئة التشريعية، وحالة التقدم العصري للقضاء المصري.

لذا سوف أقسم المبحث إلى المطالب الآتية:-

المطلب الأول
طور التقدم التكنولوجي في منظومة القضاء

تعتبر مصر من الدول التي سعت نحو تطور تقني منذ عام ٢٠٠٤ حيث صدر قانون مستقل خاص بشأن المحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، ويعد قانون إثبات مستقل عن القانون المدني وإن كان تعديلًا للنصوص المتعلقة بالكتابة في قانون الإثبات(١).

وأوضحت المادتين الثالثة والرابعة الضوابط الفنية والتقنية، وتعتبر هيئة تكنولوجيا المعلومات المصرية سلطة التصديق الإلكتروني وعهد إليها إصدار المفاتيح المشفرة، فضلًا عن إعطاء التراخيص لمزاولة إصدار شهادات التصديق الإلكتروني من قبل منظومة تكوين بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني مؤمنة طبقًا للمادة (٢) من قانون التوقيع الإلكتروني(٢).

وكان للمشرع المصري السبق في تعريف الكتابة الإلكترونية كما عرف التوقيع الإلكتروني بأنه ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع منفرد يسمح بتحديد شخص الموقع و يميزه عن غيره(٣).

وفي أعقاب الدور الاصطناعي وتماشيًا مع سياسة الدولة بشأن رقمنة الجهاز الإداري للدولة بشكل عام، وبدأت أولى هذه الخطوات في المجال الاقتصادي حيث أقر مجلس النواب في دور الانعقاد الرابع تعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ وظهر هذا التعديل محددًا إجراءات التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم الاقتصادية.

ووفقًا لذلك أتاح القانون من خلال المادة (١٤) جواز إقامة الدعوى بطريقة إلكترونية، وإمكانية الطعن بذات الوسيلة وبينت المادة (١٥) آلية تحضير الدعوى على قلم كتاب المحكمة أن يرسل ملف الدعوى إلكترونيًا إلى هيئة التحضير" ورسمت المادة

---

(١) مادة (٢) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤م

(٢) م ١/أ من القانون السابق بأنها " كل حروف أو أرقام أو رموز أو أي علامات أخرى تثبت على دعامة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو أي وسيلة أخرى مشابهة".

(٣) مادة ١ / ج من القانون السابق.

١٦ قواعد إعلان الخصوم على أن يعلن أطراف الدعوى المقاومة إلكترونيًا بصحيفتها وطلباتها العارضة والإدخال على العنوان الإلكتروني المختار....."

وبمقتضى المادة (١٧) حدد القانون المسئول عن إعداد السجل الإلكتروني للدعوى، حيث أوجب إنشاء سجل بالمحاكم الاقتصادية بأن يلتزم المخاطبون بأحكام هذا القانون بتحديد عنوان إلكتروني مختار يتم الإعلان من خلاله وينشأ بالمحاكم الاقتصادية سجل إلكتروني موحد يخصص لقيد العنوان الإلكتروني المختار.

وبينت إجراءات إعلان الدعوى على الموقع الإلكتروني، وآلية الدفاع ومسائل الحضور والغياب المواد من ١٨ إلى ٢٢ على نحو ما سوف أبينه عندما نتناول إجراءات التقاضي الإلكتروني في النظام المصري في المطلب القادم إن شاء الله تعالى.

وفي أواخر ٢٠١٣ م عمل وزير العدل بتكليف من ديوان رئيس الجمهورية على تطور المنظومة القضائية مع وضع الخطط لميكنة عملية التقاضي؛ لتتواكب مع العصر، واختصارًا لإجراءات رفع الدعاوى، والعمل بالدعامة الإلكترونية في هيئات وزارة العدل.

و كانت جائحة كورونا عاملًا أساسيًا نحو تنفيذ خطة التطور بعد أن أثبت الأطباء أثناء تداول المصابين بالجائحة أن تداول الأوراق يساهم في نقل العدوى.

وتواصلت جهود وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الاتصالات بإصلاح التلفيات التي أسفرت عنها ثورة يناير ٢٠١١ والعمل على ترميم ما يقارب من ٣٥ محكمة.

وفي الآونة الأخيرة على تشغيل العمل بمنظومة التقاضي الإلكتروني تجريبيًا بمحكمة القاهرة الابتدائية ابتداءً من ١٥ يوليو ٢٠٢٠م على أن يكون إقامة الدعوى وسداد الرسوم، والإخطار بالمواعيد، وتحديد الجلسات بطريقة إلكترونية مع بقاء حضور الأطراف بالصورة البشرية في مقر المحكمة.

وفي أواخر ٢٠١٣م استكمل العمل في المرحلة الثالثة في ميكنة مكاتب التوثيق بالقاهرة والجيزة مستهدفًا إلغاء العمل بالدفاتر اليدوية لتحل محلها الدفاتر الميكنة؛ اقتصارًا للجهد والوقت، والحصول على عدالة ناجزة من خلال التعاون الآمن.

ومن منطلق مشروع عدالة مصر الرقمية خطت وزارة العدل خطوة ثالثة نحو تطور المنظومة في القضاء بالسماح بإقامة الدعوى المدنية أمام المحكمة الابتدائية بالطريق الإلكتروني في عدد من المحاكم بـ (بورسعيد، وشمال القاهرة وجنوب القاهرة،

والجيزة)[١].

وفي أواخر ٢٠٢٠م قامت وزارة العدل بمشروع مثول المتهمين المحبوسين احتياطيًا بالسجون عن بعد من خلال استخدام الشبكة التليفزيونية المغلقة والمؤمنة بين المحاكم والسجون، وذلك تطبيقًا لتنفيذ الأحكام الإلكترونية، وتسهيلًا على المسجونين بهدف الحد من المخاطر الأمنية التي تنشأ أثناء الترحيلات إلى المحاكم[٢].

وفي أكتوبر ٢٠٢١م تم افتتاح مجمع للمحاكم داخل السجون معتمدًا على الوسائل الإلكترونية، وأحدث التقنيات الحديثة، ويعد هذا بمثابة نقلة فريدة من نوعها داخل وزارة الداخلية المصرية.

(١) الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية (mog.goc.eg)

(٢) أثر التحول الرقمي في منازعات التقاضي الإلكتروني/ أحمد محمد عصام - مجلة الحقوق - جامعة الإسكندرية - العدد (١) لسنة ٢٠٢١ - ص(١٦).

المطلب الثاني
إجراءات إلكترونية القضاء في القانون المصري

تختلف إجراءات الدعوى أمام المحكمة الإلكترونية عن إجراءات المحاكم التقليدية فتتم بأساليب وضوابط إلكترونية حديثة وسوف نتناول إجراءات الدعوي من خلال القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل إجراءات التقاضي أمام المحاكم الاقتصادية[١] حيث ظهر هذا مجددًا إجراءات التقاضي الإلكتروني في المواد ١٤ إلى ٢٢ من القانون سواء إجراءات قيد الدعوي وإعلانها ومرحلة السير في الدعوي والفصل فيها على النحو التالي:

الفرع الأول: قيد الدعوي وإعلانها إلكترونيًا

النص القانوني:

تنص المادة ١٤ / ١ من تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية فيما عدا حالات الطعن بالنقض يجوز إقامة الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية وطعن على الأحكام الصادر فيها من الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الإلكتروني وذلك بموجب صحيفة موقعة و مودعة إلكترونيا و بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة.

جاءت تعديلات قانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٩ بهدف تطور منظومة القضاء بغية الإسراع في قيد الدعوى وإعلانها على الوجه الآتي

افتتاح صحيفة الدعوى

بادئ ذي بدء إن المشرع المصري جعل التقاضي أمام المحكمة الاقتصادية يجري وفقًا لقواعد قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ٦٨ وتعديلاته ونصوص قوانين أخرى من المحاكم الاقتصادية الذي يحدد اختصاصاتها وتشكيلها، أما مباشرة الدعوى والفصل فيها فهي قواعد إجرائية تتميز بها المحاكم الاقتصادية مع إحالة ما لم يرد به نص إلى القانون الإجرائي العام حيث جعل نصوصه هي الأصل في التطبيق[٢].

فرفع الدعوي وتسجيلها يتم من خلال موقع يحمل عنوانا يدخل عليه المحامي من

(١) انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء / سحر عبد الستار إمام - ص(٥٣).

(٢) الطعن رقم ١٥٨٠٠ لسنة ٨٠ ق جلسة ٢٠٠٧/٤/٩م والطعن رقم ٤٦٤٤ لسنة ٩٠ ق- جلسة ٢٠٢١/٣/٢٨م

خلال كود يحصل عليه من نقابة المحامين ويقوم بإعداد العريضة وإرسال المستندات للتأكد من دعواه ويدون كافة البيانات من خلال تفعيل قانون التوقيع والحكومة الإلكترونية واللذان يكونان منشآن بمعرفة هيئة صناعة تكنولوجيا ثم يقوم الحاسوب الرقمي بالتأكد من صحة البيانات ومن هوية المستخدم وذلك من خلال الرقم القومي وشهادة التصديق على التوقيع الخاص بطالب القيد[١].

ثم يقوم الحاسوب بفتح قائمة لاختيار المحكمة وبالتالي يتمكن المحامي من رفع الدعوى عبر بريده الإلكتروني أو رقم هاتفي، وبعد التأكد من المستندات وإقرار المستخدم بمسؤوليته عن صحة البيانات والتزامه بالشروط المتعلقة بالتسجيل على الموقع بتقديم أصول المستندات إلى الموظف المختص بإدارة السجل الإلكتروني خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب الإلكتروني.

وبعد رفع العريضة على النموذج الإلكتروني وتزيلها بالتوقيع يتم الضغط على أيقونة أو خيار الإرسال وبعد الضغط على خيار الإرسال يقوم قلم الكتاب بتقدير الرسوم على الموقع وفقا لجدول فئات الرسوم على الدعاوى الإلكترونية والضرائب والدمغات عن طريق البطاقات الإلكترونية المقبولة على موقع المحكمة ومن ثم يتم قيد الدعوى إلكترونيا.

وبعد استكمال البيانات يقوم الموظف بتسجيلها إلكترونيا في سجل خاص موجود في قاعدة بيانات موقع المحكمة.

وبمجرد التسجيل يقوم الخادم بإرسال رسالة بريدية إلى المحامي بقبول الدعوي أو عدم قبولها وأسباب ذلك ويحدد له الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع لقبول الدعوي مرة ثانيه.

وفي حالة قبول الدعوي يتم قيدها بإجراءين

- يرسل الموقع بيانات الدعوي والدائرة المختصة بنظرها إلى المحامي ومكان وتاريخ وساعة الجلسة وإرسال كود سري له على الموقع يسمح من خلاله الدخول إلى القاعة على الإنترنت في الوقت والميعاد[٢].

---

(١) قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ سنة ٢٠٢٠ - منشور في الوقائع - العدد ٢٧٩ بتاريخ ١٠-١٢-٢٠٢٠م.

(٢) إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية - مرجع سابق - ص ٢٠٦ وما بعدها

- ووفقا للمادة ١٦ من القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ يتم طباعة نسخة ورقية من ملف الدعوى للعمل بها عند اللزوم في مقر المحكم.

ثانيا: الإعلان الإلكتروني للأوراق القضائية

النص القانوني:

ترسم المادة ١٦ على أن يعلن أطراف الدعوى المقامة إلكترونيا الخصوم بصحيفتها وطلباتها العارضة والإدخال على العنوان الإلكتروني المختار فإذا تعذر ذلك اتبع الطريق المعتاد للإعلام بقانون المرافعات وفي هذه الحالة يلتزم قلم الكتاب بتسليم الصورة المنسوخة من صحيفة الدعوى في اليوم التالي على الأكثر بعد تزيلها بخاتم شعار الجمهورية إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة الاقتصادية لإعلانها وردها لإيداعها ملف الدعوى الورقي وفي جميع الأحوال على قلم الكتاب نسخ صورة المستند أو المحرر الإلكتروني وإيداعه ملف الدعوى الورقي.

بعد إتمام عملية تسجيل العريضة ودفع الرسوم القضائية عنها إلكترونيا يتبع الخطوة ذات الأهمية في العمل القضائي وهي مرحلة الإعلان فإجراء المرافعات لا يتم بالشكل الصحيح بدون التبليغات بصورة صحيحة وسليمة أيا كانت طريقة هذا التبليغ سواء كان بواسطة البريد الإلكتروني أو رسائل تليفونية حيث يمثل الإعلام مبدأ المواجهة بين الخصوم.

ويفترض تمام الإعلان أن يكون المدعي على علم بالبريد الإلكتروني للمدعي عليه وقد دون في صحيفة الدعوي فيقوم الموظف المختص بالاستعلام عن المدعى عليه من قاعدة بيانات الحكومة الإلكترونية لتحديد محل إقامتها ومحل عمله ورقم هاتفه، وعبر الموقع يتم الإعلان بأوراق الدعوى ورقم الدعوي وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة مع إضافة رقم كودي يستطيع من خلاله الاطلاع على ملف الدعوي ومتابعتها وتبادل المذكرات وقرارات المحكمة بشكل آمن، ويتم الإعلان بأي وسيلة مناسبة سواء عبر البريد أو الهاتف أو الرسائل النصية على وجه يحقق الغاية من تمامه بشكل صحيح [(١)].

ومن خلال الربط المعلوماتي في إطار الحكومة الإلكترونية يتم إعلان كافة الهيئات والجهات والمصالح الحكومية في الدولة من خلال الموقع الإلكتروني لكل جهة

(١) التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي / خالد حسن أحمد - دار الفكر الجامعي- ط: ٢٠٢٠ - ص ١٣٠ وما بعدها

والذي يتم إنشاؤه من قبل هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات.

ويكون إعلان الدولة على العنوان الإلكتروني الخاص بفرع هيئة قضايا الدولة المختص محليا بينما يكون الإعلان الإلكتروني على مكاتب المحامين المقيدين بالسجل الموحد إذا كان قد اتخذه محلا مختارا للإعلان.

والإعلان الإلكتروني بالدعوى أيده القانون والقضاء فالتعديل في إجراءات التقاضي نص على أن يختار قاضي التحضير الخصوم بالحضور أمام الهيئة بأي وسيلة يراها مناسبة ومن بينها البريد الإلكتروني أو الاتصالات الهاتفية والرسائل النصية[١].

وأكد قضاء النقض اعتماد المحررات الإلكترونية بعد توافر الضوابط الفنية وثبوت نسبتها الي صاحبها[٢] مع تحديد مصدرها وتاريخها تماشيا مع تقنيات الاتصال والسرعة في إجراءات التقاضي والقضاء على البطء في الفصل في الدعاوى بسبب التأخير في الإعلان أو الإعلان على الوجه غير المعتبر قانونا[٣].

تعذر معرفة البريد الإلكتروني للمدعى عليه

يجب على قلم كتاب المحكمة في حالة إذا لم يكن للمدعى عليه عنوانا مدونا في الصحيفة ولم يعلم المدعي بالبريد الإلكتروني للمدعى عليه أن يطلب من خلال الرقم القومي الذكي للمدعي عليه الحصول على البيانات اللازمة لإعلانه كمحل إقامة أو رقم تليفون أو بريد إلكتروني، وذلك من خلال الربط الشبكي مع قاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية فإذا تعذر عليه معرفته وجب عليه أن يقوم بتسليم الصورة المنسوخة من صحيفة الدعوي في اليوم التالي على الأكثر إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة المختصة لإعلانها وإيداعها ملف الدعوى الورقي[٤].

الفرع الثاني: سير الدعوى والفصل فيها إلكترونيا

النص القانوني:

يرسل قلم الكتاب ملف الدعوى إلكترونيا إلى هيئة التحضير ويتولى القاضي

---

(١) مادة ٩٨ مكرر من القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ معدل.

(٢) جلسة ٢٠٢٠/٣/١٠م - الطعن رقم ١٧٦٨٩ لسنة ٨٩ ق.

(٣) قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ - العدد ٢٧٩ بتاريخ ١٠-١٢-٢٠٢٠م.

(٤) مادة ١٦ معدلة للقانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩

تحضير مباشرة أعمال التحضير والوساطة المنصوص عليها في هذا القانون وله في سبيل ذلك تكليف أطراف الدعوى بالمثول أمامه متى رأى حاجة لذلك[١].

تنشأ لكل محكمة اقتصادية هيئة تسمى هيئة التحضير والوساطة[٢] وتعتبر الخصومة منعقدة في حالة حضور المدعى عليه أو من يمثله قانوناً فإذا تخلف أحد الخصوم عن تقديم مستند له مسوغ في الأوراق بعد طلبه منها جاز لقاضي التحضير تغريمه بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه[٣].

يجوز للخصوم إيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك[٤].

يقصد بسير الدعوى إلكترونيا مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانونا عبر الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض[٥].

انعقاد الخصومة وتحقيق مبدأ العلانية إلكترونيًا

تنعقد الخصومة بحضور الأشخاص الواجب إعلانهم في الجلسة المحددة وبهذا الإجراء تحقق العلم اليقيني للمدعى عليه فإذا بادر بحضوره في الجلسة المنعقدة إلكترونيا وإلا كان الحضور افتراضيا ونفس الفرض إذا حضر ولم يبدِ اعتراضه عن عدم إعلانه.

وعليه يعرض النزاع على هيئة التحضير للتحقيق من استيفاء مستندات الدعوى وسماع أوجه الطرفين بعد عرض الصلح تمهيدا لإحالته الدعوى إلى الدائرة المختصة[٦].

ويعد نظام قاضي التحضير نظامًا تقريريًا من قبل التعديل السابق وليس إنشائيًا

---

(١) مادة ١٥ من القانون السابق.

(٢) مادة ٨ من القانون السابق.

(٣) مادة ٩ مكرر أ/٢ من القانون السابق.

(٤) مادة ١٩ من القانون السابق.

(٥) مادة ١٣ من القانون السابق.

(٦) يعتبر هيئة التحضير من أهم تعديلات القانون وذلك تبسيطًا للإجراءات واختصارًا للوقت والجهد والنفقات وتراكم القضايا في المحاكم.

أعيد مرة ثانية في قانون المحاكم الاقتصادية[١].

ولقاضي التحضير تمهيدا لدور الوساطة أن يكلف أطراف الدعوي بالحضور الشخصي أو الاكتفاء بعقد الجلسة بخاصية الفيديو كونفرانس مباشرة.

كما يمكن عرض محتوي ملف الدعوى على جزئية علنية محاكمة في الموقع الرئيسي على الإنترنت وذلك بواسطة كاميرات أو ربط محتوى شاشة الحاسوب الرئيسية مباشرة دون تصوير من الكاميرا والتي ترتبط بحاسوب القاضي الذي يتم بواسطته عرض برنامج كامل بملف الدعوى مع تدوين الإجراءات بالتسجيل المرئي بحيث تعرض هذه الإجراءات على شاشة الحاسوب الرئيسية في القاعة والحاضرين إلكترونيا خارج المبنى التي تنقل عن طريق كاميرا موجودة في القاعة كل ما تحتويه من تصوير وقائع الجلسات والحاضرين، وبالتالي يستطيع كل من له علاقة بالدعوي الدخول إلى القاعة وحضور الجلسات تحقيقا لمبدأ العلانية، إلا إذا قرر القاضي رؤية الدعوى سرا فيتم وقف التصوير الناقل لعلنية المحاكمة وإعادة تشغيله مرة أخرى.

وتتم مباشرة الدعوي الإلكترونية من خلال منصة التقاضي الإلكتروني بموقع قلم كتاب المحكمة وهنا يتمكن الخصوم من تبادل المذكرات وتقديم المستندات والاطلاع الإلكتروني على أوراق الدعوى.

وبالنسبة لحضور الخصوم وغيابهم إلكترونيا: نظم التعديل السابق قواعد مسألة حضور الخصوم وغيابهم حيث يوفر لهما مدخلا ورابطا شبكيا بينهما وذلك من خلال الصفحة الرئيسية لموقع المحكمة على الشبكة، وبالتالي يستطيع الخصوم الدخول إليه وتحديد نوع الخدمة أو الإجراء المراد تنفيذه.

فالربط الشبكي بينهما هو وسيلة التواصل مقيد له أنظمة حماية مانعة من دخول غيرهم لحماية بيانات الدعوى، وعليه يستطيع الخصوم إثبات حضورهم بواسطة الموقع بالدخول إلى صفحة القاضي وقاعة المحكمة ليقوم كاتب الموقع الإلكتروني بالتأكيد من صفته وإدخاله ليتمكن القاضي من مباشرة الإجراءات، ويتم توثيق الحضور تقنيًا ويمكن من خلال المنصة تجهيز ملفات إلكترونية تتضمن عريضة الدعوى وبياناتها ووقائعها وإرسالها إلى وحدة تسجيل الدعاوى القضائية[٢].

---

(١) المشرع وظاهرة بطء التقاضي رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة طنطا ٢٠١٥ ص١٢٢

(٢) التقاضي الإلكتروني - مرجع سابق - ص(٧٨).

وإذا طلب أصل الوثائق والأدلة المقدمة في الدعوى فالمحامي بالخيار بين أن يرسلها بشخصه إلى المحكمة أو من خلال بريده الإلكتروني أو بريد النظام الذي يعتبر جزءًا من وحدة الإعلانات[١].

وغياب الخصم الذي تم إعلانه تعتبر الخصومة سارية في مواجهته واعتبر الحكم حضوريا إذا حضر في أي جلسة أو رفع مستندات بالطريق الإلكتروني من خلال التداول الإلكتروني لا يستطيع أحد القول أو التعذر من عدم مباشرة الدعوى[٢].

وفي العمل بمنظومة التقاضي من خلال قيد الدعوى إلكترونيًا من المزايا ما لا يخفى من إمكانية الاطلاع على ملف القضية بسهولة وتبادل المذكرات؛ لما فيه من توفير للوقت والجهد والحصول على عدالة ناجزة.

ضوابط مباشرة الدعوى وتداولها إلكترونيا

أتاح القانون للقاضي عقد الجلسات وإلزام الخصوم بالحضور أمام المحكمة في موعد الجلسة باستخدام الفيديو كونفرانس لعقد الجلسات ومباشرة الإجراءات من خلال النافذة على موقع المحكمة وتداول الدعوي إلكترونيًا يمكن إيضاحه في البنود التالية:

قبل أن تبدأ وقائع المرافعة الإلكترونية وافتتاح الدائرة القضائية المختصة في الموعد المحدد يجب مراعاة الأمور الآتية:

- يجب تشغيل الكاميرات طول انعقاد الجلسة بعد تدوين الخصوم والحضور أسماءهم كاملة باللغة العربية في خانة المستخدم.
- إرسال رابط الجلسة لأطراف الخصومة قبل الجلسة ب٢٤ ساعة وفي حالة عدم معرفة الدخول للموقع يجب التواصل بالدعم الفني للمنظومة عبر هواتفهم المدونة أسفل الشاشات في الكاميرا.
- تحقق الدعم الفني وأعوان القضاة من تفعيل الأجهزة وتحضيرها والتأكيد من سلامتها وعدم وجود عوائق تعوق تفعيلها قبل البدء في الجلسة مع التأكيد من سلامة أجهزة أطراف الدعوى وإذا وجد عائق يعوق الأجهزة أو لأسباب ترجع إلى أعضاء المحكمة فيتم إخطار الأطراف بذلك مع تحديد موعد آخر لاحق.

(١) تداول الدعوى القضائية إلكترونيًا/ محمد الترساوي - دار النهضة القاهرة - ط: ٢٠١٣ - ص ٩٤ وما بعدها.

(٢) المادة (٢٠) من التعديل السابق للمحاكم الاقتصادية ١٤٦ لسنة ٢٠١٩م.

- المحافظة على نظام الجلسة المرئية عن بعد وعدم التكلم أو التلفظ إلا بإذن وفق الآلية المتبعة وتلاشي عدم الخروج من الجلسة أثناء انعقادها بقدر الإمكان.
- يخول للأطراف عرض المستندات من خلال مشاركة الشاشة بإذن ولا يجوز إرسال رسائل خاصة أثناء الجلسة.
- يكون الحضور لهيئة المحكمة والمحامين بالزي الرسمي.
- إمكانية حضور الهيئات المعاونة لإظهار العدالة والإدلاء بتقرير الخبرة الإلكترونية.
- يختار كل طرف من أطراف الدعوى والحضور مكان مناسب للتمكن من الوضع اللاحق نظرا لمشاهدة القاعة صوت وصورة بطريقة مرئية عن بعد.
- تحرير محضر ضبط لكل الجلسات للاستعانة به عند النطق بالحكم أو الطعن عليه احتراما لحق الدفاع وتسبيب الأحكام.

سير الخصومة: أجاز تعديل السابق لقانون المحاكم الاقتصادية[1] مباشرة إجراءات الخصومة أمام المحكمة العادية ومن خلال الجلسات الافتراضية على موقع المحكمة الاقتصادية على شبكة الإنترنت وبتتبع الخطوات الآتية:

- سير الخصومة وإدارتها منوط بالقضاء وأعوانهم وفور حضور أعضاء الدائرة لقاعة المحكمة في موعد انعقادها.
- وتبدأ الدعوي بسماع أقوال الخصوم ووكلائهم بعد فتح الحاسوب منصة القضاء عبر الشبكة الداخلية بالمحكمة ثم يتحدث الخصم بواسطة المايك المخصص ويقوم البرنامج بنقل الإشارات الصوتية وترجمتها إلى كلماته تدون في المعرض الإلكتروني وتظهر على شاشة العرض الموجودة في القاعة ثم يقوم كاتب الضبط بإدخال هذه الأقوال على الحاسوب وهو شبيه بمحضر الجلسة بحيث يستطيع القاضي مباشرة الدعوى من خلال محضر الإلكتروني الذي يظهر فيه الصوت والصورة سواء كان القاضي أو الخصوم وبعد الانتهاء من الجلسة يقوم كاتب الضبط بتحرير محضر الجلسة ويتم حفظ ملفات الدعوى، وتخزن مع مرفقات ومستندات وبيانات الدعوى بصورة المسح الضوئي نظرا لاعتماد التقاضي الإلكتروني على الدعامة الإلكترونية.
- كما يجوز تسجيل محاضر الجلسات عن طريق تحويل الكلام الشفوي إلى محضر مكتوب يوقع عليه سكرتير الجلسة ورئيس المحكمة حتى يتمكن من الاستعانة به في

(١) مادة ١٣ من القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل للقانون ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨م.

تسبيب الحكم والطعن من جانب الخصوم وذلك يحقق مبادئ العدالة وركائزها من حق الدفاع وعلانية المرافعات وشفويتها.

قفل باب المرافعة والمداولة إلكترونيا

بعد تقديم مستندات الدعوى وبياناتها ووثائقها وقيام كاتب الجلسة بطباعة محضر الجلسة الذي يمثل سير المحاكمة بالصوت والصورة لمجريات الجلسة كاملة كما حصل تماما، كما يتم مرفقات الوثائق والبيانات على ملف يوثق به جميع الأجوبة وأوجه الدفاع والدفوع دون تدخل من القاضي في صياغة تلك الأمور كما هي وهذا من شأنه قفل باب ادعاء الخصوم بتحريف أقوالهم كان من شأنه تسهيل عملية مراجعة القضايا والرقابة من جانب إدارة التفتيش[١].

وبمجرد قفل باب المرافعة أصبحت الدعوى صالحة للحكم، حيث يتم إخطار الخصوم بقرار الحجز للحكم علي الموطن المختار سواء كان العنوان الإلكتروني أو البريد الإلكتروني أو الهاتف ثم يوضع القرار علي النافذة المخصصة للدعوي علي موقع المحكمة.

المداولة الإلكترونية

بعد أن يتداول الخصوم أوجه الدفاع والدفوع والأدلة لكي تصبح الدعوى صالحة للحكم فيها يقرر القاضي قفل باب المرافعة و حجزها للحكم بعد المداولة.

وتتم المداولة بعد سماع المرافعة وأقوال الخصوم وذلك باستخدام تقنية المؤتمرات الفيديوية والاجتماعات المرئية عبر برامج الوسائط المتعددة التي تدمج الصوت والصورة وذلك قبل النطق بالحكم ولا يجوز أن يشارك في المداولة غير القضاة الذين حضروا المرافعة وسمعوا أقوال الخصوم[٢].

نسخة الحكم الإلكترونية

لم ينظم قانون المرافعات ولا التعديل الصادر بشأن إجراءات التقاضي أمام محاكم الاقتصادية مسودة الحكم ممثلة كتابتها كما لم يرتب المشرع أي جزاء على الوسيلة المكتوبة بها وعملا قد جرى كتابة المسودة بخط يد القاضي ولا يمنع من

(١) خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية - رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق الإسكندرية ٢٠١٨ ص- ١٠٩ وما بعدها.

(٢) تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية - مرجع سابق - ص(٩٥).

الاستعانة بالوسائط الآلية الحديثة كالحاسب الآلي ولا يخل ذلك بشأن سرية المداولة[١].

وفور الانتهاء من المداولة سواء توصلوا إلى الرأي النهائي بالأغلبية أو الإجماع تصدر نسخة الحكم الأصلية والموقعة من رئيس المحكمة دون توقيع رئيس الجلسة وذلك بتفعيل التوقيع الإلكتروني على ملف الدعوى وحكمها.

إيداع الحكم وإعلانه إلكترونيا

إن أخطر الإجراءات التي تتخذ في الدعوى الإلكترونية هو الحكم القضائي حيث يمثل عنوان الحقيقة فبعد التوقيع عليه إلكترونيا بواسطة التوقيع الإلكتروني على موقع المحكمة يخرج من حوزة المحكمة حيث ترسل منه نسخة لإدارة المحكمة عبر الشبكة الداخلية للمحكمة وتودع نسخة منه ملف الدعوى، وعليه يمكن للخصوم الاطلاع عليه فور صدوره.

إعلان الحكم إلكترونيًا

يتم إعلان الحكم من قبل كتاب المحكمة الإلكترونية للخصوم فور صدوره ومن ثم يكون للخصوم الاطلاع عليه بعد إيداعه بملف الدعوى الإلكترونية.

وبالتالي يتحقق الإعلان الشخصي للحكم ويستطيع من يطعن على الحكم الطعن دون انتظار مدة نسخ الحكم والتوقيع عليه، وفي ذلك من توفير للوقت والإجراءات ما لا يخفى.

أما بالنسبة للأشخاص الذين لم يحضروا أي جلسة من جلسات المحاكمة فيكون إعلانهم من خلال الرابط الشبكي مع كافة مؤسسات الدولة وفق طرق الإعلام بالأوراق القضائية[٢].

وبناءً على ذلك يجري إعلان الخصوم بالحكم بأي وسيلة أتاحها الخصوم عند رفع الدعوى وأثناء مباشرة إجراءاتها، فيجوز إعلان الحكم على الموطن المختار أو البريد الإلكتروني أو عبر الهاتف[٣].

---

(١) طعن مدني رقم ٦١٥٢ س ٧٤ ق - جلسة ٢٠١٤/٧/١م- مشار إليه لدى مجلة القانون والتكنولوجيا - الجامعة البريطانية بمصر - ص ٨٤ هامش (٢).

(٢) مادة (٢١) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩م على أنه "إذا أقيمت الدعوى بالطريق الإلكتروني جاز لقلم الكتاب إعلان الخصوم بالأحكام والقرارات التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة بذات الطريق".

(٣) طعن رقم ١١٢٨٩س ٨٢ ق جلسة ٢٠١٩/٣/٢٨م، وطعن ٣٧٧٤ س ٨٩ ق جلسة ٢٥-٦-٢٠٢٠م

كما يتم إيداع نسخة ورقية من الحكم في الملف الورقي للدعوى على أن تكون مستوفية الأختام الرسمية[١]

تنفيذ الأحكام إلكترونيًا

وبمجرد إطلاع إدارة التنفيذ على الحكم بالطريق الإلكتروني تقوم بمراجعته من خلال الرابط بالاعتماد على إنشاء قاعدة بيانات حاسوبية تضم معلومات الحكم الصادر، كبيان المحكوم لصالحه، والمحكوم عليه، ومضمون الحكم، وجهة إصداره وربط ذلك بإدارات الشرطة في كافة المناطق[٢].

ومن ثم يستطيع قاضي التنفيذ إصدار القرارات المتعلقة بتنفيذه دون التقيد بمواعيد وإجراءات النسخ والصيغ التنفيذية، كما هو الشأن في القضاء التقليدي لما فيه من تفعيل عامل السرعة، وسهولة المتابعة سواء للقائمين على التنفيذ أو الأفراد أنفسهم، واستغلالا أمثل لتكنولوجيا المعلومات على نحو يكفل تحقيق عدالة ناجزة.

أنواع الحكم الإلكتروني

يوجد من خلال النظام الخاص بالمحكمة نموذج معد مسبقًا يتضمن صيغة الحكم، وخانات للبيانات تضاف من قبل الدائرة المعلوماتية في المحكمة ويعتمد على التصحيح الآلي للبيانات التي تدرج فيه، ويكون سريًا للمحكمة، ولا يطلع عليه سواهم، ويرسل إلى أطراف الخصومة بصفة (pdf) بحيث يضمن عدم العبث في محتواه بإضافة أو تعديل[٣]، كما يوجد حكم بريدي وفيه تتولى الدائرة المعلوماتية إدراج جميع بيانات الحكم العادي بطريق الرسالة الإلكترونية[٤].

علاوة على توافر الحكم الخطي المغنط، وفيه تدرج جميع البيانات بخط اليد مع إعطاء قلم كتاب المحكمة الإلكترونية مهمة تنسيقه وكتابته، مع ضرورة توقيع القاضي الذي فصل في النزاع[٥].

---

(١) إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية - مرجع سابق - ص (٢١٥).

(٢) نحو إلكترونية القضاء المدني المصري - مرجع سابق - ص (١٩٠).

(٣) التقاضي الإلكتروني في المحاكم الإلكترونية حازم الشرعة - مرجع سابق - ص ٦٤ وما بعدها.

(٤) الجوانب الإجرائية في التقاضي الإلكتروني - مرجع سابق - ص(١٣٤).

(٥) المحاكمات والتحكيم عن بعد / فاروق السيد - مكتبة صادر- لبنان ط: ٢٠٠٣ - ص ١٢٠

المبحث الثالث
الجوانب الموضوعية الإلكترونية القضاء

تمهيد وتقسيم: -

في إطار العلاقة التبادلية بين القانون والتكنولوجيا فالأخيرة فرصة لتطور القانون، وتعزيز دور الاهتمام التشريعي والقانوني بالتطور التكنولوجي الذي ألقي على كثير من الأفكار والأنظمة، وإحداث تغيير حقيقي في بنائها وتكوينها بعد انتقالها للواقع الإلكتروني، وإرساء الإجراءات والقواعد الإلكترونية وتطبيقًا لذلك ظهرت عدة قوانين بعد دخول الوسائل الحديثة عالم القانون[١].

وإن كان تنفيذ منظومة التقاضي الإلكتروني من الناحية الإجرائية على النحو السابق، وتم البدء بالمحاكم الاقتصادية، وانتهى العمل من مرحلة التسجيل ومرحلة التحضير، وطبق حديثًا في محكمة جنوب القاهرة وشمالها، والإسماعيلية والجيزة.

إلا إنه يمكن الاستفادة من التقاضي الإلكتروني من الناحية الموضوعية ويتم عرضها من خلال المطالب التالية

المطلب الأول
إلكترونية القضايا الجنائية

في إطار سعي الدولة نحو رقمنه العمل الإداري بشكل عام أطلقت وزارة العدل إعداد مشروع مثول المتهمين احتياطيًا بالسجون العمومية والمركزية عن بعد من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال تيسير وتحسين إجراءات التقاضي.

ويعد هذا المشروع من المشروعات التي تبنتها الوزارة والذي من خلاله يمكن القضاة داخل قاعة مجهزة بالمحكمة نظر تجديد حبس المتهمين المتواجدين داخل السجون في قاعات مجهزة بحضور المحامين، وذلك عن طريق شبكة تليفزيونية مغلقة ومؤمنة بين المحاكم والسجون[٢].

وبذلك يتم النظر في تجديد حبس المتهمين دون الحاجة إلى تواجدهم داخل

---

(١) نحو إلكترونية القضاء المدني المصري - مرجع سابق - ص(١٩٣).

(٢) إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية مرجع سابق/ أحمد محمد عصام - ص(١٩٧).

المحكمة تيسيرًا للإجراءات وضمانًا لحقوق المتهم التي كفلها له الدستور[١].

كما رأى المشرع بذلك الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المسجونين، وعملًا على تنفيذ المشروع من قبل الوزارة في استخدام الوسائل الإلكترونية في مجال التقاضي، وتطوير العمل بالمحاكم تم افتتاح مجمع محاكم داخل مركز الإصلاح والتأهيل بوزارة الداخلية بأحدث الأساليب الحديثة دون الاعتماد على النظم التقليدية في هذا المجال[٢].

- ويمكن أن تحقق المنظومة هدفها المنشود من خلال تطبيقها على القضايا الجنائية التي لا تتطلب حضور المتهم، ويقتصر فيها على تقديم المستندات من قبل وكلاء المتهم إلى قلم كتاب المحكمة، ومن ثم يستطيع القضاء فيها من قبل القضاة بدون الحضور الشخصي من قبلهم قاعات المحكمة.

-القضايا الجنائية المحبوس على ذمتها متهمون يترجح براءتهم مما هو منسوب إليهم، الأمر الذي يستلزم النظر فيها من القضاة على وجه السرعة التي لا تغل يد المظلوم ويزداد في ظلمه بحبسه دون داعٍ.

- ويمكن تحقق ذلك بأن يقدم دفاعه ومذكرات بأي وسيلة تتاح لديه سواء كانت مكتوبة أو مدمجة على اسطوانة أو على شكل فيديو[٣].

المراقبة الإلكترونية أو السِّوار الإلكتروني

في إطار سعي الدولة نحو إلكترونية النظام القضائي والعمل على استخدام التكنولوجيا في مجال العدالة هي فكرة التنفيذ الإلكتروني أو نظام المراقبة الإلكترونية بالسِّوار الإلكتروني.

جاء ذلك من خلال تعديل المشرع المصري قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام بدائل الحبس الاحتياطي وذلك للحد من تكدس السجون وسوف ينجز ذلك في مجال العدالة ويحقق مآربه أو يقلل النفقات الملقاة على عاتق الدولة[٤].

---

(١) لنفس المؤلف أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي - مجلة الحقوق - كلية الحقوق - الإسكندرية -العدد (١) سنة ٢٠٢١ - ص ١٦ وما بعدها

(٢) القرار الصادر من وزارة العدل بتاريخ ١٧-١١-٢٠٢٠م.

(٣)التقاضي الإلكتروني / محمد فتحي رزق الله - مرجع سابق - ص ٤١ وما بعدها.

(٤) المراقبة الجنائية الإلكترونية / وسام حسنين عيد.- ط: الأولى- دار النهضة ٢٠٠٩ ص(٦) وما =

وتتمثل بدائل الحبس الاحتياطي في إلزام المتهم بعدم الخروج من إقامته وتحديدها، فضلًا عن تقديم نفسه إلى مقر الشرطة وفق جدول محدد له أوقات معينة مع حظر تواجده في أماكن معينة، وهذه البدائل يمكن تطويعها في ضوء التطور التكنولوجي، وذلك باستخدام نظام المراقبة الإلكترونية سواء كان في القانون الجنائي أو المدني[١].

ويقصد بالمراقبة الإلكترونية" استخدام الوسائل الإلكترونية للتأكد من وجود شخص معين خلال فترة محددة في المكان والزمان السابق الاتفاق عليهما بين هذا الشخص والسلطة القضائية الموقعة لهذه المراقبة[٢].

شروط السِّوار الإلكتروني

- تخضع هذه الفكرة لركن التراضي المطلق فلا تكون بطريقة إلزامية من قبل الإدارة ولا فرضها على المحدد إقامته أو الخاضع لها.
- فضلًا عن تواجد أجهزة تقنية حديثة تعمل بكفاءة عالية كوسيلة بديلة للعقوبات.
- اقتصار هذه المراقبة على فترة معينة من اليوم فلا يجوز إخضاع الملتزم بها طوال الوقت للمراقبة[٣].

آلية تطبيق فكرة المراقبة الإلكترونية

تعتبر هذه المراقبة نوعًا من أنواع الإقامة الجبرية، بحيث يحظر على الخاضع لها ممارسة حريته إلا داخل المجال الذي حدده له القضاء من قبل والتزم به.

السِّوار الإلكتروني هو عبارة عن حزام حلزوني يثبت أسفل قدم المراقب أو عند معصم اليد مع اتصاله بصندوق استقبال يوضع في المكان المعد لمراقبة المسكن ويتصل بخط هاتف في المؤسسة العقابية، ويقوم برصد الإشارات الواردة من السَّوار ويسمح هذا الجهاز بتتبع الجاني[٤].

=
بعدها

(١) المراقبة الإلكترونية - عمر سالم - دار النهضة - ط: ٢٠٠٠ - ص(١٣٤).
(٢) نحو إلكترونية القضاء المدني - مرجع سابق -ص (١٨٨).
(٣) المراقبة الجنائية الإلكترونية - المرجع السابق - ص(٦) وما بعدها.
(٤) نحو إلكترونية القضاء المدني المصري - مرجع سابق - ص(١٨٩).

ويمكن تطبيق هذه الوسيلة من العقاب بالنسبة للجاني الذي دفعته الصدفة لارتكاب جريمة دون أن يكون معتاد الإجرام، وخاصة نظرة المجتمع للمسجون تكون جارحة وسيئة، والقضايا البسيطة كالقضايا الاقتصادية والمرور وقوانين الطوارئ.

ويهدف ذلك إلى الارتقاء بخدمة العدالة للمتقاضين، فالأمر أكبر من مجرد مسايرة التطور العالمي في التقاضي فالعدالة البطيئة أكثر خطرًا على المجتمع، ولا شك أن في رقمنه العمل القضائي، وخاصة ببطء الحصول على العدالة يحقق الهدف المنشود في ضوء التطور التكنولوجي[١].

(١) جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية / سحر إمام - مرجع سابق - ص(٩٠).

المطلب الثاني
إلكترونية القضايا الإدارية والنقض الدستورية

انطلاقًا من اختيار المشرع المحاكم الاقتصادية كمقدمة وبوابة لتنفيذ مشروع "عدالة مصرية الرقمية" وذلك للوقوف عن مدى ملاءمة التقاضي الإلكتروني لمناخ التقاضي وفق التقدم التكنولوجي، ولم يمر وقت إلا وأن بدأت وزارة العدل نحو إدخال الإلكترونيات في محاكم أخرى والعمل على مكينة إجراءات الدعاوى المدنية في عدد من محاكم القاهرة والجيزة وبورسعيد[(١)].

وحيث إن إدخال التقاضي الإلكتروني هو الارتقاء بخدمة العدالة للمتقاضين فمن الأفضل الخوض به في مجال القضايا الإدارية في جميع محاكم مجلس الدولة حيث لا يتطلب الفصل في الدعاوى وتداولها حضور شخص للمتقاضين، ولا يتطلب الأمر سوى تقديم المستندات والدفاع في مذكرات لقلم الكتاب قبل موعد الجلسة وحتى أثناء تداول الدعاوى في الجلسات لا يلزم حضور حتى في صدور الأحكام لا يتطلب الحضور.

- والحال أيضًا في مجال فحص الطعون في قضايا النقض والدستورية فيتوقف الفصل في جمعها على المستندات ومذكرات الدفاع ويمكن تقديمها بالاستغناء عن الشكل التقليدي الأمر الذي يسهل على أطراف الدعوى، وذلك من خلال استخدام واتباع النظم الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حديثة تسرع في عملية حسم الدعاوى.

وتم العمل في الآونة الأخيرة بمشروع أرشفة كتب المحكمة الدستورية العليا والوثائق والجلسات عن طريق المسح الضوئي وتوثيق وحفظ تراث المحكمة.

بالإضافة إلى عمل باركود للكتب المؤرشفة وتطوير تطبيق المكتبة للمحكمة وتوفير آلية إدخال بيانات وصور القضايا؛ مما يسهل عملية البحث للسادة القضاة وموظفي المحكمة.

كما تم توفير دعم فني لمركز معلومات المحكمة، وذلك بإنشاء قاعدة بيانات مركزية تشتمل على جميع بيانات الدعاوى والأحكام التي صدرت، بالإضافة إلى تطوير بوابة إلكترونية للمحكمة، وإنشاء مركز اتصالات يتيح للمحامي الاستفسار عن موعد بدء الجلسة وانتهائها والأحكام التي صدرت بشأنها، وذلك من شأنه الإسهام في تأمين

(١) جرى العمل ابتداء من يوم الأربعاء ٢٠٢/٧/١٥م.

الوثائق، وتحسين ظروف العمل، ورفع كفاءة الأداء، وإرساء أسس تطوير الأداء الحكومي، وفي ذلك من المزايا ما لا يخفى، بدلًا من الاعتماد على الدعامة الورقية في التعامل.

المطلب الثالث
إلكترونية القضايا التجارية المتعلقة بالأموال والديون

أدت جائحة كورونا إلى الإغلاق التام والتباعد الاجتماعي إلى التفكير في إدخال الإلكترونيات والوسائل الفنية، وخاصة في القضايا التي تتعلق بالأموال والتي يتعلل المدينون فيها بتعليق العمل القضائي نظرًا للتباعد بسبب الأزمة العالمية فكانت الحاجة داعية إلى إنشاء ما يسمى بالغرف الإلكترونية، وهي شكل من أشكال المقابلات على الإنترنت بالصورة والصوت، وتتخذ وسائل التقنية الحديثة صورًا عديدة من أجل تنفيذ العقود التجارية بين الأطراف منها: -

شبكة القيمة المضافة:

وهي عبارة عن خدمة اتصال بين طرفي العقد بواسطة وسيط من وظائفه إرسال وتخزين وتسليم البيانات للمتعاملين في نظام التبادل الإلكتروني.

وقد بدأ تبادل المعلومات والبيانات إلكترونيًا في عام ١٩٨٧ من أجل تحسين العملية الإنتاجية والإدارية بين وحدات الأعمال حيث يضمن نقل المعلومات حسب بروتوكول الاتصالات الإلكترونية[١].

الاتفاق الشبكي بين الأطراف:

وفيها يتم الاتفاق بين المتعاقدين على إنشاء شبكات خاصة بينهم، ويتم من خلالها الاتفاق على صيغ البيانات التي تستخدم ويقصد بها: **مجموعة من المعايير المستخدمة في تبادل المعلومات الإلكترونية بين أجهزة الكمبيوتر التابعة للشركاء، وتنفذ الصفقات التجارية بطريقة إلكترونية بدون استخدام دعائم ورقية**[٢]

وتختلف تقنية التبادل الإلكتروني للبيانات عن التجارة الإلكترونية، فالتبادل يتم بين أشخاص محددين وباستخدام البريد الإلكتروني فقط[٣].

فلما كان الأمر يقتصر على رفع الدعوى إلكترونيًا مع بعض التبليغات بوسائل إلكترونية، ولكن فرضت جائحة كورونا الإدخال في إجراءات الدعوى وجلساتها؛ حتى لا

(١) التقاضي الإلكتروني في المحكمة الإلكترونية - مرجع سابق - ص(٤٠١).
(٢) التقاضي الإلكتروني / خالد ممدوح - مرجع سابق - ص(١٤٣).
(٣) التقاضي في المحكمة الإلكترونية - المرجع السابق - ص(٤٠٢).

يترتب على فرض التباعد وقف النظر في القضايا؛ مما يؤدي إلى الإضرار بأطراف الدعوى، والإخلال بالوضع الاقتصادي للدولة، وإطالة أمد التقاضي وتراكم القضايا في المحاكم[١].

(١) الجوانب الإجرائية في التقاضي الإلكتروني - مرجع سابق - ص(٩٧).

المبحث الرابع
خطة التطور في ضوء فكرة "عدالة مصر الرقمية"

بعد تأهيل المناخ القضائي للتحول نحو التقاضي الإلكتروني وخصوصًا بعد نجاح التجربة في المحاكم الاقتصادية فمن الأفضل أن تسارع الدولة نحو رقمنه جميع الجهات والمصالح والجهات الحكومية في الدولة من أجل الارتقاء بخدمة العدالة؛ لذا وضعت الوزارة مجموعة من المشروعات التكنولوجية تشتمل عملية التقاضي المميكنة عدة محاكم مدنية، علاوة على محاكم الجنح والحبس الاحتياطي وخدمات الشهر العقاري والتوثيق عن بعد، ومنظومة السجل العيني، وخدمة الأرشيف الإلكتروني، والإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل والطب الشرعي وإنشاء قواعد بيانات لأعضاء الإدارات القانونية وسوف نتناول جانبًا منها على النحو التالي: -

- كان لانتشار كورونا عامل في الإسراع بخطة التطور، خاصة وأن التداول الورقي يزيد من نقل العدوى بين المواطنين، وفي سبيل التقدم عقدت عدة اجتماعات بين مختلف الهيئات القضائية، ورئيس الجمهورية وكلف من خلالها سياده وزير العدل والوزارة بتطوير المنظومة ووضع الخطط التي من شأنها ميكنة العمل القضائي في ضوء استخدام الوسائل التكنولوجية من أجل التبسيط في الإجراءات، وتقليل أمد التقاضي، والعمل على تلافي سلبيات الدعامة الورقية في التعامل التقليدي ولتنفيذ ذلك عقدت اتفاقيات بين وزارة العدل ووزارة الاتصالات للعمل بالتكنولوجيا في التقاضي عن بعد، وتم الاتفاق على انطلاق المنظومة في ٢٠٢٠/٧/١٥م بالعمل بمحكمة القاهرة الابتدائية وجرى العمل بباقي المحاكم في الجيزة وبورسعيد.
- وفي الآونة الأخيرة بعد الانتهاء من مشروع إنشاء البوابة الموحدة للنيابة العامة من أجل التعريف بالنيابة ودورها، والتدريب على استخدام الأجهزة وإدخال البيانات للعاملين في النيابات، وإنشاء روابط إلكترونية عن طريق الإنترنت للتواصل مع المحاكم.
- كما تم الاتفاق على مشروع مميكنة مكاتب التوثيق والمأموريات، ومكاتب السجل العيني والشهر العقاري، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية لمن يحظر عليهم أي معاملات من خلال إنشاء شبكة الممنوعين من التصرف بهدف الحفاظ على الحقوق العامة والخاصة، فضلًا عن تشجيع الاستثمار والحفاظ على أموال المستثمرين.

- وفي إطار السعي نحو تحقيق خطة التطور تعمل الوزارة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تطوير نظم ثلاثة إدارات تشمل إدارة الرعاية الصحية، وتطوير البوابة الإلكترونية لوزارة العدل والجهات التابعة لها من أجل تحقيق وتوظيف مواردها على النحو الأمثل لدفع عجلة التنمية في مجال القضاء.

- كما شمل التطوير ميكنة محاكم ونيابات الأسرة والربط الشبكي بينها وبين مكاتب تسوية المنازعات الأسرية وبنك ناصر من أجل تبسيط الإجراءات للمحافظة على أفراد الأسرة الذين تقطعت بهم السبل من أجل الحصول على مورد رزق لهم ورفع المعاناة عن الأم التي لا تملك ناقة ولا جمل من أجل تربية أولادها الصغار ورعايتهم رغم رغد الأب وسعة رزقه، فتموت قهرًا وأولادها جوعًا من طول أمد التقاضي.

- كما عملت النيابة العامة من أجل تحقيق أعلى مستوى لرضا الموظفين والوصول إلى الخدمات بسهولة من خلال ميكنة نظام توثيق عقود الحالة الشخصية كالزواج والطلاق وإثباتهما بالإضافة إلى توفير دعم فني تقني لتقديم الخدمة ورفع كفاءتها لمركز معلومات النيابة العامة في القاهرة والجيزة والإسكندرية.

- وفي مجال تطوير العمل بمكاتب التوثيق، فمنذ توقيع بروتوكول التعاون بين الوزارة ووزارة الاتصالات على استخدام التكنولوجيا في عام ٢٠٠٢ وبدأ العمل على توثيق مكاتب الأزبكية والإسماعيلية والزيتون وقصر النيل وحتى عام ٢٠١٣م تم الانتهاء من توثيق ٥٠ مكتب وإن شئت قلت جميع مكاتب التوثيق بالقاهرة والجيزة وجاري العمل على الانتهاء من توثيق باقي المكاتب بالجمهورية.

ويهدف المشروع إلى تحسين مستوى الخدمة وكفاءتها وتوفير الحماية اللازمة للوثائق والمعاملات، كما تعمل الوزارة على إنشاء مراكز خدمة للمواطنين.

ولا زال العطاء مستمرًا من أجل الارتقاء ببلدنا الحبيب في ظل قيادتنا الرشيدة وشعبها المختار وأرضنا مهد الأديان وصدق الله العظيم في قوله تعالى: ﴿ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾[٢].

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد

(١) سورة يوسف: آية رقم (٩٩).

(٢) سورة التوبة: آية رقم (١٠٥).

الخاتمة

١- استخدام الوسائل التكنولوجية في منظومة القضاء يحقق العديد من المزايا، كسهولة الاطلاع على ملف الدعوى، وإمكانية تبادل المذكرات عن بعد وتوفير الوقت والجهد والنفقات في قيد الدعاوى وتسجيلها، وسرعة الفصل فيها بدلا من تكدس القضايا في المحاكم.

٢- استخدام التكنولوجيا في التقاضي لا يؤثر على أدائه بل لاستخدامها دور في تعزيزه في ظل عالم جديد يسعى نحو الأفضل ليكون منارة لغيره من المؤسسات لتحذو حذوه و يكون للقضاء السبق نحو التقدم في ظل تقنية المعلومات وتكنولوجيا العصر الحديث.

٣- العمل بتقنية المعلومات في مجال القضاء من الواجبات الملقاة على عاتق الدولة؛ لما فيه من تيسير لإجراءاته المرهقة، وإزالة العراقيل والعوائق المالية أمام المتقاضين القادرين وغير القادرين، وأن توفر لهم كل الوسائل القضائية التي تعينهم في الوصول إلى الحق بأيسر الطرق وفقًا للدستور "٩٧" فقد قررت المادة أن تلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي وتعمل على سرعة الفصل في القضايا ولا شك أن استخدام التكنولوجيا في التقاضي يحقق ذلك.

٤- التحول الرقمي لا يعني تطبيق التكنولوجيا داخل المنظومة القضائية فحسب بل هو برنامج تكاملي يشمل المنظومة وطريقة وأسلوب العمل الداخلي، وكيفية تقديم الخدمات للمتعاملين في مجال العدالة بصورة تعكس إيجابيات استخدامها من السهولة في الإجراءات؛ مما يساعد على توفير الوقت والجهد والنفقات.

٥- إن العمل باستخدام التكنولوجيا لا يغير من طبيعة الحقوق المتنازع عليها وإن تغير الوصف الذي قد يلحق بالدعوى سواء في وسيلة الدعوى أو كيفية نظرها والآليات المستخدمة في ذلك فإجراءات التقاضي الإلكتروني لا تختلف من ناحية الشكل عن الإجراءات التقليدية، وإن كانت تتم بطريقة تختلف عنها.

٦- في مصر لا نسعى باستخدام التكنولوجيا إلى استبعاد عنصر القضاء البشري من العملية القضائية معتمدين على وسائل التكنولوجيا في نظر الدعاوى والفصل فيها، بل فقط نسعى إلى رفع كفاءة وتطوير وتحسين الخدمات وتسهيل وصولها للمتقاضين.

٧- إن العمل بأولى خطوات تقنية المعلومات في المجال الاقتصادي أولا وبإتمام نجاحها جرى العمل بالإسراع بتنفيذ خطة التطوير في العديد من محاكم القاهرة والجيزة وبورسعيد قرارًا صائبًا لدى صادره ويتوافق في مجال تطبيق استراتيجية الإدارة الإلكترونية في أي قطاع.

فالانتقال المباشر دفعة واحدة إلى التكنولوجيا دون الاعتماد على التدرج ومشاهدة نتائج التجربة أولا في عملية الانتقال يؤدي إلى شلل في وظائف الإدارة القائمة على عملية التقاضي وتضع منظومة القضاء في حلقة وسط فارغة لاهي أبقت على النمط التقليدي، ولا هي أنجزت في التقدم نحو الأفضل، وهذا لا يستقيم في مجال التكنولوجيا.

٨- استخدام وسائل التكنولوجيا في مجال القضاء من شأنه القضاء على ظاهرتي الغش والفساد، والتقليل من فرص التلاعب في وثائق وإجراءات التداعي أمام القضاء.

٩-لإتمام نجاح تكنولوجيا القضاء ضرورة التسارع نحو تطوير جميع القطاعات المتعاملة مع القضاء في سبيل إنجاز العدالة في أقرب وقت، وهذا يعني مزيدًا من الاستثمارات في كافة القطاعات والمؤسسات، فضلًا عن خلق فرص عمل مما يسهم في القضاء على ظاهرة البطالة.

١٠- العمل باستراتيجية الإدارة الإلكترونية في مجال القضاء لا يؤدي لحل جميع المشاكل الإدارية والفنية كما يظن البعض، بل يمثل خطورة، والخطورة هنا ليس مصدرها الإدارة الإلكترونية بل تكمن في عدم تحصين الجانب الأمني لها وخاصة بأننا لسنا رائدين في مجال التكنولوجيا، وبالتالي يجب علينا التشديد على ضرورة دعم وتسهيل العمل في قطاع التكنولوجيا، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي وخاصة أن لدينا قدرات بشرية ومالية هائلة.

١١- استخدام الوسائل الإلكترونية المرتبطة بالأجهزة والمعدات بدورها وإن كانت تساهم في إصلاح النظام القضائي إلا أنها لا تستطيع تحقيق الهدف المنشود إلا بالاهتمام بالعنصر البشري وإدماجه، و تأهيله حتى يكون قادرًا على التعامل من خلال الوسائل التقنية لإنجاح المنظومة للحصول على عدالة ناجزة.

١٢- تهدف خطة الدولة في سبيل تطوير مجال العدالة تكوين منظومة رقمية مميكنة من خلال مشاريع عديدة؛ نظرًا لما يشهده الوقت الراهن من تداخل شديد بين العلم والتكنولوجيا، فالتطور التكنولوجي ألقى بظلاله على كثير من الأفكار

والأنظمة والميادين القانونية وإحداث تغيير حقيقي في بنائها بعد انتقالها للواقع الإلكتروني وإرساء الإجراءات والقواعد الإلكترونية.

١٣- إذا كان التقاضي الإلكتروني في مصر يتم على مراحل من الناحية الإجرائية إلا أنه من الناحية الموضوعية يحقق نتائجه المبتغاة، وخاصة في القضايا التي لا تتطلب حضورًا شخصيًا للمتداعين، ويقتصر الأمر على تبادل المذكرات والمستندات في القضايا المدنية والأسرية والجنائية التي لا تتطلب حضور المتهم والمحبوس احتياطيًا، والتجارية، والإدارية، والدستورية، وقضايا النقض.

١٤- لا شك أن خلق بوابة إلكترونية خاصة بالمحاكم يساهم في الحصول على العدالة، فمن شأنها التسهيل على المتقاضي أن يجد المعلومات المراد الحصول عليها، وتحدد حقوقه وواجباته، والإجراءات الواجب اتباعها أمام القضاء في أي وقت وفي أي مكان، وفي ذلك من توسيع في تطبيق الحكومة الإلكترونية على نطاق واسع وفعال.

وأخيرًا: يعتبر هذا البحث أولى الخطوات حول دراسة التكنولوجيا في مجال القضاء، فالمناخ التكنولوجي يزعزع استقرار القانون وفرصة لتطور المواد القانونية؛ لذا لم أستوعب جميع الفروع والجزئيات التي يشملها البحث وسوف أتناول باقي جزئيات المنظومة الإلكترونية في الأعمال القادمة بإذن الله تعالى ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾{ سورة هود: آية رقم (٨٨).

التوصيات

١- العمل على تطوير وتحديث نظام التقاضي تماشيًا مع الخطة الاستراتيجية للدولة وفق ضمانات قانونية تتفق وثقافة المجتمع وتكاتف العاملين في منظومة العدالة من قضاة وأساتذة قانون ومحامين ووزارة تكنولوجيا المعلومات لوضع خطة عمل لتطوير التقاضي، وتحسين أدائه من أجل الحصول على عدالة ناجزة.

٢- ضرورة وجود تشريع يسمح للقاضي باستخدام التكنولوجيا في مجال العدالة من خلال منظومة تشريعية متكاملة تبين كيفية عملها، وكيفية تطبيقها بالشكل الصحيح فالتكنولوجيا فرصة لتطور المواد القانونية ومن دواعي التكنولوجيا أن تتبنى الدولة قانونًا ينظم عملية التحول بشكل عام في كل مرافق العدالة، وعدم الاكتفاء بالتعديلات والقرارات الفردية من القائمين على تلك المرافق.

٣- كما ندعو القضاء الدولي إلى إبرام المعاهدات والاتفاقيات التي تكفل تطبيق نظام التقاضي في جميع المحاكم من دولة أخرى غير الدولة التي أطرافها شخص من دولة أخرى غير الدولة التي توجد فيها المحكمة.

٤- ضرورة إدراج دراسة التقاضي الإلكتروني ضمن مناهج كليات الحقوق والشريعة والقانون والدراسات القانونية كمقياس يدرس لتكوين وتأهيل الخريجين لتلائم سوق العمل باعتبارهم العاملين في منظومة القضاء.

٥- ضرورة التوسع في مشروع وتطوير الحوكمة الإلكترونية؛ لما يستتبع ذلك من التوسع في هيكلة منظومة العدالة وفق التطور التكنولوجي.

٦- المداومة على عقد دورات وندوات للموظفين توضح كيفية استخدام التكنولوجيا في الإدارة الإلكترونية، وكذا إعداد كوادر بشرية من المحامين والقضاة كي يتمكنوا من إنجاز الأعمال عبر الوسائل التقنية الحديثة.

٧- ضرورة التدريب على استراتيجية الخطط البديلة أو الطارئة في حالة تعثر الإدارة الإلكترونية في أداء التقاضي الإلكتروني لأي سبب سواء كانت فنية أو سلبية، والعمل على تفاديها أو إيجاد حلول مناسبة لها، وخاصة أننا من الدول المستوردة لتلك للتكنولوجيا ومستخدمون لها.

قائمة أهم المراجع

الكتب الشرعية والقانونية:

القران الكريم.

١. الإثبات الجنائي في الجريمة الإلكترونية / أشرف عبد القادر طه - دار الجامعة ٢٠١٥م.
٢. إثبات عقود التجارة الإلكترونية / حسام الأهواني - مؤتمر كلية الحقوق - الكويت- ١٩٩٩م.
٣. أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي - مجلة الحقوق - كلية الحقوق - الإسكندرية العدد (١) سنة ٢٠٢١م.
٤. أثر التحول الرقمي في منازعات التقاضي الإلكتروني/ أحمد محمد عصام - مجلة الحقوق - جامعة الإسكندرية - العدد (١) لسنة ٢٠٢١م.
٥. إجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية/ أحمد محمد عصام - المجلة القانونية للدراسات والبحوث القانونية، المشاكل القانونية التي يثيرها اختصاص المحاكم الاقتصادية مجلة القانون والاقتصاد كلية الحقوق جامعة القاهرة العدد ٩١ سنة ٢٠١٨
٦. الاختصاص القضائي فى الفقه الإسلامي مع بيان التطبيق الجاري في المملكة العربية السعودية /ناصر بن مشرى الغامدي - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ مكتبة الرشد ـ الرياض.
٧. الإدارة الإلكترونية - مجلة الحقوق القانونية - العدد (١) - سنة ٢٠١٠م.
٨. الإطار القانوني المعقد المبرم عبر شبكة الإنترنت/ بشار محمود دورين - دار الثقافة - ط: الثانية عمان ٢٠١٠م.
٩. إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني/ سيد أحمد محمود - دار الفكر - المنصورة.
١٠. انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء / سحر عبد الستار إمام - مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - العدد (١٠).
١١. أنور طلبه: موسوعة قانون المرافعات المدنية والتجارية، ج٥، ط ١٩٩٥.
١٢. تداول الدعوى القضائية إلكترونيًا/ محمد الترساوي - دار النهضة القاهرة - ط: ٢٠١٣م.
١٣. تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية/ محمد عصام الترساوي -دار النهضة - ط ٢٠١٣ م.
١٤. التعليق على قانون المرافعات: عزالدين الديناصوري، وعكاز، ط٨.
١٥. ١التقاضي الإلكتروني - مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية - العدد ٣٧ - سنة ٢٠٢٢م.
١٦. التقاضي الإلكتروني / قصي ساعدي - مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية - الناشر كلية التربية الأساسية مجلد ١٨ العدد ٣٥ ط ٢٠١٩ م.
١٧. التقاضي الإلكتروني / محمد فتحي رزق الله - محاضرات لمعهد معاوني القضاء - جامعة

الأزهر ط: ٢٠٢٠ م.
١٨. التقاضي الإلكتروني /مجلة ميسان للدراسات الأساسية- كلية التربية الأساسية - المجلد الثامن عشر- العدد ٣٥ - سنة ٢٠١٩م.
١٩. التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري/ خليل محمد - مجلة معهد العلوم القانونية رقم ٧ - عدد ١ - سنة ٢٠٢٢ والمجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية - مجلد ٧ - العدد ١ - سنة ٢٠٢٢ م.
٢٠. التقاضي الإلكتروني في المحكمة - مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية - العدد ٢٥ - مجلد ١٣ - السنة ١٣ - سنة ٢٠١٩م.
٢١. التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي / خالد حسن أحمد - دار الفكر الجامعي- ط: ٢٠٢٠م.
٢٢. التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية / محمد الشرعة -دار الثقافة الأردن ٢٠١٠.م.
٢٣. التقاضي عن بعد - مجلة الجمعية الفقهية السعودية - العدد ٥٦ - ص (٥٩١) - سنة ٢٠٢٢م.
٢٤. التقاضي عن بعد دراسة قانونية/ أسعد فاضل - مجلة الكوفة للعلوم القانونية العدد ٢١ مجلد (٧).
٢٥. التقاضي عن بعد لكل من: أسعد فاضل - مجلة الكوفة - العدد ٢١ - مجلة ٧ سنة ٢٠١٤م.
٢٦. التقاضي في المحكمة الإلكترونية / رباب محمود عامر - مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية جامعة الكوفة مجلد ١٣ عدد ٢٥، ص ٣٩٤ السنة ١٣/ ٢٠٩
٢٧. التقاضي والمحاكم الإلكترونية - موقع إلكتروني تاريخ ٢٥-١-٢٠٢٤م www.alhawar.org
٢٨. التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت - طوفي ميشال - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٨ م.
٢٩. ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات /الشوا - ط: دار النهضة - الطبعة الثانية - طبعة ٢٠٠١ م.
٣٠. جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية/ سحر عبد الستار إمام دار النهضة ٢٠٢٠ م.
٣١. الحكومة الإلكترونية / عبد الفتاح حجازي - دار الكتب ط ٢٠٠٧ م.
٣٢. الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي / محمد حسام لطفي - دار الثقافة القاهرة ١٩٧٨ م.
٣٣. الدعوي الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم / خالد ممدوح إبراهيم - دار الفكر الإسكندرية ط ٢٠٠٨ م.
٣٤. دور التقاضي الإلكتروني في رسم وتطوير العدالة/ مستشار حاتم جعفر - بحث مقدم

لمحكمة الإسكندرية الاقتصادية ضمن فاعليات مؤتمر المناخ القضائي لدعم الاستثمار ٢٠١٥ م.
٣٥. دور الحاسوب أمام القضاء المصري - دار النهضة سنة ٢٠٠٩ م.
٣٦. دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين كفاءة الأداء الاستراتيجي/ خالد فتحي جابر- مجلة كلية التجارة عين شمس - العدد (١) - سنة ٢٠١٠م.
٣٧. سنن الدار قطني - كتاب الأقضية برقم ٤٤٧١ - ج ٥ - الطبعة الأولى -١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤ م- مؤسسة الرسالة - بيروت.
٣٨. قانون المرافعات /حامد أبو طالب، وأحمد الشرقاوي - محاضرات لطلاب الفرقة الثالثة - كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر.
٣٩. ٣٩القانون الواجب التطبيق على العقود التجارية الإلكترونية / صلاح المنزلاوي - دار الجامعة الجديدة ط: ٢٠٠٧ م.
٤٠. مبادئ القضاء المدني وجدي راغب، دار النهضة العربية، ط: ٢٠٠١ م.
٤١. المحكمة الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر/ أشرف جوده محمد - مجلة الشريعة والقانون - العدد ٣٥ الجزء الثالث ٢٠٢٠م
٤٢. المحاكمات والتحكيم عن بعد / فاروق السيد - مكتبة صادر- لبنان ط: ٢٠٠٣ م.
٤٣. المحكمة الإلكترونية / عبد العزيز بن سعد الغانم - جامعة نايف - الرياض سنة ٢٠١٧ م.
٤٤. المحكمة الإلكترونية -الواقع والمأمول -محمد الألفي - مؤتمر الإمارات العربية ١١-١٢-٢٠٠٧م
٤٥. المحكمة الإلكترونية/ عبد العزيز بن سعد الغانم- ط:دار جامعة نايف - ط: ١٤٣٩ هـ- ٢٠١٧ م
٤٦. المراقبة الإلكترونية - عمر سالم - دار النهضة - ط: ٢٠٠٠ م.
٤٧. المراقبة الجنائية لإلكترونية / وسام حسنين عيد.- ط: الأولى- دار النهضة ٢٠٠٩
٤٨. الموسوعة الشاملة في التنفيذ وفقًا لنصوص قانون المرافعات طبقًا لأحدث التعديلات معلقًا عليها بآراء الفقه وأحكام النقض حتى ٢٠٠٠م: أحمد مليجي، المكتب الفني للإصدارات القانونية.
٤٩. نحو إلكترونية القضاء المدني المصري / محمود محمد عبد العزيز مجلة القانون والتكنولوجي تصدرها كلية القانون بالجامعة البريطانية بمصر - المجلد الثاني - العدد الثاني - سنة ٢٠٢٢م
٥٠. نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية/ ليلى عثماني - مجلة المفكر - العدد ١٣ سنة ٢٠١٦ كلية الحقوق والعلوم السياسية - بسكره.
٥١. الوسائط المتعددة بين الواقع والقانون/أسامة أحمد بدر-دار النهضة العربية- ط: ٢٠٠٤م.

الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)

٥٢. الاختصاص القضائي الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية - رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق جامعة النهرين ط: ٢٠٠٨ م.

٥٣. إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق / محمد عصام الترساوي - رسالة دكتوراه الحقوق - عين شمس ٢٠١٩ م.

٥٤. التقاضي عن بعد دراسة مقارنة / نصيف الكرعاوي - رسالة ماجستير- كلية القانون - جامعة بابل ط: ٢٠١٤م.

٥٥. التقاضي عن بعد/ الوليد بن عيسى الحميد - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون - قسم الخاص - جامعة بابل، ط ٢٠١٤م

٥٦. المشرع وظاهرة بطء التقاضي رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة طنطا ٢٠١٥م.

٥٧. خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية/ يوسف سيد عواد -رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة عين شمس ط ٢٠١٢م.

ثالثا: مجموعات الأحكام والقوانين

٥٨. قانون السلطة القضائية رقم ٤٦لسنة ١٩٧٢م.

٥٩. قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣لسنة ١٩٦٨م وتحديثاته.

٦٠. قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠١ بشان تنظيم بعض أوضاع واجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية.

٦١. القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل للقانون ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨م.

٦٢. مجلة القانون والتكنولوجيا - الجامعة البريطانية بمصر.

٦٣. الوقائع المصرية العدد ٢٧٩ ديسمبر٢٠٢٠م

٦٤. قانون التوقيع الالكتروني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤م

٦٥. لجنة الأمم المتحدة في دورتها "٤٣" التي عقدت في نيويورك عام ٢٠١١م.

٦٦. الأمر ٦٦ - ١٥٥ المؤرخ في ٨ جوان ١٩٦٦ الصادر في الجريدة الرسمية.

٦٧. قانون رقم (٩٥) لسنة ٢٠١٨ - الجريدة الرسمية - العدد ٥٥٢٩ - سنة ٢٠١٨م.

٦٨. الموقع الرسمي لوزارة العدل المصرية (mog.goc.eg)

٦٩. الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني الصادر من وزارة العدل - الإصدار الأول.

٧٠. القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإجراءات التقاضي في الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ إنشاء محاكم الأسرة.

٧١. القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ إنشاء المحاكم الاقتصادية.

٧٢. المرسوم الرئاسي رقم ٠٢ - ٥٥ الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية في ١٠ فيفري ٢٠٠٢ العدد (٩).

٧٣. الجريدة الرسمية، العدد ١٦ تابع (أ) الصادر في تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٨م
٧٤. جريدة الرؤية العمانية الصادرة في ١٧-٦-٢٠١٩م.
٧٥. قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ - العدد ٢٧٩ بتاريخ ١٠-١٢-٢٠٢٠م.

المجلات القانونية:

٧٦. مجلة هيئة قضايا الدولة الالكترونية، سنة ١٨ العدد الأول، ط: الأولى، سنة ٢٠٠٧م.
٧٧. مجلة الحقوق - كلية الحقوق - الإسكندرية العدد (١) سنة ٢٠٢١م.
٧٨. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية - العدد ٣٧ - سنة ٢٠٢٢م.
٧٩. مجلة الكوفة للعلوم القانونية العدد ٢١ مجلد ٧.
٨٠. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية جامعة الكوفة مجلد ١٣ عدد ٢٥، ص ٣٩٤ السنة ١٣/ ٢٠٩
٨١. مجلة القانون والاقتصاد كلية الحقوق جامعة القاهرة العدد ٩١ سنة ٢٠١٨ م.
٨٢. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية - مجلد ٧ - العدد ١ - سنة ٢٠٢٢م.
٨٣. مجلة كلية الحقوق الجامعة البريطانية - المجلد ٢ العدد ٢ - أكتوبر ٢٠٢٠م.
٨٤. مجلة المفكر - العدد ١٣ سنة ٢٠١٦ كلية الحقوق والعلوم السياسية - بسكره.
٨٥. مجلة معهد العلوم القانونية رقم ٧ - عدد ١ - سنة ٢٠٢٢م.
٨٦. مجلة الشريعة والقانون - العدد ٣٥ الجزء الثالث ٢٠٢٠م
٨٧. مجلة القانون والتكنولوجي تصدرها كلية القانون بالجامعة البريطانية بمصر - المجلد الثاني - العدد الثاني - سنة ٢٠٢٢م
٨٨. مجلة ميسان للدراسات الأساسية- كلية التربية الأساسية - المجلد الثامن عشر- العدد ٣٥ - سنة ٢٠١٩م.
٨٩. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية - العدد ٢٥ - مجلد ١٣ - السنة ١٣ - سنة ٢٠١٩م
٩٠. مجلة الجمعية الفقهية السعودية - العدد ٥٦ - ص (٥٩١) - سنة ٢٠٢٢م.
٩١. مجلة كلية التجارة عين شمس - العدد (١) - سنة ٢٠١٠
٩٢. مجلة الحقوق القانونية - العدد (١) - سنة ٢٠١٠م.

List of the most important references

Legal and legal books:

The Holy Quran.

1. Criminal evidence in cybercrime / Ashraf Abdulkader Taha-University house 2015.
2. Proof of e-commerce contracts / Hossam al-Ahwani-Faculty of law conference-Kuwait-1999.
3. The impact of digital transformation on the theory of jurisdiction - Journal of Law - Faculty of law - Alexandria Issue (1), 2021.
4. The impact of digital transformation in e-litigation disputes / Ahmed Mohamed Essam-Journal of law-Alexandria University-Issue (1) of 2021.
5. Electronic litigation procedures in economic courts / Ahmed Mohamed Essam-legal Journal of Legal Studies and research, legal problems raised by the jurisdiction of economic courts Journal of law and Economics Faculty of law Cairo University No. 91 in 2018
6. Jurisdiction in Islamic jurisprudence with a statement of current application in the kingdom of Saudi Arabia /Nasser bin Mishri Al - Ghamdi-first edition 1420 ah, al-roshd library-Riyadh.
7. Electronic Management-Journal of Legal Rights-Issue (1) - year 2010.
8. The complex legal framework concluded via the internet/ Bashar Mahmoud Doreen-House of culture-I: second Amman 2010.
9. Electronic judiciary and electronic judiciary / Syed Ahmed Mahmoud-Dar Al-Fikr-Mansoura.
10. Reflections of the digital age on the values and traditions of the judiciary / Sahar Abdul Sattar Imam - Journal of legal and economic studies - issue (10).
11. Anwar Talaba: Encyclopedia of civil and commercial pleadings law, C5, I 1995.
12. Electronic circulation of the lawsuit / Mohamed Al-tarsawi - Dar Al-Nahda Cairo-i: 2013.
13. Circulation of the lawsuit before the electronic courts / Mohammed Essam al-tarsawi - Dar Al-Nahda-i 2013 ad.
14. Commentary on the law of pleadings: Ezzeddine El-dinasouri, AK'az, i8.
15. 1-electronic litigation-Al Manara Journal of legal and Administrative Studies-issue 37 - year 2022.
16. Electronic litigation / Qusay Saadi-Maysan Journal for academic studies - publisher Faculty of Basic Education Vol. 18 No. 35 I 2019 ad.
17. Electronic litigation / Mohamed Fathi Rizkallah-lectures for the Institute of judicial

cooperation-Al-Azhar University I: 2020.

18. E-litigation / Maysan Journal of Basic Studies-Faculty of basic education - volume XVIII-issue 35 - year 2019.
19. Electronic litigation in Algerian law / Khalil Mohamed-Journal of the Institute of Legal Sciences No. 7 - No. 1 - year 2022 and the Algerian Journal of rights and Political Sciences - Volume 7 - No. 1 - year 2022 ad.
20. Electronic litigation in court-Journal of the College of education for girls for Humanities-issue 25 - volume 13 - year 13-year 2019.
21. Electronic litigation as an informational judicial system / Khaled Hassan Ahmed-University thought house-I: 2020.
22. E-litigation and E-Courts / Mohammed al-Sharaa-House of Culture Jordan 2010.M.
23. Remote litigation-Journal of the Saudi juristic Association-issue 56 - p. (591) - year 2022.
24. Remote litigation is a legal study / Asaad Fadel-Kufa Journal of Legal Sciences No. 21 Vol (7).
25. Remote litigation for: Asaad Fadel-Kufa Magazine-Issue 21-issue 7 of 2014.
26. Litigation in the electronic court / Rabab Mahmoud Amer-Journal of the Faculty of education for girls for Humanities University of Kufa Vol. 13 No. 25, p. 394 year 13/209
27. Litigation and electronic courts-website dated 25-1-2024 www.alhawar.org
28. The legal regulation of the internet - Tofi Michel - House of Sadr - Beirut - first edition in 2008 ad.
29. The information revolution and its implications on the Penal Code / Shawa-I: Dar Al-Nahda-second edition-2001 edition.
30. The corona pandemic and its repercussions on the judicial system / Sahar Abdul Sattar, imam of Dar Al-Nahda, 2020.
31. EGovernment / Abdel Fattah Hijazi-House of books, 2007.
32. Legal protection of computer programs / Mohamed Hossam Lotfi-Cairo House of culture, 1978.
33. Electronic litigation and its procedures before the courts / Khaled Mamdouh Ibrahim-Dar Al-Fikr Alexandria, 2008.
34. The role of e - litigation in the design and development of justice/ consultant Hatem Jaafar-a research presented to the Alexandria Economic court within the activities of the judicial climate conference to support investment 2015.
35. The role of the computer before the Egyptian judiciary-Dar Al-Nahda in 2009 ad.
36. The role of Information Technology Governance in improving the efficiency of

strategic performance/ Khaled Fathi Jaber - Journal of the Faculty of Commerce Ain Shams-Issue (1) - year 2010.

37. Sunan Al-Dar Qatani-district book No. 4471-C 5-first edition-1424 Ah - 2004 ad-Resalah Foundation-Beirut.
38. Law of pleadings / Hamed Abu Taleb ،and Ahmed al-Sharqawi-lectures for students of the third division-Faculty of Sharia and law, Al-Azhar University.
39. 39the law applicable to electronic commercial contracts / Salah al-manzalawi-new University house I: 2007 ad.
40. Principles of civil justice Wajdi Ragheb, Arab renaissance house, I: 2001.
41. Courts should be electronic in the light of contemporary procedural reality / Ashraf Gouda Mohamed - Journal of Sharia and law-issue 35 Part III 2020
42. Trials and remote arbitration / Farouk El Sayed-Sadr library-Lebanon I: 2003 ad.
43. Electronic court / Abdul Aziz bin Saad al - Ghanim - NAIF University-Riyadh in 2017.
44. Electronic court-reality and hope-Mohammed Al-Alfi-Arab Emirates Conference 11-12-2007
45. The electronic court / Abdul Aziz bin Saad al-Ghanim-I: NAIF University house-I: 1439 H-2017 ad
46. Electronic monitoring-Omar Salem - Dar Al Nahda-I: 2000 AD.
47. Electronic criminal surveillance / Wissam Hassanein Eid.- I: the first-Renaissance house 2009
48. The comprehensive encyclopedia in implementation according to the provisions of the law of pleadings according to the latest amendments, commenting on it with opinions of jurisprudence and Cassation judgments until 2000: Ahmed meligi, Technical Office of legal publications.
49. Towards the electronic Egyptian civil judiciary / Mahmoud Mohamed Abdel Aziz Journal of law and Technology published by the Faculty of law at the British university in Egypt-volume two-second issue - year 2022
50. The electronic litigation system is a mechanism for the success of development plans/ Leila Osmani - The Thinker Magazine - Issue 13, 2016 Faculty of law and political science - Biskra.
51. Multimedia between reality and law / Osama Ahmed Badr-Arab renaissance house-I: 2004.

Scientific theses (master's and doctoral)

52. Objective jurisdiction of the International Criminal Court-Master Thesis submitted to the Faculty of law, Al-Nahrain University, I: 2008.

53. Electronic Judiciary between theory and practice / Mohammed Essam al-tarsawi-PhD thesis in law-Ain Shams 2019.
54. Remote litigation comparative study / Nassif Al-Karawi-master's thesis-Faculty of Law - University of Babylon I: 2014.
55. Remote litigation/ Alwaleed bin Isa Al Hamid-Master Thesis submitted to the Faculty of law-private Department - University of Babylon, I 2014
56. The legislator and the phenomenon of slow litigation PhD thesis submitted to the Faculty of law, Tanta University, 2015.
57. Privacy of the judiciary through electronic means / Youssef Sayed Awad-PhD thesis submitted to the Faculty of law, Ain Shams University, 2012.

Third: sets of provisions and laws

58. Judicial authority Law No. 46 of 1972.
59. Civil and commercial proceedings Law No. 13 of 1968 and its updates.
60. Law No. 1 of 2001 on the regulation of certain litigation situations and procedures in matters of personal status.
61. Law 146 of 2019 amending law 120 of 2008.
62. Journal of law and Technology-British university in Egypt.
63. Egyptian Chronicle, December 279, 2020
64. Electronic signature law No. 15 of 2004
65. The United Nations Committee at its "43rd" session, which was held in New York in 2011.
66. Order 66 - 155 of 8 June 1966, issued in the Official Gazette.
67. Law No. 95 of 2018-Official Gazette No. 5529 of 2018.
68. The official website of the Egyptian Ministry of Justice (mog.goc.eg)
69. Procedural manual of the electronic litigation Service issued by the Ministry of justice - the first edition.
70. Law No. 1 of 2000 on personal status litigation procedures as amended by Law No. 10 of 20004 establishing family courts.
71. Law No. 76 of 2007 establishing economic courts.
72. Presidential Decree No. 02-55 issued in the Algerian official gazette on February 10, 2002 No. 9.
73. Official gazette, No. 16, continued (A) issued on 18/3/2004 ad
74. The Omani Vision newspaper issued on 17-6-2019.
75. Decree of the minister of Justice No. 8548 of 2020 - No. 279 dated 10-12-2020.

Legal journals:

76. Journal of the electronic state issues authority, year 18, first issue, I: the first,year

2007.

77. Journal of Law-Faculty of law - Alexandria Issue (1) in 2021.
78. Al Manara Journal of legal and Administrative Studies-issue 37-year 2022.
79. Kufa Journal of Legal Sciences No. 21 Vol.7.
80. Journal of the Faculty of education for girls for Humanities University of Kufa Vol. 13 No. 25, p. 394 year 13/209
81. Journal of law and Economics, Faculty of law, Cairo University, No. 91, 2018.
82. Algerian Journal of rights and Political Sciences-Volume 7-Issue 1 - year 2022.
83. Journal of the Faculty of Law, British university - Volume 2, Issue 2 - October 2020.
84. The Thinker Magazine-Issue 13, 2016 Faculty of law and political science - in sakrah.
85. Journal of the Institute of Legal Sciences No. 7-No. 1-year 2022.
86. Journal of Sharia and law-issue 35 Part III 2020
87. Journal of law and Technology published by the Faculty of law at the British university in Egypt-Volume II-second issue - year 2022
88. Maysan Journal of Basic Studies-Faculty of basic education-volume XVIII-issue 35 - year 2019.
89. Journal of the College of education for girls for Humanities-issue 25-volume 13-year 13-year 2019
90. Journal of the Saudi Fiqh Association-issue 56-p. (591) - year 2022.
91. Journal of the Faculty of Commerce Ain Shams-Issue (1) - year 2010
92. Journal of Legal Rights-Issue (1) - year 2010.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع **الصفحة**

مقدمة ١٢١٣
الفصل الأول وسائل إلكترونية القضاء ومعوقاته ١٢١٩
المبحث الأول مدلول التقاضي الإلكتروني ١٢٢٠
المبحث الثاني إلكترونية القضاء وإنجاز العدالة في القانون الإجرائي ١٢٢٦
المطلب الأول إسهامات إلكترونية القضاء في مجال العمل القضائي ١٢٢٦
المطلب الثاني إسهامات إلكترونية القضاء للإجراءات الإدارية في المحاكم ١٢٢٩
المبحث الثالث مخاطر إلكترونية التقاضي بمبادئ القضاء وركائزه وكيفية معالجتها ١٢٣٣
المطلب الأول مخاطر إلكترونية القضاء بالمبادئ الأساسية للنظام القضائي ١٢٣٥
الفرع الأول: إلكترونية القضاء ومبدأ علانية الجلسات.....١٢٣٥
الفرع الثاني: إلكترونية القضاء ومبدأ حصول الإجراءات في مواجهة الخصم وحرية المناقشة والدفاع..... ١٢٣٦
الفرع الثالث: إلكترونية القضاء والإخلال بقواعد الاختصاص ١٢٣٧
الفرع الرابع: إلكترونية القضاء واستقلال القضاء وهيبته ١٢٣٨
الفرع الخامس: إلكترونية القضاء ومبدأ السرية في المداولة..... ١٢٣٩
المطلب الثالث السلبيات القانونية و الاجتماعية والاقتصادية لإلكترونية القضاء.....١٢٤١
الفرع الأول: المخاطر الأمنية والفنية لإلكترونية القضاء.....١٢٤١
الفرع الثاني :المعوقات القانونية والاجتماعية لإلكترونية القضاء.....١٢٤٣
المبحث الرابع النظام القانوني الإلكترونية القضاء.....١٢٤٥
المطلب الأول الركن البشري (القضاة وأعوانهم) ١٢٤٥
المطلب الثاني الركن المادي لإلكترونية القضاء.....١٢٤٩
المطلب الثالث الركن التقني لإلكترونية القضاء..... ١٢٥٢
الفصل الثاني آلية إلكترونية القضاء في التشريع الإجرائي المعاصر.....١٢٥٥
المبحث الأول الإطار التشريعي لإلكترونية القضاء..... ١٢٥٦
المطلب الأول إلكترونية القضاء في التشريعات الدولية..... ١٢٥٦
المطلب الثاني إلكترونية القضاء في التشريعات الأجنبية ١٢٥٩
المطلب الثالث إلكترونية القضاء في الدول العربية ١٢٦٢
المبحث الثاني إلكترونية القضاء في القانون الإجرائي المصري..... ١٢٦٨
المطلب الأول طور التقدم التكنولوجي في منظومة القضاء ١٢٦٩

المطلب الثاني إجراءات إلكترونية القضاء في القانون المصري.....١٢٧٢
الفرع الأول: قيد الدعوي وإعلانها إلكترونيًا ١٢٧٢
الفرع الثاني: سير الدعوى والفصل فيها إلكترونيا.....١٢٧٥
المبحث الثالث الجوانب الموضوعية الإلكترونية القضاء.....١٢٨٣
المطلب الأول إلكترونية القضايا الجنائية.....١٢٨٣
المطلب الثاني إلكترونية القضايا الإدارية والنقض الدستورية.....١٢٨٧
المطلب الثالث إلكترونية القضايا التجارية المتعلقة بالأموال والديون.....١٢٨٩
المبحث الرابع خطة التطور في ضوء فكرة "عدالة مصر الرقمية".....١٢٩١
الخاتمة.....١٢٩٣
قائمة أهم المراجع.....١٢٩٧
فهرس الموضوعـات.....١٣٠٧